المصطلح النحوي عند الخوارزمي ٦١٧هـ

(رؤية تنظيرية تطبيقية)

دكتورة

سماسم بسيوني عبد العزيز مطر

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

مُقَدِّمَة

يلوح البحث في المصطلح والتعرف على حدوده وأبعاده أمرا ضروريا في كل فن ؛ لأن به تنضبط القاعدة، ويختصر الشرح، وتصير لكل فن علاماته المميزة التي تمنعه أن يندرج في أي فن آخر،إضافة إلى ما يفيده تعريف المصطلح من لمح تعليل التسميات التي أطلقها علماء الفن على المصطلح في مراحله الأولى، والوقوف على مدى ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لما ينطوي عليه الدرس النحوي من جزئيات، والوقوف على التاريخ الفعلي لنشأة المصطلح، ومدى الإضافة التي أسهمت بها كل مدرسة نحوية في مسيرته.

ولما كان القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي أحد علماء النحو الذين أسهموا في هذا الفن، بما أخرجه من مؤلفات وتصانيف، يأتي على رأسها التخمير في شرح المفصل، ولما كان الجانب النحوي مسيطرا على الرجل حتى في شرحه ديوان سقط الزند للمعري والمسمى (ضرام السقط)، واحتياج الكتاب إلى دراسة نحوية تبرز أهميته النحوية التي أهملها بعض الدارسين [١] في دراسة أساسها منهج الخوارزمي، ربما لظن صاحبها أن الكتاب مجرد شرح أدبي لديوان المعري [٢]. لما كان كذلك رأيت أن أركز الضوء على دراسة المصطلح النحوي عند هذا الرجل، مع ضم هذا الشرح لمؤلفاته في دراسة المصطلح عنده.

(١) منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل سليمان أحمد الفضول دكتوراه. جامعة مؤتة. ٢٠١١م

(٢) شرح الخوارزمي لديوان المعري يعد شرح لغوي نحوي بلاغي، عروضي، وأحيانا فقهي.

ولعل مما وجهني هذه الوجهة أيضا حرصي على دوران أبحاثي في مناحي اللغويات المختلفة فقد بحثت في الشخصيات وفي المسائل وفي الأحكام وفي التحقيق، فرأيت أن أتوج عملي ببحث في المصطلح لعلي أسهم في بيان ما يعتريه لدى الدارس من تجهيل، يأتي في مقدمته التزام كل مدرسة نحوية بمصطلحاتها، وهو ما لم يلتزم به نحوي كالخوارزمي مثلا.

ومن الجدير بالذكر أن دراسة واحدة لكتاب التخمير قد تناولت بعض المصطلحات التي استعملها الخوارزمي، وهي دراسة الباحث سليمان أحمد الفضول تحت عنوان (منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل) ٢٠١١ م، وكان مراد الباحث أن يثبت . في مبحث ضئيل من اثنتي عشرة صفحة . ميل الخوارزمي للمصطلحات البصرية أو الكوفية، من خلال ذكر بعض نصوص له، ضاما إلى كل مصطلح مقابله عند الطرف الآخر.

وأود التنبيه إلى أن غاية البحث هنا لا تكمن في البحث عن الفصائل التي انتمى إليها فكر الخوارزمي النحوي، بقدر ما هي بحث في المصطلح النحوي، أصوله وتطوره إلى أن نصل إلى الخوارزمي باعتباره أحد الشراح المتميزين في تراثنا النحوي[1]، كما تكمن أهمية الدراسة في محاولة هز المسلمات التي صاحبت كثيرا من المصطلحات، وتسليط الضوء عليها من أجل الوصول إلى حقيقتها، ومدى صدق انتمائها إلى مدرسة نحوية بعينها.

وقد اعتمدت في عنوان المصطلح على المشهور في الدرس النحوي، مع تعريف المصطلح والنص على سبب التسمية في الحاشية، ثم عرضت الآراء والمذاهب في المصطلح مع الاجتهاد في توثيق نسبتها لأصحابها، ثم إسقاط

(١) من هؤلاء الشراح المتميزين ابن خروف ٦٠٩،أبو البقاء العكبري ٦١٦، ابن يعيش ٦٤٣، ابن مالك ٦٧٢،ابن الناظم ٦٨٦،ابن أبي الربيع ٦٨٨.

ذلك على الخوارزمي، وذكر آرائه بعد رأي الفريق الذي وافقه في استعمال مصطلحاته، إلا إذا جمع الرجل بين المصطلحين، ثم ذيلت كل مصطلح بخلاصة فنية لخط سيره في الدرس النحوي.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك كثير من الدراسات التي تناولت المصطلح النحوي وكانت محط أنظار البحث، كالمصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية للدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغني، والمصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري للدكتور عوض حمد القوزي، ومصطلحات النحو الكوفي للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، والمصطلحات النحوية في كتاب سيبويه للدكتورة قمر أحمد مصطفى القصاص، والمصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القرآن الكريم، وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة للدكتور عبد الوهاب بن محمد الغامدي.

وقد خرج البحث في مبحثين، تسبقهما مقدمة وضحت فيها سبب البحث وغايته، ومنهجه، وأهم الدراسات التي تناولته، وتمهيد بينت فيه بإيجاز ملامح التطور التاريخي لاستخدام المصطلح.

أما المبحث الأول الذي يخص المصطلحات النحوية (رؤية تنظيرية)، فقد وقفت فيه على ملامح المصطلح كما أوضحته الدراسة عند الخوارزمي متمثلا في: تعليل التسمية، والتعبير عن المعنى بأكثر من مصطلح (ترادف المصطلحات)، والتحقق من بعض المقولات التي أشيعت فيما يخص المصطلح، واستعمال المصطلح للدلالة على أكثر من مفهوم (المشترك اللفظي)

وأما المبحث الثاني الذي يعالج المصطلحات النحوية عند الخوارزمي (رؤية تطبيقية)، فقد اختص بدراسة بعض المصطلحات التي دار حولها جدل في

اصطلاح النحاة،كمصطلحات: (المضمر والمكنى/النافية للجنس والتبرئة/المنصرف وغير المنصرف، والمجرى وغير المجرى / المفعول المطلق والمصدر /الواقع والمتعدي / الصفة والنعت / الخفض والجر / الحال والقطع / التفسير والتمييز / التوكيد والتكرير / العطف والنسق / الفصل والعماد / الشأن والمجهول / اسم الفاعل والفعل الدائم / فعل الأمر / واو الصرف والمعية / المضارع و المستقبل)

وقد ختمت البحث بخاتمة ضمنتها خلاصة لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج، مشفوعة بمجموعة من الفهارس الفنية التي تضيء معالم البحث، مع ثبت بأهم المراجع التي استعنت بها في الدراسة.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

تمهيد

المصطلح النحوي

ليس من شك في أن تحديد المصطلح أمر بالغ الأهمية، فضلاً عن أنه ضرورة علمية ومنهجية،إذ به تنضبط أمور كل فن، وتحدد معايير الصواب والخطأ عند الدارسين، فـ(المصطلح) في المفهوم اللغوي يأتي من أصل المادة (صلح)، والصلحُ: تصالح القوم بينهم، والصلح: السلم، قد اصطلحوا وصالحوا وأصلحوا وتصالحوا و اصالحوا... بمعنى واحد" [(١)]، وهذا مفاده أن معنى تصالحوا أي تعارفوا واتفقوا، كما يحدث في مجالس الصلح.

أما في المفهوم الاصطلاحي فالمصطلحات ألفاظ مقررة، وضعت لمعان خاصة محدودة، لتكون بين الكتاب والقراء، علامات واضحة وروابط عقلية مشتركة [(٢)]، لها معانٍ يفهمها الناس، ومعانٍ أُخر لا يفهمها إلاّ أهل ذلك العلم الذي تنسب إليه[(٣)] فإن كان بين جماعة المُحدثين سمي مصطلح

(١) لسان العرب ـ محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ الثالثة ـ ١٤١٤ هـ مادة (صلح).

(٢) الأسلوب ـ أحمد الشايب ـ مكتبة النهضة المصرية ـ الثانية عشرة ٢٠٠٣م صـ ١٩٠

(٣) النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع عشر للهجرة ٢٨٤.

الحديث، وإن قام بين جماعة الفقهاء سمي مصطلحا فقهيا، وإن كان بين جماعة النحاة كان المصطلح النحوي [١].

وقد يتداخل المصطلح بين مجموعة من العلوم، فيختلف معناه باختلاف العلم الذي وظف به، فمصطلح (الخبر) [٢]. مثلا. له معنى عند النحويين، وآخر عند المحدثين وثالث عند البلاغيين، كما أن الاختلاف في دلالة المصطلح يكون بين النحاة أنفسهم بسبب مناهجهم العلمية ومدارسهم المختلفة [٣].

وإذا اتفقنا على أن المصطلح النحوي قد نشأ في مرحلة مبكرة قبل وروده مكتوباً في كتاب سيبويه، الذي نقل فيه عن شيوخه كالخليل ويونس، فالمعقول أن تتردد كثير من هذه المصطلحات على ألسنة النحاة قبل الخليل، ثم تتطور هذه المصطلحات، أو تستعمل مرادفاتها اللغوية

(١) المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ـ عوض حمد القوزي ـ عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الرياض ١٤٠١هـ ٢٢.

(٢) الخبر عند النحويين كل ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه، وعند المحدثين الراوية، وعند البلاغيين والمحدثين: كلام يحتمل الصدق والكذب، ينظر: اللمع في العربية ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)تحقيق ـ فائز فارس ـ دار الكتب الثقافية ـ الكويت صـ ٨٠، وجواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ـ أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ) ـ ضبط وتوثيق: د. يوسف الصميلي ـ المكتبة العصرية، بيروت صـ ٥٣، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية ـ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق ماهر ياسين الفحل ـ دار ابن الجوزي – الدمام ـ الأولى، ١٤٣٢هـ ١/ ١٠٨

(٣) ينظر المصطلح النحوي. عوض القوزي ٢٤.

الدقيقة على مر العصور، ثم يهمل الأول ويشتهر الثاني أو العكس، وتبقى الغلبة للأشهر أو الأكثر إحكاما.

وقد جرت على لسان الخليل بن أحمد الفراهيدي ت(١٧٠هـ) في الكتاب مصطلحات نحوية كثيرة، وفي ذلك يقول الدكتور جعفر عبابنة: " لا نعدو الصواب إذا قلنا إن المصطلحات المتعددة التي يمتلئ بها كتاب سيبويه ترد كلها تقريباً على لسان الخليل، ولكنا لا نعرف بالضبط ما وضعه النحاة قبله من هذه المصطلحات وما وضعه نفسه منها" [١]وفي الوقت الذي كان سيبويه ت(١٨٠هـ) يرسم حدود مدرسة كان لها أنصار وتلاميذ، كان علي بن حمزة الكسائي ت(١٨٩هـ) يرسم حدود مدرسة أخرى لها أنصار وتلاميذ كذلك[٢].

وليس غريباً أن تسلك كل مدرسة منهجاً وسبيلاً وأن يكون لكل فريق مصطلحات خاصة به تخضع في الغالب لمزايا منهجه. فاختلافهم في المسائل العلمية قد سرت عدواه إلى التسمية في المصطلحات العلمية، فنتج عن المدرستين ثلاث طوائف: طائفة كوفية خالصة لم يعرفها البصريون، وطائفة بصرية خالصة لم يعرفها الكوفيون، وطائفة كوفية بصرية إلا أن لها عند الكوفيين أسماء وعند البصريين أسماء. [٣]

(١) مكانة الخليل بن أحمد الفراهيدي في النحو العربي ١٦٠.
(٢) مدرسة الكوفة النحوية. د مهدي المخزومي ـ مصطفى البابي الحلبي. الثانية ١٣٧٧هـ (المقدمة) ح
(٣) المرجع السابق ٣٠٣.

وكثيراً ما كان الاختلاف في التسمية مبنيا على حس يساير المعنى اللغوي، وإن لم يكن هو المعنى اللغوي نفسه كالتوكيد والتأكيد والتكرير والتشديد، فكلها يفيد التقوية، وكذلك الصفة والنعت، فكلاهما يفيد أوصافا جارية على أفعالها، وقد يقع كل واحد منها موقع صاحبة لتقارب معنيهما.

وأحيانا يتم ذلك من خلال الاستخدام الغرضي للمصطلح، حيث يقدم النحاة تعليلا يعتمد على الوظيفة النحوية، كضمير الفصل والعماد، وأحيانا من خلال الحذف كفعل الأمر الذي أسقطه الكوفيون من أقسام الفعل، وأحيانا يكون ذلك من خلال عمل المصطلح من وجهة نظر كل فريق، مثل حروف الجر وحروف الخفض، وحروف الإضافة وحروف الصفات، على ما يأتي بيانه في صفحات البحث الآتية.

المبحث الأول

المصطلحات النحوية (رؤية تنظيرية)

في ضوء اختلاف المدارس النحوية واعتداد كل مدرسة بما حققت من إنجازات، أو اصطلحت من مصطلحات، أكدت القراءة النظرية للمصطلح النحوي. الذي مثلت رؤية الخوارزمي [1] عماده الأساس. على ثراء المصطلح

(١) القاسم بن الحسين بن محمد الخوارزمي (صدر الأفاضل، أبو محمد) (٥٥٥ - ٦١٧ هـ)، فقيه نحوي أديب، ناظم، ناثر، لغوي، بياني.ولد بخوارزم، وقتلته التتار. سنة ٦١٧هـ ومن شعره:

يا زمرة الشعراء دعوة ناصح ... لا تأملوا عند الكرام سماحا

إن الكرام بأسرهم قد أغلقوا ... باب السماح وضيعوا المفتاحا

ومن تصانيفه: المجشمرة في شرح المفصل، السبيكة في شرحه أيضا، التجمير في شرحه، شرح سقط الزند، التوضيح في شرح المقامات الحريري، لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه، شرح المفرد والمؤلف، شرح الأنموذج، شرح الأحاجي لجار الله، خلوة الرياحين في المحاضرات، عجائب النحو، السر في الأعراب، شرح الأبنية، الزوايا والخبايا في النحو، المحصل للمحصلة في البيان، عجالة السفر في الشعر، بدائع الملح، شرح اليميني للعتبي.ينظر: معجم الأدباء - شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ) تحقيق. إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي، بيروت - الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م ٥/ ٢١٩١ - ٢١٩٨والوافي بالوفيات - صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى - دار إحياء التراث – بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م ٨٨/٤- ٩٠، ومعجم معجم المؤلفين - عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (١٤٠٨هـ) - مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت ٨/ ٩٨ وديوان الإسلام - شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ) تحقيق سيد كسروي حسن - دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان - الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م ٣/ ٢٠٠ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان / صيدا ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣

النحوي، واشتماله على العديد من الظواهر الفنية الجيدة، التي تعد إضافة لنظرية المصطلح النحوي، ولبنة في بنيانه القويم، ومرحلة هامة في مسيرته المعطاءة.

على أن يقر بأذهاننا منذ البداية أن الخوارزمي لم يكن مبتكرا لمصطلحات نحوية، وإنما كان شارحا غايته أن يوضح غامضا أو يفصل مجملا، أو يبوب مهملا، ولكن فكره النحوي الذي استقر برأسه وآمن به كان يفرض عليه اختيار مصطلحات بعينها، سواء أكان موافقا فيها رأي المصنف أو مخالفا له، ناهيك عن التعليل لها، أو التعبير في القضية بأكثر من مصطلح إلى غير ذلك من جهود، كان في ضمها الى جهود نظرائه إثراء للمصطلح النحوي، بما أحدثته من تأكيد أو تغيير لبعض المسلمات النحوية والآراء الشائعة، كما تعكسه المحاور الأربعة الآتية:

أ- تعليل التسمية:

لتعليل التسمية قيمة مهمة ؛ إذ يقفنا هذا التعليل على المنطلق الذي انطلق منه العلماء في اختيار مصطلحاتهم، والملمح الذي ربط بين المصطلح وما يدل عليه، وعلى عكس القاعدة المشهورة (الأسماء لا تعلل) وجدنا ابن الأعرابي يعكس المعادلة تماما في قوله: " الأَسماءُ كلّها لعلة؛ خَصّت العربُ ما خصّتْ، منها من العلل ما نعلمه، ومنها ما نجهلُه...؛ فإِن قال لنا قائل: لأَيّ علّة سُمِّي الرجلُ رجلاً، والمرأَة امرأَةً، والموْصل الموصِلَ، ودعد دعدا؟ قلنا: لعلل

علمتْها العرب وجهلناها، أَو بعضها، فلم تَزُلْ عن العرب حكمةُ العلم بما لحقنا من غموض العلة، وصعوبة الاستخراج علينا.(١)

ونتيجة لشغف النحاة بالخلاف وثوران المراء فيما قل من العلم ودق. اختلفت مسوغات التسمية في الدرس النحوي، ودافع كل فريق عن وجهة مسميات مصطلحاته، من ذلك ما جرى بين ثعلب والمبرد. رحمهما الله.: " قال ثعلب: كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري فقال: كان الفراء يناقض، يقول قائم فعل، وهو اسمٌ لدخول التنوين عليه. فإذا كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا.

فقلت: الفراء يقول قائم فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل لأنه ينصب فيقال قائم قياما، وضاربٌ زيدا، فالجهة التي هو فيها اسمٌ ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما. فأنت لم نصبت به وهو عندك اسم؟ فقال: لمضارعته يفعل. فعارضته بقول العرب: جاءني آكلٌ طعامك، ولقيت آخذا حقك، وقلت له: قد نصبوا بآكلٌ وآخذٌ، ويفعل لا يضارعهما إذ كان لا يقع موقع الفاعل والمفعول. فقال لي: مضارعته قد حصلت له في أصل بنيته. فألزمته تقدم الصلة وفاعل غير متصرف، وطالبته أن يجيز: طعامك جاءني آكل، وحقك لقيت آخذا، فقال: أجيز المسألتين. فقلت له: لم يجز هذا أحدٌ؛ لأن الصلة لا تتقدم إلا عند تصرف

(١) الأضداد ـ أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (٣٢٨هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م صـ ٧، ٨

الموصول. ومستحيل في البنية. من قال طعامك جاءني آكل، وحقك لقيت آخذا، أحال، لأن آكلا وآخذا لما منعا التصرف منعت صلتهما التقدم، وجريا مجرى: بالله تعجبني ثقتك، وعن طاعة الله يسوءني إعراضك، كل واحدة من المسألتين خطأ؛ لأن الثقة والإعراض لا يحل محلهما مستقبل يكون فاعل الفعل، فإذا كانا جامدين ممنوعين من التصرف لزمت صلتهما التأخير. ولهذه العلة أحال النحويون: طعامك جاءني الآكل، وحقك لقيت الآخذ؛ لأن حكم الطعام والحق التأخر بعد ناصبهما، ولا وجه لتقدمهما عليه؛ إذ كان غير متصرف. (١)

وقد تعددت لذلك الاصطلاحات، للدلالة على الظاهرة النحوية الواحدة، فنجد مثلا حروف الخفض / الإضافة / الصفات، كلها اصطلاحات تطلق على ما عرف بحروف الجر، وغير ذلك من المصطلحات، وكانت هذه المصطلحات مصحوبة بعلة التسمية في كثير من المواضع، فقد سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ؛ أو لأنها تجر ما بعدها من الأسماء. (٢) أي تعمل فيها إعراب الجر.

---

(١) مجالس العلماء ـ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق.عبد السلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الثانية ١٤٠٣ هـ ـ١٩٨٣م صـ ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو ـ ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ) تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر ـ مكتبة الآداب – القاهرة ـ الأولى، ٢٠١٠م صـ ٢١٥، وجامع الدروس العربية ـ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ) ـ المكتبة العصرية، صيدا– بيروت ـ الثامنة والعشرون١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م ٣ / ١٦٨.

وسميت حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصله، وكذلك تجره، ويكون المراد به نفس الإعراب، فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك، وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر (١)

وسميت حروف الخفض بذلك ؛ لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين. (٢)

وكذلك الحال في مصطلح (واو الصرف)، فيرى بعض النحاة أنها سميت بـ (واو الصرف) كأنها إرشاد لصرف الكلام عن سنته أي أنها غير عاطفة، وقيل: لأن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر (٣)

وفي مصطلح (الحال) يرى ابن يعيش أنه " إنّما سُمّي حالًا لأنّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلَّا لِمَا أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قَصرَ. ولا يجوز أن يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل(٤)

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨.
(٢) الإيضاح في علل النحو صـ ٩٣.
(٣) أمالي ابن الحاجب ـ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ـ دار عمار ـ الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩م ٢/ ٦٩٤ وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ـ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ ـ تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ـ ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥ م ـ جامعة قار يونس ـ ليبيا ٦٨/٤
(٤) شرح المفصل ـ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر ٤/٢

وقد علل النحاة لمصطلح القطع الكوفي بأنه لم يتابع صاحبه في الحركة، مع أنه في المعنى صفة، وحق الصفة أن تتابع الموصوف في ذلك.

كما نراهم يعللون لمصطلح (المصدر) بأنه سمي بذلك[١] لأنه يصدر عنه الفعل ويشتق منه، وقد عللوا للفظ (الحدث) الذي أطلقه سيبويه على المفعول المطلق، لأنه يحدث ويزول، وليس له ثبات، كما أن المصادر أحداث الأسماء التي تحدثها.

وقد عللوا لتسمية (المصدر) (فعلا) بأنه من تسمية الأصل(المصدر) [٢] باسم الفرع (الفعل) كتسمية العنب بالخمر في قوله تعالى {أَعْصِرُ خَمْرًا} [٣]أي عنبا[٤]

(١) سُمي مصدراً، لأنَّ الفعلَ صدرَ عنه وأُخذَ منه. ولهذا قيلَ للمكانِ الذي يصدرُ عنه الإبلُ بعدَ الرّيِّ مصدرٌ. وعدَّ ابنُ يعيشَ المصدرَ هو المفعول الحقيقيّ. وعلَّلَ ذلك بقولهِ: لأنَّ الفاعلَ يحدثُه ويخرجُه من العدمِ إلى الوجودِ، وصيغة الفعلِ تدلُّ عليه، ينظر: الحدود في علم النحو ـ أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ، شهاب الدين الأندلسي (٨٦٠هـ) ـ تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي ـ الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. العدد ١١٢ ـ السنة ٣٣ ـ ١٤٢١هـ/٢٠٠١م صـ ٤٧٣

(٢) هذا عند البصريين الذي يذهبون إلى أن المصدر أصل والفعل فرع عليه في الاشتقاق، أما مذهب الكوفيين، فالفعل أصل، والمصدر مشتق منه، وهو محمول عليه أيضا، فإذا شذت الأفعال شذت المصادر، وذلك نحو أعول واستحوذ، والمصدر منهما: إعوال واستحواذ. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ـ البصريين والكوفيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م ١٩٠/١ وما بعدها.

(٣) سورة يوسف: ٣٦.

(٤) المكمل شرح المفصل صـ ٣٩.

وقالوا بأن المضارع سمي مضارعا لمشابهته للاسم، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه. (١) قَالَ الأَزهري: وَالنَّحْوِيُّونَ يَقُولُونَ لِلْفِعْلِ المستَقْبَلِ مُضارِعٌ لِمُشَاكَلَتِهِ الأَسماء فِيمَا يَلْحَقُهُ مِنَ الإِعراب. والمُضارِعُ مِنَ الأَفعال: مَا أَشبه الأَسماء وَهُوَ الْفِعْلُ الْآتِي وَالْحَاضِرُ (٢)

وسمى ضمير الشأن بذلك ؛" لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام. " ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجيء بعده، والذى هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه. (٣)

ولكن أمر تعليل التسمية لم يكن يسلم للنحاة في كل المصطلحات، ففي مصطلح (المجهول) يرى النحاة أن الكوفيين قد سموا هذا الضمير بالمجهول (٤)، لأنه لا يرجع على مذكور، ولم يتقدمه

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق ـ يوسف الشيخ محمد البقاعي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١/ ٥٢

(٢) لسان العرب ٨/ ٢٢٣

(٣) النحو الوافي ـ عباس حسن (١٣٩٨هـ)دار المعارف ـ الطبعة الخامسة عشرة. ٢٥٢/١

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢ / ٢٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ـ تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدي ـ الأولى. ١٩٨٣م ١٢١/٢.

مـا يفـسره ويعـود عليـه، فتفـسيره لا يكـون إلا بعـد ه، ولـو تقـدم تفـسيره قبله، لما احتاج إلى تفسير، ولما سماه الكوفيون بضمير المجهول " (١)

في حين رد أحد الباحثين (٢)هذا التعليل بقوله: إنه غير دقيق ؛ لأن بعض الضمائر في اللغة تعود على متأخر في اللفظ لتقدمه في الرتبة، وقد تعود على متأخر في اللفظ والرتبة، وفي هذه الأحوال جميعها لا يسمى الضمير مجهولا، ولا يتخيل فيه ذلك ؛ لأنه كما قدمنا يفسر أو يعود على مرجع يمكن أن يتمثل في كلمة واحدة.

ولم يكن الخوارزمي بدعا من النحاة، إذ أسهم في هذا المجال إسهامات متعددة، فعلل لمصطلح (المفعول به) عند توضيحه المتعدي واللازم بقوله: "سمي المفعول به، لأنه هو الذي وقع فعلك عليه، وكل فعل له هذا المفعول فهو متعد، وكل فعل لم يكن له ذلك فهو غير متعد "(٣)

وعلل لعدم إطلاق مصطلح (المفعول فيه) مقابل الحال بأن " الحال لها شريطة وهي أن تكون بيان هيئة الفاعل والمفعول، ولا كذلك الظرف، فسموا هذا النوع من الظرف حالا " (٤)

---

(١) الخصائص لابن حني ٢/ ١٧٠

(٢) عبد الله الخثران في مصطلحات النحو الكوفي. دار هجر. الأولى ١٩٩٠م.صـ ٦٧، ٦٨.

(٣) شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ـ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.دار الغرب الإسلامي ١ / ٣١٩

(٤) المرجع السابق ١ / ٤٢٤.

وقد يلجأ للمقارنة أحيانا، كما فعل عند توضيح معنى (النافية للجنس)، وذلك بالتفريق بينها وبين العاملة عمل (ليس)، حيث يرى أن بينهما فرقا " من حيث الصورة والمعنى، أما من حيث الصورة فمرفوع المشبهة بليس مقدم على منصوبها، والنافية للجنس على عكس ذلك، وأما من حيث المعنى فلأن النافية للجنس تستغرق الجنس نفيا من حيث اللفظ، والمشبهة بليس فإنها وإن كانت تستغرق الجنس نفيا. لكن لا من حيث اللفظ " (١)

وقد علل لمصطلحي (الفصل والعماد) بقوله: " هذا الضمير يسميه البصريون فصلا، لفصله بين الخبر والصفة، والكوفيون عمادا ؛ لأن المبتدأ يتقوى به، ويعتمد عليه (٢)

وهو لا يخرج في مصطلح (الفصل) عن رأي الرضي، الذي ذهب إلى أنه إنما سمي فصلا، لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه خبرا، لا صفة(٣)، ثم قال " والكوفيون يسمونه عمادا ؛ لكونه حافظا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط "(٤)

---

(١) التخمير ١/ ٤٩٥.
(٢) المرجع السابق ٢ / ١٦٢، ١٦٤، وينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢ / ٢٤، ٤٥٦.
(٣) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٥٦
(٤) المرجع السابق ٢/ ٤٥٦

وفي تسمية حروف الجر مع مجرورها (ظروفا) يقول الخوارزمي " وهو ظرف، وهذا لأن حرف الجر يسميه النحويون ظرفا، لأن العرب تعامله معاملة الظرف...،وذلك لأنها وسائط بين الأفعال والأسماء، موصلة معاني الأفعال إلى الأسماء في اصطلاح النحويين.

ب ـ التعبير عن المعنى بأكثر من مصطلح (**ترادف المصطلحات**)(١)

لم يهتم النحاة الأوائل بتقنين المصطلحات بقدر ما اهتموا بلب الظاهرة اللغوية، فكانوا إذا رغبوا في وصف الدرس النحوي عبروا عنه بمصطلحات مختلفة، ضبطها المتأخرون فيما بعد وقننوا لها، غير أنهم أربكوا الدرس النحوي بقدر ما أفادوه، بما حشدوه من مصطلحات، نتيجة عوامل متعددة، فقد انقسم النحاة، وأرادت كل مدرسة أن تكون لها خصوصية، حتى لو كانت هذه الخصوصية مجرد مخالفة الفريق الآخر.

والحق أننا لا نعدم في الترادف المصطلحي فوائد يعول عليها، منها ثراء الدرس النحوي على النحو الذي يبدو في دلالة مصطلحي (**الفصل والعماد**)، فلفظ الفصل يفيد كون ما بعده نعتا، وكونه خبرا، لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة فينتظر الخبر، فجئت بالفصل،

---

(١) الترادف : لغة ركوب أحد خلف آخر. وعند أهل العربية والأصول والميزان هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد من جهة واحدة، وتلك الألفاظ تسمّى مترادفة. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٤٠٦ وينظر: لسان العرب (ردف) ٩/ ١١٤ والتعريفات ـ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ـ الأولى ١٩٨٣م صـ ٥٦

ولوقوع الترادف أسباب وفوائد منها أن تكثر الوسائل والطرق إلى الإخبار عما في النفس، فإنه ربما نسي أحد اللفظين أو عسر عليه النطق به، كالألثغ لا ينطق بحرف الراء، ومنها: التوسُّع في سلوك طرق الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر، وقد يكون أحدُ المترادفين أجْلَى من الآخر، فيكون شرحاً للآخر الخفيِّ وقد ينعكس الحالُ بالنسبة إلى قوم دون آخرين، البلغة إلى أصول اللغة صـ ١١٩

ليتعين كونه خبرا، لا صفة[١]، وأما لفظ العماد فلكونه حافظا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط "[٢]

وكذلك المصطلحات الدالة على (إعراب الجر) كالخفض والجر وحروف الإضافة، والصفات، وبينهما فروق لغوية، ومن ثم في المعنى الاصطلاحي، فالخفض في اللغة "الشيء دون الشيء كاليد إذا جعلت تحت الرجل، والجر أن تميل الشيء إلى الشيء، وتقيم شيئا مكان شيء، كقولك هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين [٣]

وتسميتها (حروف الإضافة) تسمية جيدة، فهي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصله، وكذلك تجره، ويكون المراد به نفس الإعراب، فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك، وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر. [٤]

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢/ ٤٥٦
(٢) المرجع السابق ٢/ ٤٥٦
(٣) مجالس العلماء للزجاجي صـ ١٩٣.
(٤) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) تحقيق د/ موسى بناي العليلي - وزارة الأوقاف والشئون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) العراق ٢/١٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨.

ومصطلح (الصفات) [١] يفيد كونها " تقع صفات لما قبلها من النكرات، فهي تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها فقولك جَلَست فِي الدَّار دلّت (فِي) على أَن الدَّار وعَاء للجلوس، وكذلك (جئت من الدار إلى المسجد) ف(من) يقتضي أن الدار مبتدأ المجيء و(إلى) دالة على أن المسجد منتهى المجيء فتفهمك هذه الحروف معاني، وتوجب في الدار صفات. [٢]

وعلى الجانب الآخر نجد بعض المصطلحات التي أربكت الدرس النحوي، وجرت على المتعلم الإرهاق والنصب، فالدارس إذا اطلع على كتب البصريين وعرف قواعد باب باسمه، ثم قرأ كتب الكوفيين وأراد الباب نفسه، فلا ريب أنه محتاج إلى اسمه عندهم، حتى يهتدي إليه، وفي ذلك مضيعة لوقته، وكد لذهنه.

(١) وقد يعترض على هذه التسمية بأن الصفة في نحو هذا رجل من مكة، ليست الجار والمجرور، وإنما هي متعلق الجار والمجرور المحذوف، وتقديره: هذا رجل مكي.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان - الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م ١/ ٦٣٠ و شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٤٥٤، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م ٢ / ٨٣٨، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق - عبد الحميد هنداوي - المكتبة التوفيقية – مصر٢ / ٤١٤

ومن هذه المصطلحات مصطلح (الفعل الدائم) الذي يقابل (اسم الفاعل)[١]، ولا يخفى أن مصطلح البصريين (اسم الفاعل) فيه دقة واضحة ؛ وذلك لانطباق علامات الاسم الشكلية عليه، من تعريف وتنوين وإضافة ونحوها، أما تسميته فعلا فلا يؤمن معه التباسه على المبتدئين، حيث تتطرق أذهانهم إلى الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف.

وكذلك الحال في مصطلحي (المفعول المطلق و المصدر) [٢] فمصطلح (المصدر) ليس دقيقا في الدلالة على المفهوم النحوي، فهو مصطلح نحوي وصرفي أيضا، ولكن كون المفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرا جعل النحاة يستعملون مصطلح (المصدر).

وقد عمد الخوارزمي إلى المزاوجة بين المصطلحات في غير موضع، كان غرضه فيها إزالة الإبهام، فمن ذلك استعماله مصطلحي (التمييز والتفسير)، حيث حد التمييز بقوله: " التمييز رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنص على أحد محتملاته[٣] " [٤] وقال موضحا الاتفاق بين فاعل نعم ومجرور (رب) المضمر المفسر بنكرة منصوبة على التمييز: " فإذا قلت: نعم رجلا زيد فزيد مرفوع على

---

(١) ينظر: البحث مصطلح (اسم الفاعل / الفعل الدائم)
(٢) ينظر: البحث مصطلح (المفعول المطلق / المصدر)
(٣) وذلك بأن يكون المنصوص عليه صالحا لوقوعه في جواب أي شيء أو من أي جهة. التخمير ١ / ٤٤٨
(٤) التخمير ١ / ٤٤٨ وينظر ١ /٤٥١ وما بعدها.

انه هو المخصوص بالمدح، وفاعله مضمر تفسره هذه النكرة الظاهرة... فذلك الضمير المستكن في (نعم) مثل هذا الضمير البارز في ربه رجلا، من حيث إنه مبهم ومفتقر إلى التفسير، لا من حيث التنكير " (١)

ومثل ذلك قوله: " اعلم أن رب تستعمل على ثلاث جهات:...، الثانية أن تدخل على مضمر مفسر بمنصوب كما في نعم رجلا زيد " (٢)

وزاوج كذلك بين مصطلحي (الفصل/العماد) بعد أن وضح مدلولهما بقوله: " هذا الضمير يسميه البصريون فصلا، لفصله بين الخبر والصفة، والكوفيون عمادا ؛ لأن المبتدأ يتقوى به، ويعتمد عليه (٣)

لكنه مال إلى استعمال مصطلح الفصل حيث قال عند بيان بعض شروطه: " فإن كانا جميعا نكرتين، أو كان أحدهما معرفة والآخر نكرة لا يشبه المعرفة لم يصلح وقوع الفصل بينهما " (٤) وكذلك قوله: " فلك أن تأتي بالفصل في هذا فتقول: كأن زيدا هو القائمة جاريته " (٥)

كما زاوج بين مصطلحي (الجر والخفض)، فعبر بالجر في قوله: والعامل للنصب والرفع الفعل، وللجر الحرف، وقال: كما جاز (بالضارب الرجل) بالجر، ومنه (فإذا بقي بلا مال) فالمال مجرور، لأن الباء آخرهما وجودا.

---

(١) التخمير ١٦٩/٢.
(٢) المرجع السابق ٤ / ٢٠.
(٣) المرجع السابق ٢ / ١٦٢، ١٦٤.
(٤) المرجع السابق ٢ / ١٦٤، ١٦٥.
(٥) المرجع السابق ٢ /١٦٥.

وعبر بـ (الخفض) عند شرح الخلاف في قول الشاعر: [١]

يَـا صَـاحِ يَـا ذَا الـضامِرُ العَـنْسِ
والرَّحْـلِ والأَقْتَـابِ والحِلْـسِ

" والكوفيون ينشدونه بخفض الضامر... واحتجوا لصحة روايتهم بخفض الرجل في البيت " [٢]

وفي الوقت الذي ترادفت فيه المصطلحات نتيجة لزخم الدرس عند المدرسة النحوية. وجدنا المدرسة الكوفية تعترض على بعض المصطلحات البصرية دون توفير البديل المناسب لها على النحو الذي يبدو في مصطلح (فعل الأمر)، فالفعل عندهم قسمان [٣] (بإسقاط الأمر) على أنه مقتطع من

(١) لخالد بن مهاجر في الأغاني - علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (٣٥٦هـ) تحقيق: سمير جابر - دار الفكر - بيروت/ الطبعة الثانية١٦/ ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)تحقيق:محمد نبيل طريفي/إميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ ٢٠١/٢والكتاب ١٩٠/٢، وبلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٨ ومجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون الثانية ٥١٣/٢، والضامر: قليل اللحم، وهو كناية عن كثرة الأسفار، والعنس: الناقة الشديدة،والرحل: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. الأقتاب: جمع قتب وهو رحل صغير على قدر السنام. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطيّة تحت البرذعة.

(٢) التخمير ١ / ٣٤٢.

(٣) قسم بعض الكوفيين الفعل إلى ماض ومستقبل ودائم، وعنوا بالفعل الدائم ما عرف باسم الفاعل. ينظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٣١٨، ٣٤٩. والبحث مصطلح (اسم الفاعل / الفعل الدائم)

المضارع،قال السيوطي: "الْفِعْل ثَلاَثَة أَقسَام خلافًا للكوفيين فِي قَوْلهم قِسْمَانِ وجعلهم الْأَمر مقتطعا من الْمُضَارع " (١)

فنظرة البصريين تنصب على الناحية الشكلية للفعل دون المعنى الدلالي، لذلك أفردوا الأمر عن المستقبل، مع أنه يدل على الاستقبال بينما جعله الكوفيون جزءا من المستقبل باعتبار الدلالة لا الشكل.

وتبع الخوارزمي البصريين، فاعتمده قسما ثالثا من أقسام الفعل (٢)، حيث جرى على منهج الزمخشري في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أبواب: باب الفعل الماضي، باب الفعل المضارع، باب الفعل الأمر (٣)

ج ـ استعمال المصطلح للدلالة على أكثر من مفهوم نحوي

عرف اللَّفظ الواحد الذي يدلّ على أكثر من معنى كالعين، فإنّها تطلق على عين الماء،والعين المبصرة، وتُطلق مجازًا على الجاسوس. (٤) . عرف ذلك في اللغة باسم (المشترك اللفظي).

وقد أدرك أبو سهل – رحمه الله – أن بعض أنواع المشترك اللفظي ناتج عن تطور الأصل الدلالي لكثير من ألفاظ اللغة بسبب الاستعمال المجازي، فأشار في شرح بعض المفردات إلى ذلك النوع من المشترك بقوله: "ومعنى

(١) همع الهوامع ١/ ٣٤ وينظر الإنصاف ٣ / ٥٢٤
(٢) الفعل عند البصريين ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر.
(٣) التخمير ٣ / ٢٥٧.
(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة ٢/ ١١٩٥

قوله: بين الأبوة: أي أنه أب على الحقيقة، لمن قد ولد وهو ظاهر الصحة في ذلك لا على المجاز والتشبيه، وذلك لأنهم يسمون الصاحب للشيء، والمالك له، والقيم عليه أبا على الاستعارة والتشبيه، نحو قولهم لصاحب المنزل: أبو المنزل، وللقيم على القوم المدبر لأمورهم: أبوهم"(١)

وقد أدى استعمال (المشترك اللفظي) لبعض المصطلحات إلى إرباك الدرس النحوي، فمصطلح (التفسير) أطلقه الكوفيون في مقابل (التمييز)، وأطلقوه أيضا في مقابل (البدل)، قال الفراء عند توجيه قوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} (٢) قرأت القراء بِجزم (يُضاعَفْ) ورفعه عَاصِم بن أبي النجود. والوجه الجزم. وَذَلِكَ أن كُلّ مجزوم فسَّرته ولم يكن فعلاً لِما قبله (٣) فالوجه فِيهِ الجزم، وما كَانَ فعلاً لِما قبله رَفَعْته. فأما المفسر للمجزوم فقوله (وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثاماً) ثُمَّ فسر الأثام، فقال (يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ) ومثله فِي الكلام: إن تكلمني تُوصِني بالخير والبِرّ أقبل منك ألا ترى أنك فسّرت الكلام بالبر ولم يكن فعلاً لَهُ، فلذلك جزمت (٤)

(١) إسفار الفصيح ١/ ١٧٨
(٢) سورة الفرقان: ٦٨، ٦٩.
(٣) المقصود ألا يكون مطلوبا له في المعنى، فلو كان مطلوبا له كان حالا، ولم يكن بدلا، لأن لفظ (الفعل) من مصطلحات الحال عند الفراء.
(٤) معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)تحقيق - أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي - دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الأولى ٢/ ٢٧٣

ومن ذلك أيضا مصطلح (القطع) الذي استعمله الفراء في مقابل (الحال)، وأطلقه أيضا على النصب بفعل محذوف [١]عند توجيه قوله تعالى: {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ } [٢] " ومن قَالَ (مَطْوِيَّاتٌ) رفع السموات بالباء التي فِي يمينه، كأنه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع والحال أجود " [٣] فالحال غير القطع، بدليل أنه أردف مع القطع الحال، إذ يجوز في (مطويات) النصب على الحال، أو النصب على القطع بفعل محذوف تقديره (أعني السماوات). [٤]

ومن ذلك أيضا مصطلح (التكرير)، حيث أطلقه الفراء في مقابل التوكيد، كما أطلقه مريدا به (البدل) عند إعراب قوله تعالى: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا } [٥] قال: (أن يكفروا) في موضع خفض ورفع، فأما الخفض فأن ترده على الهاء التي فِي (به) على التكرير على كلامين كأنك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر. [٦]

---

(١) أي على الاستثناء بالنصب على تقدير فعل محذوف، ويكون الاستثناء أيضا بالرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف. قال الفراء: أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فتقول: حقًّا إذًا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مِمّا قبله. وهذه محض القطع الَّذِي تسمعه من النحويين. معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٦

(٢) سورة الزمر: ٦٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٥، وينظر: **إعراب القرآن للنحاس ـ أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه ـ عبد المنعم خليل إبراهيم ـ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ الأولى، ١٤٢١ هـ ٤/ ١٧**

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٥

(٥) سورة البقرة: ٩٠.

(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦

ومن ذلك أيضا مصطلح (اسم الفاعل)، حيث أطلقه سيبويه على خبر كان، فقال في باب (الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ): " وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى. (١)

وكذلك مصطلح (العماد) الذي أطلقه الفراء مقابل(الفصل)، كما أطلقه مقابل (الشأن) (٢)

وإذا كان المشترك اللفظي لكثير من المصطلحات لم يحل دون ذيوعها، فإن الأمر لم يكن على إطلاقه، فمصطلح (المنصرف وغير المنصرف) . مثلا . قد كتب له السيادة في البيئة النحوية عند المتأخرين، على حين أهمل المصطلح الكوفي، فالمجرى عند سيبويه والبصريين هو حالة آخر الكلمة وحكمها إعرابا وبناء، وقد عبر عنه بقوله: " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. (٣)

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٥
(٢) ينظر البحث مصطلح (الفصل، العماد)
(٣) المر جع السابق ١/ ١٣

د ـ التحقق من بعض المقولات التي أشيعت فيما يخص المصطلح:

اجتهد بعض المتأخرين في قصر مصطلح على نحوي بعينه، أو فريق بعينه، نتيجة غلبة المصطلح عند كثير من أعلامه، ومن ذلك نسبة بعض المصطلحات إلى الكوفيين أو البصريين على الرغم من استعمالها بقلة عند الفريق الآخر، أو نسبة مصطلحات إلى سيبويه[١]مثلا، وهو فيها مسبوق بشيخه الخليل بن أحمد، أو ادعاء بعض الباحثين نسبة كثير من المصطلحات إلى الكوفين أو الفراء وحده، بينما أثبتت الدراسة استفادته من علماء البصرة كالخليل وسيبويه، على ما يعكسه البيان الآتي:

فما كانت النسبة فيه مبنية على الكثرة ما شاع عند النحاة من أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين والتعبير بالجر من عبارات البصريين [٢]، قال ابن يعيش: " والجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين"[٣]

(١) زعم الدكتور أحمد عبد العظيم أن إهمال دراسة المصطلح عند سيبويه يأتي في طليعة أولوياته، معللا ذلك بأن المصطلح في عصره كان في مرحلة طفولة، فهو يسمي أسماء الأفعال حروفا، ويسمي الحال صفة وخبرا، ويطلق مصطلح صفة على النعت والحال والتمييز، ويسمي المقصور منقوصا ويستخدم مصطلح القلب بمعنى عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة، وبمعنى التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر، وبمعنى القلب المكاني، ويسمى التوكيد صفة، ويسمي العطف نعتا ويسمي التمييز حالا " المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية د. أحمد عبد العظيم عبد الغني ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٠م صـ ٤،٥.

(٢) الأشباه والنظائر في النحو ـ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٧م ١ / ٨٢

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٧. نسب إلى الخليل بن أحمد التعبير بمصطلح الخفض، ولكنه عنده مقصور على ما وقع في أعجاز الكلم منونا، فقد ورد في مفاتيح العلوم للخوارزمي أن الخفض من مصطلحات الخليل، ويعني عنده: " ما =

وقد أثبت البحث أن بعض متقدمي البصريين قد استخدموا اللفظين (الجر والخفض) في معنى واحد وهو المعنى الاصطلاحي، فجعلوهما مترادفين، من ذلك قول المبرد: " والبصريّون يجيزون على قبح: على كم جذع، و بكم رجل؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من)، ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، وبكم من رجل؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض، فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار.وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قويّ. (١)

وقد وقع ذلك الاستعمال من ابن السراج حيث قال: " وقولي: جر وخفض بمعنى واحد (٢)

=وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو: زيد... وأما الجر فيعني عنده: " والجر: ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: يذهب الرجل. مفاتيح العلوم ـ محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ) ـ تحقيق إبراهيم الأبياري ـ دار الكتاب العربي ـ الثانية صـ ٦٦، لكن هذه الحركات لم تسلم للخليل، فقد جعل البصريون (الضم والكسر والفتح والسكون) علامة للبناء، كما خصوا الإعراب بعلامات أخرى هي (الرفع والجر والنصب والجزم) ينظر مفاتيح العلوم صـ ٦٣ وما بعدها، والكتاب ١ / ٣.

(١) المقتضب ـ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) تحقيق ـ محمد عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب. – بيروت ٤٨/٣

(٢) الأصول في النحو ـ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق ـ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت ١/ ٤٠٨ وينظر ١ / ٣٧، ٤٦، ٤٧،٤٩، ٥٥.

* ومن ذلك أيضا ما اشتهر في كتب النحو أن البصريين عرفوا باستخدام مصطلح (الصفة)، في الوقت الذي عرف فيه الكوفيون بمصطلح (النعت)، والحق أن علماء المدرستين قد استعملوا كلا المصطلحين، إلا أن كل واحدة منهما قد عرفت بمصطلح دون الآخر، فاشتهر البصريون بمصطلح الصفة، واشتهر الكوفيون بمصطلح النعت، فسيبويه وهو من أئمة علماء البصرة لم يفرق بين النعت والصفة في المدلول الاصطلاحي، وإنما هما عنده بمعنى واحد، ففي نحو مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ، ومررت برجل عاقل كريم مسلم، ومررت برجل شر منك، يجعلها نعوتا (١)

* ومثل ذلك ما اشتهر في كتب النحو أن مصطلح (المفعول المطلق) بصري، ومصطلح (المصدر) كوفي، والحق أن الكوفيين لم يستعملوا كلا المصطلحين للتعبير عن هذا المفهوم، وإنما عبر الفراء بلفظ (الفعل) أو (المنصوب على اتصاله بالأمر)

* ومن ذلك أيضا ما اشتهر في كتب النحو أن مصطلح القطع كوفي، ومصطلح الحال بصري، قال الرعيني: " وتسميته حالا تسمية بصرية، أما الكوفيون فيسمونه قطعا " (٢)، ولكن ثبت بالبحث أن الفراء ربما نقله عن أستاذه وأستاذ البصريين الخليل بن أحمد . رحمه الله . فقد نقل الزجاج عن الخليل قوله: " والنصب من قطع مثل قولك: هذا الرجل واقفا... ومثله

(١) ينظر الكتاب ١ / ٤٢١ -٤٢٣، ٤٢٤ وما بعدها.

(٢) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. تقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي. تحقيق د/محسن العميري. جامعة أم القرى (معهد البحوث) الجزء الأول. القسم الثاني ٤٨٠/١، وطبقات النحويين واللغويين صـ ٤١

{فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً}[١] على القطع "[٢]، وعليه يكون الفراء قد أخذه عن الخليل رحمه الله.

* ومن ذلك أيضا ما اشتهر في كتب النحو أن مصطلح (الضمير والمضمر) [٣] من استعمالات البصريين، وأن الكوفيين يسمونه: الكناية والمكنى [٤]، وهذا القول ــ في أغلب الظن ــ مبني على كثرة ورود المصطلح عند كل فريق، فالأكثر عند البصريين أنهم يستعملون المضمر، وقد يستعملون الكناية والمكنّى، وفي المقابل فإن الكوفيين يكثرون من استعمال الكناية والمكنى، وقد يستعملون المضمر.

* ومثله أيضا ما اشتهر عند كثير من الباحثين [٥] أن (النسق) من مصطلحات الكوفيين، اعتمادا على قول السيوطي: " تسَمى المعطوفات بهَا

(١) سورة النمل: ٥٢.
(٢) الجمل في النحو ـ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)تحقيق ـ د. فخر الدين قباوة ـ الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ٦٧/١، وينظر: ١/ ٩٤، ١٠٩.
(٣) ينظر البحث مصطلح (المضمر / المكنى)
(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ـ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ) ـ تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر ـ دار الفكر العربي ـ الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م ١ / ٣٥٩، والصفوة الصفية صـ ٥٨٨، ٥٨٩، وهمع الهوامع ١٩٠/١.
(٥) ينظر: مدرسة الكوفة صـ ٣١٥، والفراء ومنهجه في النحو واللغة صـ ٤٥٣.

عِنْد الْبَصرِيين شركَة وَعند الْكُوفِيّين وَهُوَ المتداول نسقا بِفَتْح السِّين[١]، وما هو في الحقيقة إلا من مصطلحات الخليل أستاذ البصريين

* ومثل ذلك ما ذهب إليه بعض الباحثين [٢] أن لضمير الشأن عند البصريين تسميات: منها ضمير الشأن والقصة والحديث، والأمر، وقد تبين أن مصطلح الشأن لم ينص عليه متقدمي البصريين.

وقد زعم كثير من المتأخرين أن (النسق) من مصطلحات الكوفيين، قال السيوطي: " النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم "[٣] والمنقول عن الخليل يثبت خلافه، فقد روى عنه خلف أنه ذكر هذه الحروف في قصيدته في النحو[٤]

انسق وصل بالواو قولك كله وبلا وثم وأو فليست تصعب
الفاء ناسقة كذلك عندنا وسبيلها رحب المذاهب مشعب

فلعل الفراء قد استفاد هذا المصطلح من الخليل. رحمه الله. حيث قال: " قُمتُ ففَعَلْت، لا يقولون: قمت فعلت، ولا قلت قال، حَتَّى يقولوا: قُلْتُ فقال، وَقُمْتُ فقام لأنها نَسَقٌ وليست باستفهام يوقف عليه[٥]

(١) همع الهوامع ٣/ ١٨٥
(٢) الدكتور عوض حمد القوزي
(٣) همع الهوامع ٢ / ١٢٨.
(٤) ينظر: مقدمة في النحو صـ ٨٥، ٨٦، والمتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي د. عبد الله بن عويقل السلمي.بحث منشور بمجلة الأحمدية - العدد الرابع - جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ صـ ٧
(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤

واستعمله ثعلب في قوله: " إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً [١]

* ومن ذلك أيضا ما اشتهر عن الكوفيين[٢] أنهم يطلقون على الفعل المتعدي مصطلح (الفعل المجاوز)، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، وقد أثبت البحث أن الخليل قد استعمله في أكثر من موضع في كتاب (العين) من ذلك قوله: " وتقول للفعل المجاوِز: يتعدّى إلى مفعولٍ بعد مفعول، والمجاوز مثل ضرب عمرو بكراً، [٣]

* وقد ذكر أبو حيان أن الفراء أول من سمى التمييز تفسيرا، وما قاله فيه نظر ؛ لأن الخليل. رحمه الله. قد عبر بالتفسير في مقابل التمييز، حيث روى عنه سيبويه قوله: " وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلا، وأنت تريد جميعا، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته في كم وعشرين. وإن شئت قلت: رجالا،... فجاز في تفسيره الواحد والجميع " [٤] أي يجوز تمييزه بالمفرد أو الجمع.

---

(١) مجالس ثعلب ١٤٦

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - أبو حيان الأندلسي. تحقيق د حسن هنداوي - دار القلم دمشق. ٣ / ٥٥٠،٥٥١

(٣) كتاب العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق - د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال ٢١٥/٢ وينظر ٤/ ٢٧

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٣

وقد زعم بعض الباحثين[١] أن سيبويه لم يستعمل التمييز والتفسير، والحق أنه استعمل مصطلح التفسير حيث قال: " وإذا قلت: كم عبد الله ماكثٌ، فكم أيامٌ وعبد الله فاعلٌ. وإذا قلت: كم عبد الله عندك، فكم ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبد الله تفسيرا للأيام لأنه ليس منها. والتفسير: كم يوما عبد الله ماكثٌ، أو كم شهرا عبد الله عندك [٢]

* وقد زعم بعض الباحثين [٣] أيضا أن سيبويه لم يوقع اصطلاح (المضارعة) صراحة على هذا النوع من الأفعال، وأن اصطلاح (المضارعة) الوارد عنده هو الاصطلاح اللغوي لا الفني للكلمة، معتمدا في ذلك على ما جاء في الكتاب من مثل قول سيبويه عن سبب إعراب الفعل: " جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم. [٤]

وليس الأمر كما زعم، فسيبويه كما أوقعه على المعنى اللغوي أوقعه كذلك على هذا اللون من الأفعال بالصورة التي نعرفه عليها اليوم، في عدة مواضع من

(١) الباحث، عبد الوهاب الغامدي في رسالته (المصطلحات والأصول النحوية في إيضاح الوقف والابتداء في القران الكريم، وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة (دكتوراة من جامعة أم القرى) صـ ٨٣
(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٩، ١٦٠
(٣) ينظر: المصطلح النحوي عوض القوزي صـ ١١٣.
(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٠، ١/ ١٦

الكتاب [١]، وقد زاوج بين المعنيين اللغوي والفني للمصطلح في قوله: "واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء " [٢]

(١) المرجع السابق ١/ ١٤ وينظر: ١٦/١، ١٧، ٢٠،٢١، ١٦٤، ١٦٨، ١٧١، ١٨٤، ١٨٩

(٢) المرجع السابق ١/ ٢١، ١/ ١٦٤

المبحث الثاني

المصطلحات النحوية عند الخوارزمي (رؤية تطبيقية)

المضمر / المكنى: (١)

ذكر بعض العلماء أن (الضمير والمضمر) من استعمالات البصريين، والكوفيون يسمونه: الكناية والمكنى (٢)، وهذا القول ـ في أغلب الظن ـ مبني على كثرة ورود المصطلح عند كل فريق، فالأكثر عند البصريين أنهم يستعملون المضمر، وقد يستعملون الكناية والمكنّى، وفي المقابل فإن الكوفيين يكثرون من استعمال الكناية والمكنى، وقد يستعملون الضمير والمضمر.

---

(١) الضَّمِيرُ: السِّرُّ وداخِلُ الخاطِرِ، وَالْجَمْعُ الضَّمائرُ، وأَضْمَرْتُ الشَّيْءَ: أَخْفَيته. وهَوًى مُضْمَرٌ، والضَّمِير عِنْد النُّحَاة: مَا دلّ على مُتَكَلم كأنا أَو مُخَاطب كَأَنْت أَو غَائِب كَهُوَ، والكناية: ما استتر معناه، لا يعرف إلا بقرينة زائدة، ولهذا سَمُّوا التاء في قولهم: أنت، والهاء، في قولهم: إنه، حرف كناية، وكَنَى عَن الْأَمر بِغَيْرِهِ يكنى كِنَايَة. المعجم الوسيط ١ / ٥٤٤ التعريفات ١ / ١٨٧، والكليات. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ـ أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ)تحقيق: عدنان درويش ـ محمد المصري ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ١/ ٧٦١ وتاج العروس من جواهر القاموس ـ محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) ـ مجموعة من المحققين ـ دار الهداية٣٩ / ٤٢١، ولسان العرب ١٥ / ٢٣٣ومعجم مقاييس اللغة ـ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)ـ تحقيق. عبد السلام محمد هارون ـ دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. ٥ / ١٣٩. والضمير كما عرفه ابن مالك هو الموضوع لتعيين مسماه، مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته شرح التسهيل ١ / ١٢٠.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ١ / ٣٥٩، والصفوة الصفية الجزء الأول. القسم الثاني صـ ٥٨٨، ٥٨٩، وهمع الهوامع ١ / ١٩٠.

فالمصطلحان (المضمر والمكنى) [١] تناولهما المتقدمون إلا أن المضمر أشهر من المكنى عند البصريين فسيبويه يطلق عليه المضمر والإضمار وعلامة المضمر وعلامة الإضمار، وتارة يداخل بين هذه المصطلحات، فمن إطلاقه (المضمر) قوله عند بيان حكم عطف الظاهر على المضمر المنصوب أو المرفوع: " باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمَر فيما عمل فيه.أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: رأيتك وزيدا، وإنك وزيدا منطلقان. وأما ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمر في الفعل المرفوع وذلك قولك: فعلت وعبدُ الله، وأفعل وعبدُ الله.

أي أنه يحسن عطف الاسم الظاهر على المضمر المنصوب دون توكيده بالمنفصل، في حين أنه لا يحسن عطفه على المضمر المرفوع دون توكيده بالمنفصل.

وقال نقلا عن الخليل: " أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمَراً يغير الفعل عن حاله إذا بعد منه. [٢]

---

(١) "زعم بعضُ أهل العربية أن أول أحوال الاسم الكناية، ثم يكون ظاهراً. قال: وذلك أن أوّل حال المتكلم أن يخبر عن نفسه ومخاطَبِهِ فيقول: "أنا. وأنت" وهذان لا ظاهر لهما. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ) - محمد علي بيضون - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ٩٩٧م صـ ٢٠١

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨ وينظر ٢ / ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٦.

ومن إطلاقه مصطلح (الإضمار) قوله: " هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها، فالمعرفةُ خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلامٌ خاصة، والمضاف إلى المعرفة، إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللامُ، والأسماء المبهمة[١]، والإضمارُ.[٢]

ومن إطلاقه علامة المضمر في بعض عنوانات الكتاب قوله: " باب علامات المضمرين المرفوعين[٣]

وقد أطلق الخليل. رحمه الله. لفظ (الكناية) على ضمير الغائب عند تعليقه على قول الشاعر:

يَـا حُـسْنَهُ عِنْـدَ الْعَزِيـزِ إِذَا بَـدَا يَـوْمَ الْعَرُوبَـةِ وَاسْـتَقَرَّ الْمِنْـبَرُ

قال: كَنَّى عن عبد العزيز قبل أن يظهره [٤]، وأمّا (هُوَ) فكناية التذكير، و (هي) كناية التّأنيث[٥]

يفهم من هذا أن ضمير الغائب. وحده. كناية، إذ هو دال على المعنى بواسطة الرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه، وذلك بخلاف المتكلم والمخاطب، فليسا بكناية لأنهما تصريح بالمراد[٦]

(١) يقصد أسماء الإشارة.
(٢) المرجع السابق ٢/ ٥٦، ٣٦٠/ ٣٨٣.
(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٦٦، ١٩٩، ٧٨، ٨٠.
(٤) كتاب العين ٢ / ١٢٨، وينظر: مقاييس اللغة ٤ / ٣٠١
(٥) كتاب العين ٤ / ١٠٥
(٦) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٣ / ١٤٨

وعبر به المبرد حيث قال: " هذا باب لام المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه..، فَأَما فِي المكنى فَهِيَ على أَصْلهَا تَقول إِن هَذَا لَك " (١)

وقد استعمله سيبويه في إقامة بعض الأسماء مقام بعض حيث قال: فإذا كنيت من غير الآدميين قلت: الفلان والفلانة ؛ والهن والهنة، جعلوه كنايةً عن النَّاقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمَّى بكذا، ليفرقوا بين الآدميين والبهائم " (٢)

وقد أطلقه ابن السراج على جميع أنواع الضمائر حيث قال: " فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في "غلامه وضربته" والكاف في غلامك، وضربك والتاء في "قمتُ"(٣)

فالكناية عند البصريين تعني إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازا، وقد تكون بالأسماء الظاهرة وقد تكون بالمضمرات، فالمضمر اسم كني به عن اسم (٤)، وقد يستعمل في الكناية عن شيء لم يجر له ذكر، مثل قوله جل ثناؤه {يُؤْفَكُ عَنْهُ}(٥) أي يؤفك عن الدين أو عن النبي صلى الله عليه وسلم. (٦)

(١) المقتضب ٤/ ٢٥٥.
(٢) الكتاب لسيبويه ٣ / ٥٠٧ وينظر إعراب القران للنحاس ٢ / ٣١٩.
(٣) الأصول في النحو ١ / ١٤٩ وينظر إعراب القران للنحاس ١ / ١٤٦، ١٩٥
(٤) ينظر: شرح ابن يعيش ٣ / ١٨٤.
(٥) سورة الذاريات: ٩
(٦) ينظر الصاحبي ١ / ٢٠١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨٣٤.

وقد استعمل الخوارزمي مصطلح (ضمير ومضمر وإضمار) [١] في مواضع عدة : منها قوله: "إذا قلت: ضرب، ففي ضرب ضمير راجع إلى زيد، ذلك المضمر هو الفاعل لا زيد " [٢]

ومثل ذلك قوله: " اجتمع في قوله (عليه رجلا ليسني) شيئان شاذان: أحدهما (عليه) للغائب، والأصل فيه أن يقال للمخاطب، لأن إضمار أمر المخاطب أخصر " [٣]

وعبر بلفظ الكناية عند ذكره خلاف البصريين والكوفيين فيما إذا كانت الواو والياء أصلا في (هو وهي)، حيث قال: " الواو والياء من نفس الاسم عند أكثر البصريين، وقال الكوفيون وبعض البصريين زيادتان... والذي أحوجهم إلى ذلك أن الكناية لما انفصلت احتاجوا فيها إلى ابتداء ووقف " [٤]

ولا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة [٥]، ولكن التعبير بالكناية والمكنى عندهم أكثر من التعبير بالضمير،

---

(١) استعمال المضمر أولى من استعمال الضمير ؛ لأنه أجري على قياس التصريف، فمعنى أضمرته: أخفيته، فهو مضمر، وأما الضمير فعلى حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي معقود. " شرح اللمحة البدرية. ابن هشام الأنصاري. تحقيق صلاح الراوي. الثانية ١ / ٢٤٣

(٢) التخمير ٢ / ١٤٣.وينظر شروح سقط الزند ٣٠، ٥٦، ٧١، ٨٩، ١٣٦. ٩٧٨.

(٣) التخمير ٢ / ١٥٩.

(٤) التخمير ٢ / ١٤٥،١٤٤.

(٥) قال ابن يعيش: لا فرق بين المضمر والمكنى عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٩٢.

فمن التعبير بالمكنى عند الفراء قوله: " عند توجيه قوله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ }[١]: "وأما من قال (عليهم) فإنه استثقل الضمة في الهاء، وقبلها ياء ساكنة فقال: " عليهم، بكثرة دور المكنى في الكلام " [٢]، وقال ثعلب: " إذا جاءت الكناية عقب كلام أجازوه كلهم، وإذا لم تكن لم يجيزوه، تقول: نعم القوم إخوتك، وبئس هم " [٣]

واستعمل الفراء مصطلح الضمير في قوله: فلمَّا لَمْ يمكن فِي (ما) ضمير الاسم قبح دخول الباء. وحسُنَ ذَلِكَ فِي (لَيْسَ) [٤]، واستعمل الضمير بمعنى إضمار العامل حيث قال: " وأمّا ما لا يحسن فيه الضمير لقلة اجتماعه، فقولك: قد أعتقت مباركا أمس وآخر اليوم يا هذا وأنت تريد: واشتريت آخر اليوم لأن هذا مختلف لا يعرف أنك أردت ابتعت. ولا يجوز أن تقول:ضربت فلانا وفلانا وأنت تريد بالآخر: وقتلت فلانا لأنه ليس هاهنا دليل. [٥]

ونقل ثعلب استعمال الكسائي للفظ (مضمر)في قوله: " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده " [٦]

(١) سورة الفاتحة: ٧.
(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ١٢
(٣) مجالس ثعلب ٥٩٢، ٥٩٣. وينظر ٢٥٠، ٢٧٤، ٢٧٥.
(٤) معاني القران للفراء ٢/ ٤٣ وينظر: ١ / ١٠٩، ١٢٠، ٢٦٨، ٢ / ٣٧.
(٥) المرجع السابق ١/ ١٤
(٦) مجالس ثعلب ٣٢٤.

وقال أبو بكر الأنباري عند توجيه قوله تعالى: {فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ }(١): " اسم أصبح مضمر فيها (٢)

نخلص إلى أن الكوفيين قد نظروا إلى الجانب الدلالي حيث تعد الضمائر عندهم من الكلمات ذات الدلالات الإشارية غير الصريحة، وقد تبعهم في التعبير بمصطلح الكناية بعض النحاة (٣) واللغويين والمفسرين،من ذلك قول ابن فارس: " الاسم يكون ظاهراً مثل: "زيد. وعمرْو". ويكون مَكْنّياً وبعض النحويين يسميه مضمَراً، وذلك مثل (هو وهي)(٤)، وقد ورد في كتب القراءات ما يسمى بهاء الكناية (٥)

(١) سورة الأحقاف: ٢٥.
(٢) إيضاح الوقف والابتداء ـ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) ـ تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م ١٢٧، وينظر: ٣١٨، ٣٢٧.
(٣) ينظر علل النحو ـ محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ـ مكتبة الرشد ـ الرياض / السعودية ـ الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م ٣٣٥/١.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة صـ ٢٠١
(٥) ينظر: شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع ـ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (١٤٠٣هـ) ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة صـ ١٦، وشرح طيبة النشر في القراءات ـ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة ـ دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م ٦٦/١، و سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي) ـ أبو القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (٨٠١هـ)راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر ـ الثالثة، ١٣٧٣ هـ ـ ١٩٥٤ م صـ ٤٥

ولكن مصطلح (المضمر) أدق من مصطلح (المكنى)، فالكناية عند أغلب النحاة تشمل كل ما يكنى به كالموصول وأسماء الإشارة، وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط والعدد [١]

النافية للجنس / التبرئة: [٢]

المشهور عند النحاة أن مصطلح لا (النافية للجنس) بصري، ومصطلح (التبرئة) كوفي، والحق أني لم أقف على مصطلح (النافية للجنس) بمعناه الفني عند متقدمي البصريين، إلا ما روي عن أبي عمرو أنه كان يجيز قولك: لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جعلت لك) خبرا لهما [٣]

ولعل هذا فيه تنبيه للنحاة على (لا النافية للجنس) وإن لم يصرح بلفظها.

---

(١) قال العكبري مستعملا الكناية في الاسم الموصول في قوله تعالى: وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ: " أَنَّ (مَا) بِمَعْنَى الَّذِي، وَالَّذِي كِنَايَةٌ عَنِ الْفِعْلِ؛ أَيْ: وَأُحِلَّ لَكُمْ تَحْصِيلُ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُحَرَّمِ. التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ) تحقيق - علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه ٣٤٧/١، وأطلقها على أسماء الإشارة عند توجيه قوله تعالى: فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ: " وَ (ذَلِكَ): كِنَايَةٌ عَنِ الْوَاحِدِ.. التبيان في إعراب القرآن ١ / ٣٣٧، وقال الرضي: " لأنها سؤال عن عدد معين، وكذا: من، وما، وكيف، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه "، وقال أيضا: " أسماء الشرط كلها كنايات " شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ١٤٨/٣

(٢) تسمى (لا) النافية للجنس؛ أي لكل فرد من أفراد الجنس، وتسمى كذلك (لا) التبرئة؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى غيرها. شرح التصريح: ١/ ٢٣٥، ٢٣٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ١٢ مفاتيح العلوم ١ / ٧٨

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ٢٨٢، وينظر: شرح الكافية ١١١/١وشرح ابن عقيل ٣٩٣/١

وسيبويه كان يسميها (العاملة عمل إن)، حيث قال في باب النفي بـ(لا): ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها. " (١)

وقد عقد الكلام عليها في أكثر من باب ولكنه لم يطلق عليها اصطلاح النافية للجنس (٢)، وقد استعمله بمعناه اللغوي في موضعين من الكتاب وذلك في قوله: " تقول ثلاثةٌ أثوابا، أي من ذا الجنس، تجعله بمنزلة التنوين " (٣) وقوله: " تقول: هذا صوت كلابٍ، أي هذا من هذا الجنس (٤)

أما المبرد فسماه (باب لا التي للنفي) ولكنه قال في معرض الكلام عنها: إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنّما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنّه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره. (٥)

وقد سار على نهج البصريين بعض نحاة القرن الرابع، فعقد الصيمري له بابا سماه (باب النفي بـ لا).

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٧٤
(٢) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٢٨١، ٢٩٠، ٣١٧
(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٣
(٤) ينظر: المرجع السابق ٣/ ٥٦٩
(٥) المقتضب ٤/ ٥٧١

وقد عبر الفراء [١]. وتبعه الكوفيون). بمصطلح (التبرئة)، حيث قال عند توجيه قوله تعالى: {فَلاَ رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ} [٢] فالقراء على نصب ذلك كله بـ (التبرئة) إلا مجاهدا فإنه رفع الرفث والفسوق ونصب الجدال. وكل ذلك جائز. فمن نصب أتبع أخر الكلام أوّله، ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون[٣]

وقد بين الفراء بعض أحكام التبرئة والضرورة الشعرية حيث قال: وإن شئت رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضا، وليس من قراءة القراء ولكنه يأتي فِي الأشعار قال أمية: [٤]

فـــلا لغـــو ولا تـــأثيم فيهـــا ومـــا فـــاهوا بـــه لهـــم مقـــيم

---

(١) ذكر أحد الباحثين أن هذا المصطلح من صنعة الفراء بحجة أنه ورد عنده كثيرا ولم يوجد من ينسبه إلى أحد، ويرد هذا بأن الكسائي وهو شيخ الكوفيين قد نقل عنه ما نصه " سبيل النكرة أن يتقدمها أخبارها فتقول: قام رجل، فلما تأخر الخبر في التبرئة نصبوا ولم ينونوا لأنه نصب ناقص "ينظر: إعراب القران للنحاس ١ / ١٢٨، والأصول ١ / ٣٨١.

وما نقل عن الكسائي فيه رد على من قال إن مصطلح التبرئة من صنعة الفراء بحجة أنه يكثر استعمال المصطلح، ولكن كثرة الاستعمال ليست دليلا يقطع به " المصطلح النحوي ـ عوض القوزي صـ ١٧٢.

(٢) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٠

(٤) المرجع السابق ١/ ١٢١ والبيت من الوافر ينسب لأمية بن أبي الصلت الثقفي من قصيدة يذكر فيها الجنة، وأهلها وأحوال يوم القيامة. خزانة الأدب ٢/ ٢٨٣ وقد أشار البغدادي إلى أن هذا البيت مركب من بيتين هما:

فـــلا لغـــو ولا تـــأثيم فيهـــا ولا حـــين ولا فيهـــا ملـــيم

وفيهـــا لحـــم ســـاهرة وبحـــر ومـــا فـــاهوا بـــه أبـــدًا مقـــيم

واستعمله ثعلب عند تعقيبه على قول الشاعر: (الوافر)

فكيف بليلة لا نوم فيها ولا قمر لسارياها منير

ولا قمر، قال: جعل لا التبرئة بمعنى غير[١]، وقال أيضا: حكى ابن الأعرابي: قد جعل الناس ما ليس بأس به. جعل ليس بمعنى التبرئة.[٢]

وقد استعمل الخوارزمي مصطلح (النافية للجنس)، فقال عند بيان أنواع لا النافية: " اعلم أن لا النافية على ضربين، المشبهة بليس، والنافية للجنس، وبينهما فرق من حيث الصورة والمعنى، أما من حيث الصورة فمرفوع المشبهة بليس مقدم على منصوبها، والنافية للجنس على عكس ذلك، وأما من حيث المعنى فلأن النافية للجنس تستغرق الجنس نفيا من حيث اللفظ، والمشبهة بليس فإنها وإن كانت تستغرق الجنس نفيا. لكن لا من حيث اللفظ "[٣]

وقال في لزوم رفع خبرها: " خبر (لا) النافية للجنس مرفوع سواء كان اسمها مفردا مفتوحا أو مضافا أو مضارعا له "[٤]

ولعل الخوارزمي ومن قبله قد استفادوا هذا المصطلح من قول المبرد " إذا قلت: لا رجل في الدار... نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره "[٥]،

(١) مجالس ثعلب صـ ١٣٢
(٢) المرجع السابق صـ ١٣٢
(٣) التخمير ١/ ٤٩٥.
(٤) المرجع السابق ٢/ ٤٩٨.ومضارعا له، أي مشبها بالمضاف.
(٥) المقتضب ٤ / ٥٧١.

حيث بوبوا الأبواب عليه، ومن ذلك تسمية ابن جني " عمل لا النافية للجنس "، ومثله عند السيرافي (العطف بالرفع على محل لا النافية للجنس)[١]

نخلص إلى أن مصطلح النافية للجنس والتبرئة يتفقان في المفهوم الفني للمصطلح، فالتبرئة تعني تبرئة جنس اسم (لا) كله من معنى غيرها، يقول الشيخ خالد وحق "لا" التبرئة أن تصدق على "لا" النافية كائنة ما كانت؛ لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا، ولكنهم خصوها بالعاملة عمل "إن" فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها، لعمومها بالتنصيص، وتسمى النافية للجنس" [٢]

المنصرف وغير المنصرف / المجرى وغير المجرى: [٣]

المشهور في كتب المتأخرين أن مصطلح (المنصرف وغير المنصرف) بصري، و(المجرى وغير المجرى) كوفي، وبالبحث تبين أن الخليل قد استعمل مصطلح (جرى ولم يجر) حيث نقل عنه سيبويه قوله في حكم صرف (أفعل):

---

(١) اللمع ١ /٤٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٣٣١، ٦١٢، والكافية في علم النحو ١ / ١٧، وهمع الهوامع ١ / ٥٢٢.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٣٣٦

(٣) المنصرف: هو ما يدخله الجر مع التنوين. وغَيْرُ المُنْصَرِفِ: مَا يمْتَنع صرفه عِنْد عدم الضَّرُورَة لعِلَّة.، وهو ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها ولا يدخله الجر والتنوين. التعريفات صـ ٢٣١، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم صـ ٨١ والتوقيف على مهمات التعاريف ـ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ) ـ عالم الكتب ـالقاهرة ـ الأولى، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م صـ ٢٥٤

" هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يجر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى. (١)

وعبر به سيبويه وتبعه البصريون حيث قال: " وأعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من فعال ما كان منه بالراء وغير ذلك إذا كان شيء منه اسماً لمذكر لم ينجرّ أبداً (٢)، وقد عقد له المبرد بابا سماه (هذا باب ما يجري وما لا يجري) (٣)

وسماه سيبويه أيضا باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف(٤)

وقد استعمل الخوارزمي مصطلح المنصرف وغير المنصرف بألفاظ متعددة (٥) من ذلك قوله : " اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط " (٦)، ومثله قوله: " ولو سميت بنرجس وذهب منعته الصرف " (٧) ومثله قوله:" حسان إن أخذته من الحُسن فهو منصرف " (٨)، ومثله قوله: " أما ما فيه ألف التأنيث فهو غير منصرف " (٩)

---

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٣
(٢) المرجع السابق ٣/ ٢٧٩
(٣) المقتضب ٣ /٢٥٥،
(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٢٠٣ وينظر: ١٩٣/٣، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٢٧، ٣٠٨، وينظر: الأصول في النحو ١ /٢٧، ٤٦، ٣٤٤، ٧٩/٢.
(٥) من هذه الألفاظ: صرف / منصرف / انصراف / غير منصرف / امتناع الصرف وتركه
(٦) التخمير ٢٠٩/١
(٧) المرجع السابق ٢١١/١
(٨) المرجع السابق ٢١٢/١
(٩) التخمير ٢١٤/١،٢١٣، وينظر ٢١٦ وما بعدها، وشروح سقط الزند٧٧٨، ٩٥١، ٩٦١.

أما الكوفيون فاشتهروا بمصطلح (المجرى وغير المجرى) وقد تردد هذا المصطلح عند الفراء بلفظ (الإجراء ومشتقاته) [١]، ومن ذلك قوله: وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيءٌ جرى إذا كان على ثلاثة أحْرفٍ وأوسطها ساكن مثل دعد وهند[٢]

وقال أيضا: " كما كتبوا (سلاسلا، وَقوارِيرَ) [٣] بالألف، وأكثر القراء على ترك الإجراء فيهما.[٤]

ومع ذلك فإن الفراء لا يهجر المصطلح البصري (لا تنصرف)، حيث قابل بينه وبين لفظ (جرى) في قوله: " وأسماءُ البلدان لا تنصرف خَفَّت أو ثَقُلت، وأسماء النساء إذا خَفَّ منها شيءٌ جرى إذا كان على ثلاثة أحْرفٍ وأوسطها ساكن مثل دعد وهند[٥]

وقد ورد عند ثعلب لفظ (لا يجري) حينما علق على قوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى}[٦] " واحده فرد وفريد وفرد وفردان، وفرادى وفراد لا يجري " [٧]

---

(١) الجاري / غير الجاري / جرى / لم يجر / يجرى ولا يجري
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢
(٣) إعراب القرآن للنحاس ٥/ ٦٣ قَرَأَ نَافِع وَأَبُو بكر وَالْكسَائِيّ / سلاسلا / بِالتَّنْوِينِ، وهي قراءة أهل المدينة وأهل الكوفة غير حمزة. ينظر: حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (٤٠٣هـ) ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ دار الرسالة صـ ٧٣٧ والنشر في القراءات العشر ـ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (١٣٨٠هـ) ـ المطبعة التجارية الكبرى ٢/ ٣٩٤
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣
(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢ وينظر١ / ٢٥٤، ٢٥٥، ٢ /١٧٦.
(٦) سورة الأنعام: ٩٤.
(٧) مجالس ثعلب ١٢٨.

نخلص إلى أن مصطلح (المنصرف وغير المنصرف) قد اشتهر وكتب له السيادة في البيئة النحوية [١]، على حين أهمل المصطلح الكوفي، لأنه قد يؤدي إلى الاشتراك اللفظي الذي يربك الدرس النحوي، لدى الدارسين، فالمجرى عند سيبويه والبصريين هو حالة آخر الكلمة وحكمها إعرابا وبناء، قال سيبويه: " هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار [٢]: على النصب والجرَّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف.[٣]

المفعول المطلق / المصدر: [٤]

المشهور في كتب النحو أن مصطلح (المفعول المطلق) بصري، ومصطلح (المصدر) [٥] كوفي، وقد لفت الأنظار إلى المصدر عيسى بن عمر، حيث رأى

---

(١) ينظر: علل النحو للوراق ١ / ١٧٤، ٣٣٦، والخصائص ١ / ٦٤، ١٧٨

(٢) جمع (مجرى) مصدر ميمي بمعنى الجري، ولا ريب أن الجري حركة فكأنه قال: ثمانية حركات.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣

(٤) المفعول المطلق: اسْم مَا فعله فَاعل فعل مَذْكُور بِمَعْنَاهُ مثل ضربت ضربا، وهو مصدر منصوب مؤكِّد لفعله أو مُبيِّن لنوعه أو عدده يدلُّ على مُطلق وقوع الحدث من غير تقيُّد، التعريفات صـ٢٢٤، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ـ القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القرن ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان / بيروت ـ الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م ٣/ ٢١١

(٥) قال أبو حيان " وهو المصدر، وتسميته مطلقا هو قول النحويين، إلا خلافا شاذا في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عاما كصنعت وفعلت " ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور / رجب عثمان. مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب ـ ط أولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ـ =

النصب على المصدرية في (صبرا) من قوله تعالى: {بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ}(١)

أي: فلأصبرن صبرا جميلا (٢)، قال الشاعر: (٣)

يَشْكو إلَيَّ جَمَلِي طُولَ السُّرَى
صَبرا جَميلا فكِلانا مُبْتَلَى

=مطبعة المدني. ١٣٥٣/٣، ١٤٧٥، وينظر همع الهوامع ١٦٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٢٣. وسُمي المفعول مطلقا " لأن من حقه أن لا يقيد بحرف من حروف الجر تقييد سائر المفاعيل، لأنه مفعول فحسب. التخمير ٢٩٧/١ و سُمي مصدراً، لأنَّ الفعلَ صدرَ عنه وأُخذَ منه. وعدَّ ابنُ يعيشَ المصدرَ هو المفعول الحقيقيّ. وعلَّلَ ذلك بقولهِ: لأنَّ الفاعلَ يحدثُه ويخرجُه من العدمِ إلى الوجودِ، وصيغة الفعلِ تدلُّ عليه، ينظر: الحدود في علم النحو صـ ٤٧٣

(١) سورة يوسف: ١٨. قرأ عيسى بن عمر فيما زعم سهل بن يوسف فصبرا جميلا قال: وكذا الأشهب العقيلي، قال: وكذا في مصحف أنس وأبي صالح. ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٩٥/٢، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني - شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ) - تحقيق علي عبد الباري عطية - دار الكتب العلمية – بيروت - الأولى، ١٤١٥ هـ ٦/ ٣٩٣

(٢) قرأ أُبي وعبد الله بن مسعود وعيسى الثقفي والقنوي وابن أبي إسحاق بالنصب، وهي قراءة شاذة. انظر هذه القراءة في: إعراب القرآن للباقولي - المنسوب للزجاج - علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (٥٤٣هـ) - تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري - دارالكتاب المصري - القاهرة ودارالكتب اللبنانية - بيروت - القاهرة / بيروت - الرابعة - ١٤٢٠ هـ ٦٥٢/٢ والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٥٨ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٦٣

(٣) البيت للملبد بن حرملة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣٢١/١؛ ولسان العرب (شكا).والشاهد: قوله: "صبر جميل" حيث رفع "صبر" على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

أي:فاصبر صبرا جميلا، وأنشده سيبويه (صبر جميل) بالرفع [١]، ولكنه كان يرى أن النصب أكثر وأجود لأنه أمر.

من ذلك يتبين لنا أن لقراءة عيسى بن عمر وجها من القياس، وقد مال إلى ذلك كثير من علماء العربية، فكان له فضل التنبيه على هذا المصطلح بهذه القراءة ونحوها، مما قرأه نصبا على المصدر، مثل قوله عز وجل {سَلاَما قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ} [٢]، وقوله جل وعز: {طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنَ مَآبٍ} [٣] بنصب (حسن) على أن طوبى) مصدر، كما قالوا (سقيا) وأنهما في موضع نصب، و(حسن مآب)معطوف عليها. [٤]

أما سيبويه فقد أطلق عليه عدة مصطلحات: (اسم الحدثان، أحداث الأسماء، أسماء الحدث) [٥]، كما كان يسميه مصدرا [٦] وتوكيدا، وذلك في قوله: هذا باب ما يَنتصب من المصادر توكيداً لما قبله وذلك قولك: هذا عبدُ الله حَقًّا" [٧]، فالمصدر يدل على ما قبله نصا، بعد أن كان محتملا لغيره.

---

(١) الكتاب ١٦٢/١.
(٢) سورة يس ٥٨، وينظر البحر المحيط ٧ / ٢٤٣، وإملاء ما من به الرحمن ٢٠٤/٢.
(٣) سورة الرعد: ٢٩.
(٤) ينظر: الكشاف ٢ / ٢٨٧، والبحر المحيط ٧ / ٢٤٣، وإملاء ما من به الرحمن ٢٠٤/٢.
(٥) ينظر: الكتاب ١٢٠/٢، ٥/٤، ٨٩.
(٦) علل الزمخشري تسميته مصدرا لصدور الفعل عنه. المفصل ١ / ٥٥.
(٧) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٧٨

وقال أيضا: " هذا باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك: له علَّى أَلْفُ درهمٍ عُرْفاً. (١) فالمصدر بمنزلة إعادة ما قبله.

ومن إطلاقه عليه (أحداث الأسماء) قوله: " وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء (٢) يقصد من لفظ المصادر، لأن الأفعال مأخوذة من المصادر عنده، وبعد أن مثل للأفعال قال: " فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء(٣)، فالمقصود بالأحداث عنده المصادر، حيث يقول: " والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمد والقتل. (٤)

ومن إطلاقه على المصادر (أسماء الحدث) قوله مبينا أن الفعل اللازم يتعدى إلى أسماء الزمان وإلى المصادر: " فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث(٥)

ومن إطلاقه عليه اسم الحَدَثان(٦) قوله: " وأعلم أنَّ الفعل الذي لا يَتعدّى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثان الذي أُخذ منه؛ لأنه إنما يُذْكَر لَيدلّ على الحدث. ألا ترى أنَّ قولك قد ذَهَبَ بمنزلة قولك قد كان منه ذَهَابٌ. وإذا قلت ضربَ عبدُ الله لم يستَبِن أنَّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يَدلُّ على صنفٍ

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٠
(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٢
(٣) ينظر المرجع السابق ١/ ١٢
(٤) ينظر المرجع السابق١/ ١٢
(٥) ينظر المرجع السابق ١/ ٣٥
(٦) الحدثان، بمعنى الحادث، ولذلك يقال: هذا حدث من أحداث الدهر، ولذلك يقال حدثان الدهر. التخمير ١ / ٢٩٧.

كما أنَّ ذهَبَ قد دلّ على صِنف، وهو الذّهاب، وذلك قولك ذهَب عبدُ الله الذهابَ الشدِيد، وقَعَدَ قعدة سَوء، وقَعدَ قَعدتينِ، لمّا عَمِلَ في الحدث عمل في المرّة منه والمرّتينِ وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قَعَدَ القُرفُصاءَ، واشتَمل الصَّمَّاءَ، ورَجَعَ القهقَرى، لأنه ضربٌ من فِعلِه الذي أُخذ منه. (١)

وسمي بذلك لأنه يحدث ويزول، وليس له ثبات، كما أن المصادر أحداث الأسماء التي تحدثها.

وقد أطلق الخليل . رحمه الله . مصطلح (الفعل) (٢) مقابل (المفعول المطلق) حيث قال عند توجيه إعراب قولهم: (هذه مائةٌ وزنَ سبعةٍ) (٣): إذا جعلتَ وزنَ مصدرا نصبت، وإن جعلته اسما وصفتَ به، وشبه ذلك بالخَلق، قال: قد يكون الخلق المصدر ويكون الخلقُ المخلوق، وقد يكون الحلَب الفعل والحلَب المحلوب، فكأن الوزن ههنا اسمٌ، وكأن الضرب اسم، كما تقول رجلٌ رِضاً وامرأة عدلٌ ويومٌ غمٌّ، فيصيرُ هذا الكلام صفة. (٤) يقصد أن

(١) الكتاب ٣٤/١، ٣٥، وينظر: الإمتاع والمؤانسة.أبو حيان علي بن محمد ابن العباس التوحيدي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية - بيروت/لبنان - الأولى - ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م١/٢٥.
(٢) سماه فعلا من حيث كان حركة الفاعل. شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٢٧٢.
(٣) وَقَوْلهمْ: أخذت مِنْهُ مئة دِرْهَم وزنا وزنَ سَبْعَة الْمَعْنى فِيهِ: أَن كل عشرَة مِنْهَا تزن سَبْعَة مَثَاقِيل وَلذَلِك نصب وزنا. وقولهم: وزن سبعة، يعنون به سبعة مثاقيل. ينظر: تهذيب اللغة - محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ)تحقيق - محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الأولى، ٢٠٠١م ٢/ ٧١ ولسان العرب ٨/ ١٤٦
(٤) الكتاب لسيبويه ١٢٠/٢

(حلب) بفتح اللام قد يكون مصدرا فعبر عنه بالفعل، وقد يراد به اسم المفعول.

أما تسميته مطلقا [١] فقد اشتهرت بعد سيبويه، قال ابن السراج : "والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه ومفعول له. ومفعول معه. [٢]

وقد عبر الخوارزمي بلفظي المفعول المطلق والمصدر كثيرا، من ذلك قوله: "المفعول المطلق هو المنصوب في قولك: ضربت زيدا ضربا، وعن ضربته أنواعا من الضرب، وأي ضرب قال: (أي ضرب) مصدر منصوب على المصدر " [٣]

ومثله قوله في شرحه على سقط الزند تعليقا على قول أبي العلاء المعري:

فلا أخلف الدمع الذي فاض شأنها دعاء لها بل أخلف النظم لآل

" (دعاء لها) منصوب على المصدر، وقد وقع توكيدا لـ (نفسه)" [٤]

(١) وقد اختلف النحاة في تخصيص المطلق بمصدر ما كان فعله عاما كـ صنعت وفعلت ينظر: الارتشاف ١٣٥٣/٣، ١٤٧٥، والهمع ١/ ١٦٥، والتصريح ١ / ٣٢٣.

(٢) الأصول في النحو ١/ ١٥٩، واللمع في العربية لابن جني صـ ٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٦/١

(٣) التخمير ٢٩٨/١،٢٩٧، وما بعدها

(٤) شروح سقط الزند ١٢٣٩، وينظر ١٤٧٦.

وقال تعليقا على قولهم (أو فرقا خيرا من حب) [١]: هذا من المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة، ويضرب المثل فيما إذا قال له غيره: تحبني ؟ فقال: أفرقك فرقا خيرا من حب " [٢]

وقال أيضا مشبها المفعول به بالمفعول المطلق في إضمار عامله وإظهاره: " شأن المفعول به شبيه بشأن المفعول المطلق، كما يكون عامله مظهرا أو مضمرا... كذلك المفعول به " [٣]

أما الكوفيون فذهبوا إلى أن الفعل له مفعول واحد وهو المفعول به وباقي المفاعيل عندهم ليس فيها مفعول وإنما شبه المفعول[٤]

أما الفراء فعبر عنه بمصطلح (منصوب باتصاله بالأمر) وذلك عند توجيه (خيرا) في قوله تعالى: {فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ } [٥]:(خيرا) منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر[٦]. يقصد أن الأمر واقع عليه مجازا، أي على موصوف محذوف، والتقدير: آمنوا إيمانا خيرا.

---

(١) قولهم: "أَوَ فَرَقًا خيرًا من حُبّ" تكلَّم بذلك الغضبان بن القبعثرى الشيباني عند الحجّاج، وذلك أنّه كان قد صنع عملًا، فاستجاده، فقال الحجّاج: "أكُلُّ هذا حُبًّا"؟ فقال الرجلُ مُجِيبًا: "أوفرقًا خيرًا من حبّ"؟ أي فعلتُ هذا لأنّي أَفْرَقُك فَرَقًا خيرًا من حبّ، فهو أنبلُ لك، وأجلُّ انظر مجمع الأمثال ٢/ ٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٧٩

(٢) التخمير ٣٠١/١، وينظر ١ / ٣١٤.

(٣) المرجع السابق ٣١٩/١، ٣٢٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١ / ١٦٥، والتصريح بمضمون التوضيح ١ /٣٢٣.

(٥) سورة النساء: ١٧٠.

(٦) معاني القرآن للفراء١/ ٢٩٥ وينظر ٣/١، ١٧٦/٣.وقوله: (لأنه من صفة الأمر) لا يقصد به فعل الأمر، وإنما يقصد المحدث عنه أي الأمر الواقع عليه الفعل.

وقد تبع الفراء الخليل ـ رحمه الله ـ في إطلاق مصطلح (الفعل) مقابل (المصدر)، حيث قال عند تفسير قول الله تعالى {وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ}(١): " أكثر الْقُرَّاء عَلَى كسر الشِّين ومعناها: إِلَّا بجَهْد الأنفس. وكأنه اسم وكأن الشَّقّ فِعْل كما تُوهِّم أن الْكُرْه الاسم وأن الْكَرْه الفعل. وقد قرأ بِهِ بعضهم (إِلَّا بِشَق الْأَنْفُسِ) (٢) أي أن الشق ـ بفتح الشين ـ مصدر

وقد سماه بعض النحاة (المفعول) فقط، واستحسنه بعض الباحثين (٣) ؛وذلك لأن كلمة مفعول معناها (المجهول أو المعمول أو المحدث) فإذا قلنا خرجنا خروجا، فالمعمول أو المفعول هو الخروج.

نخلص إلى أن لفظ مصدر توضيح لمفهوم المفعول المطلق، وليس مصطلحا مقابلا له، فالمفعول المطلق أكثر ما يكون مصدرا، ولكن لفظ (المصدر) أعم من المفعول المطلق، فنحو (وقوفك طويل) فوقوف هذه مصدر لكنها ليست مفعولا مطلقا، كما أنه يبعد عن المصطلح النحوي عند نيابته عن الفاعل، إن كان متصرفا، فإنه يرفع، ويخرج بهذا عن حده في المصطلح

(١) سورة النحل: ٧. قرأ أبو جعفر وجماعة: (إلا بشق الأنفس) بالفتح. المغني في توجيه القراءات العشر ـ محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ) ـ دار الجيل بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية القاهرة – مصر ـ الثانية ١٤٠٨ هـ ٢/ ٣١٧
(٢) معاني القرآن للفراء ٢/ ٩٧، وينظر: ٢ /١٥٧.
(٣) ينظر: أبو بكر الزبيدي الاندلسي وآثاره في النحو واللغة ـ نعمة رحيم العزاوي ـ النجف الأشرف ـ مطبعة الآداب١٩٧٥ صـ ١٧٩ والمصطلح النحوي ـ عوض القوزي صـ ١٨٢.

النحوي، ويأخذ حكم حد المصطلح الذي ناب عنه (الفاعل) ويبقى له حده الصرفي، أي يوصف بالمصدرية صرفا لا نحوا، وإنما هو في النحو نائب عن الفاعل.

وكذلك مصطلح الفعل الذي أطلقه الفراء، ومن قبله الخليل على المفعول المطلق، يوقع خلطا بين لفظ الفعل الذي هو مقابل المفعول المطلق، ولفظ الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف.

الواقع / المتعدي: [1]

استعمل سيبويه مصطلح (المتعدي) كثيرا، وعقد عليه الأبواب، من ذلك قوله: " هذا باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً. " [2]، ومثل ذلك قوله عن الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر: هذا باب الفاعل الذي يَتعَّداهُ فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول.وذلك قولك: أعطَى عبدُ الله زيداً درهماً، [3]

(١) المتعدي من الْأَفْعَال: مَا يُجَاوز صَاحبه إِلَى غَيره. وَيُقَال : تعدّ مَا أَنْت فِيهِ إِلَى غَيره أَي تجاوزه، وعُدْ عَمَّا أَنْت فِيهِ أَي اصرِف هَمّك وقولك إِلَى غَيره، و [التعدي]: مجاوزة الشيء إلى غيره، قال الله تعالى: وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللّاهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ، تهذيب اللغة ٧٢/٣. ولسان العرب ١٥/ ٣٨، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ـ نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ) تحقيق د حسين بن عبد الله العمري ـ مطهر بن علي الإرياني ـ د يوسف محمد عبد الله ـ دار الفكر المعاصر (بيروت ـ لبنان)، دار الفكر (دمشق ـ سورية) الأولى١٩٩٩م ٧/ ٤٤٢٤

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤

(٣) المرجع السابق ١/ ٣٧

وقال عند شرحه باب ظن وأخواتها مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر: " هذا باب الفاعل الذي يتَعدّاه فعلُه إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر وذلك قولك: حَسِبَ عبد الله زيداً بكراً [١]

وقال مثل ذلك فيما يتعدى إلى ثلاثة: الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولينَ ولا يجوز أن تقَتصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة،...وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشراً زيداً أباك "[٢]

وكان يسمي اللازم: " باب الفاعل الذي لم يتعده فعله الى مفعول "[٣]

واستعمل مصطلح (غير واقع) مقابل اللازم حيث قال في باب (إذن): "وتقول إذا حدثت بالحديث: إذن أظنه فاعلاً، وإذن إخالك كاذباً، وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلةٍ، فخرجت من باب أن وكي، لأن الفعل بعدهما غير واقع[٤]

وقد استعمل الخوارزمي لفظ (متعد) و(غير متعد)، وذلك في قوله: " سُمي المفعول به، لأنه هو الذي وقع فعلك عليه، وكل فعل له هذا المفعول فهو متعد، وكل فعل لم يكن له ذلك فهو غير متعد "[٥]

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٩
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٣
(٣) المرجع السابق ١/ ٤١
(٤) المرجع السابق ٣/ ١٦ كما أطلق عليه: " باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلُه إلى مفعول. الكتاب لسيبويه ١/ ٣٣ وينظر كتاب العين ٤ / ٢٧.
(٥) التخمير ١ / ٣١٩، وينظر: ٢٦٣/٣.وشروح سقط الزند١٠١٢،،١٠٩١، ١٤٢٢

وقال أيضا: " المفعول به كما يتعدى الفعل إلى مظهره، يتعدى أيضا إلى مضمره، تقول: ضربت زيدا وزيدا ضربته " (١)

وقد اشتهر عن الكوفيين(٢) أنهم يطلقون على الفعل المتعدي مصطلح (الفعل المجاوز)، لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به، ولكن البحث أثبت أن الخليل قد استعمله في أكثر من موضع من كتاب (العين)، من ذلك قوله: " وتقول للفعل المجاوِز: يتعدّى إلى مفعولٍ بعد مفعول، والمجاوز مثل ضرب عمرو بكراً، (٣)

وقد استعمل الفراء مصطلح (الواقع، وغير الواقع) مقابل (المتعدي، واللازم)، حيث قال عند شرحه مجيء المضارع من الواوي الفاء: " وإنّما كسروا ما أوّله الواو، لأن الفعل فِيهِ إذا فتح يكون عَلَى وجهين. فأما الَّذِي يقع فالواو منه ساقطة مثل وَزَن يَزِنُ. والذي لا يقع تثبت واوه فِي يفعل. والمصادر تستوي فِي الواقع وغير الواقع(٤). فلم يَجعلوا فِي مصدريهما فرقًا، إنَّما تكون الفروق فِي فعل يفعل. (٥)

وقال مثل ذلك عند توجيه قراءة عبد الله ابن مسعود: { صُمًّا بُكْمًا عُمْيًا}(٦) بالنصب: " ونصبُه على جهتين إن شئت على معنى: تركهم

(١) التخمير ١ / ٤٠٣،٤٠٤.
(٢) التذييل والتكميل ٣ / ٥٥١،٥٥٠
(٣) كتاب العين ٢/ ٢١٥، ٤/ ٢٧
(٤) لعل الفراء قد استفاد ذلك من كلام سيبويه السابق في المسألة
(٥) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٥٠ وينظر: ٢ / ٤١٤، ١٧١/٣
(٦) سورة البقرة: ١٨.

صمًّا بكما عميا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترَك عليهم في الظلمات، ثم تستأنف (صُمًّا) بالذمّ لهم. (١)

وقد اشتهر مصطلح المجاوز مقابل (المتعدي) عند اللغويين (٢) وبعض المفسرين، جاء في المحرر الوجيز " وَصَدُّوا يحتمل أن يريد الفعل المجاوز، فيكون المعنى: وَصَدُّوا غيرهم، ويحتمل أن يكون الفعل غير متعد، فيكون المعنى: وَصَدُّوا أنفسهم. (٣)، ولكن المشهور في كتب النحو مصطلح (المتعدي) و(اللازم) أيضا، قال أبو حيان عن المتعدي: " يسمى الفعل متعديا وواقعا ومجاوزا والمشهور تسميته متعديا، وقال عن اللازم: " إنه يسمى قاصرا وغير متعد، وغير واقع " (٤) فكلها مترادفات، يقوم بعضها مقام بعض.

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦وينظر ١ / ١٧، ٢١، ٤٠.
(٢) ينظر: المخصص ـ أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) تحقيق خليل إبراهيم جفال ـ دار إحياء التراث العربي – بيروت ـ الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦م ٨٩/٤، وتهذيب اللغة (عضم)، وتاج العروس (دهن)
(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ـ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) تحقيق.عبد السلام عبد الشافي محمد ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ الأولى ـ ١٤٢٢ هـ ١٠٩/٥.
(٤) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٥٥٠، ٥٥١.وأوضح المسالك ٣ / ٨٣. حيث استقبح ابن هشام إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي.

الصفة / النعت: [١]

يرى أكثر اللغويين[٢] أن هناك فرقا بين النعت والصفة، فالنعت عندهم خاص بالأوصاف المحمودة والمستحسنة، ولا يكون في الأوصاف القبيحة إلا بتكلف نحو: هذا نعت سوء، " قَالَ ابنُ الأَثِير: النَّعْتُ: وَصْفُ الشيءِ بِمَا فِيهِ من حُسْنٍ، وَلَا يُقَال فِي القَبِيحِ، إِلاّ أَنْ يَتَكَلَّف مُتَكَلِّفٌ، فَيَقُول: نَعْتَ سَوْءٍ، والوَصْفُ يقالُ فِي الحَسَنِ والقَبِيحِ. [٣]، وقد نسب أحمد بن فارس هذا القول إلى الخليل بن أحمد [٤]، وقد فسرت على هذا المفهوم بعض الأساليب العربية، منها، ما جاء في أساس البلاغة : فرس نعت: بليغ في العتق [٥]

(١) الصفة هي الاسم الذي يفيد معنى في الذات، ويتضح بها المعرفة ويتخصص بها النكرة " كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل ـ المنسوب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ) (دكتوراة من جامعة أم القرى) للباحث. عادل محسن سالم العميري ١٤١٩هـ صـ ٢٦٩. التخمير ٢ / ٨٧. والنَّعْتُ: وصفُكَ الشيءَ بما فيه، وهو تابع يدل على معنى في متبوعه لفظًا. كتاب العين ٢/ ٧٢،التعريفات صـ٢٤٢

(٢) ينظر: كتاب العين ٢/ ٧٢، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢/ ٦٦١، أساس البلاغة ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م ٢/ ٣٣٨، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦٦٧٢/١٠

(٣) تاج العروس ٥/ ١٢٣

(٤) مقاييس اللغة (نعت)، والصاحبي في فقه اللغة صـ ٢٠٥

(٥) أساس البلاغة (نعت)

أما أبو هلال العسكري فقد فسره تفسيرا يختلف عن التفسير السابق نوع اختلاف، حيث رأى أن النعت: " مَا يظْهر من الصِّفَات ويشتهر وَلِهَذَا قَالُوا هَذَا نعت الْخَلِيفَة كَمثل قَوْلهم الْأمين والمأمون والرشيد وَقَالُوا أول من ذكر نَعته على الْمِنْبَر الْأمين وَلم يَقُولُوا صفته وَإِن كَانَ قَوْلهم الْأمين صفة لَهُ عِنْدهم لِأَن النَّعْت يُفِيد من الْمعَانِي الَّتِي ذَكرنَاهَا مَا لَا تفيده الصّفة " (١)

لكنه بيّن أن النعت والصفة قد يتداخلان فَيَقَع كل وَاحِد مِنْهُمَا مَوضِع الآخر لتقارب معنييهما ويجوز أَن يُقَال الصّفة لُغَة والنعت لُغَة أُخْرَى وَلَا فرق بَينهمَا فِي الْمَعْنى (٢)

حكى أبو هلال العسكري عن أبي العلاء المعري قوله مقارنا بين النعت والصفة: " النعت لما يتَغَيَّر من الصِّفَات وَالصّفة لما يتَغَيَّر وَلما لَا يتَغَيَّر فالصفة أَعم من النَّعْت قَالَ فعلى هَذَا يَصح أَن ينعَت الله تَعَالَى بأوصافة لفعله لِأَنَّهُ يفعل وَلَا يفعل وَلَا ينعَت بأوصافة لذاته إِذْ لَا يجوز أَن يتَغَيَّر (٣)

(١) الفروق اللغوية للعسكري صـ٣٠
(٢) المرجع السابق صـ٣٠
(٣) المرجع السابق صـ٣٠ وينظر: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ـ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ) تحقيق : محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام ـ دار المعارف بمصر ـ الثالثة، ١٩٧٦م ٣١/١.

والمشهور عند النحاة أن النعت والصفة مترادفان [١]، لذا نجد سيبويه يطلق مصطلح النعت على الأوصاف المحمودة والمذمومة على السواء [٢]، ففي نحو مررتُ برجُلٍ ظَريفٍ، ومررت برجل عاقل كريم مسلم، ومررت برجل شر منك، يجعلها نعوتا [٣]

وقد أردف مصطلح الصفة بالنعت في مواضع من الكتاب، منها قوله في باب مَجرى النعتِ على المنعوتِ "...، ومنه مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ، نعتَّ الرجلَ بحسن وجهه...، وحَسَن الوجه مضافٌ إلى معرفةٍ صفةٌ للنكرة، فلمَّا كانت صفةً للنكرة أُجريت مُجراها [٤]

وقال المبرد: " فَأَما النَّعْت فَمثل: الطَّوِيل، والقصير، وَالصَّغِير، والعاقل، والأحمق، فَهَذِهِ كلهَا نعوت جَارِيَة على أفعالها [٥]

وأما الكوفيون [٦] فاشتهروا بصطلح (النعت)، ولعل السبب في ذلك غلبة استعمالهم له دون غيره، فقد استعمله الفراء في مواضع كثيرة، من كتابه (معاني القران)، منها قوله عند توجيه قول الله تعالى {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٣٢، وينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان ـ دار الفكر – دمشق ـ الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ٤٠٤/١، جاء في حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك " النعت ويقال الوصف والصفة " ٨٢/٣

(٢) نقل ابن فارس عن الخليل قوله: " النعت لا يكون إلا في محمود، والوصف فيه قد يكون فيه وقد يكون فيه وفي غيره " الصاحبي صـ ٥٢.

(٣) ينظر الكتاب ١ / ٤٢١ ـ٤٢٣، ٤٢٤ وما بعدها.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٤٢٤

(٥) المقتضب ٣ / ١٨٥، ينظر: الأصول لابن السراج ٢ / ٢٣، ٢٧

(٦) ينظر: همع الهوامع ٣ /١١٧، وحاشية الخضري ٢ /٥١، والفروق اللغوية صـ٤٢

عَلَيْهِمْ}[١]:" وقوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) بخفض (غَيْرِ) لأنها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عَلَيْهِمْ). وإنما جاز أن تكون (غَيْرِ) نعتًا لمعرفة [٢]

وقوله عند توجيه قول الله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ}[٣]: وأما قوله تعالى: (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ) فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين إذا أردت ب (الْكِتابُ) أن يكون نعتا ل (ذلِكَ) كان الهُدَى في موضع رفع لأنه خبر ل (ذلِكَ) [٤]

وقال الأنباري في قوله تعالى {قَدَرًا مَقْدُورًا} [٥]:" الوقف على (قدرا) غير تام ، لأن مقدورا نعت (القدر) " [٦]

وقد استعمله الفراء أيضا بمعنى التابع الشامل للبدل والتوكيد والنعت، وذلك في قوله: " ولا يكون الظاهر نعتًا لمكنيّ إلا ما كَانَ مثل نفسه وأنفسهم، وأجمعين، وكلهم لأن هَذِه إنّما تكون أطرافًا لأواخر الكلام لا يُقال مررت بأجمعين، كما يُقال مررت بالظريف. وإن شئت جعلت قوله الَّذِينَ آمَنُوا وَكانُوا يَتَّقُونَ رفعا.بقوله: هُمُ الْبُشْرى فِي الْحَياةِ الدُّنْيا [٧]

(١) سورة الفاتحة: ٧
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٧
(٣) سورة البقرة: ٢
(٤) معاني القرآن للفراء١/ ١١، ١٢، وينظر ٤٧١/١، ١٠٩/٢.
(٥) سورة الأحزاب: ٣٨.
(٦) إيضاح الوقف والابتداء ١٢٦.
(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٧١

وهو. مع ذلك. لا يهجر المصطلح البصري (الصفة) حيث استعمله عند تعرضه لقوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ}(١) حيث قال: " (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ) يعنى فى الرحم، وَمُسْتَوْدَعٌ فى صلب الرجل. ويقرأ (فَمُسْتَقَرٌّ) يعنى الولد فى الرحم وَمُسْتَوْدَعٌ فِي صلب الرجل. ورفعها عَلَى إضمار الصفة كقولك: رأيت الرجلين عاقل وأحمق، يريدُ منهما كذا وكذا. (٢)

وقد زاوج الفراء بين مصطلحي (النعت والصفة) وجمع بينهما لمعنى واحد، عند توجيه قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} (٣): " قَرَأَ يَحيى بْن وَثاب (المتين) بالخفض جعله من نعتِ- القوةِ، وَإن كانت أُنثى فِي اللفظ، فإنَّهُ ذهب إلى الحبل وَإلى الشيء المْفتولِ...وقرأ النَّاس- (المتينُ) رفعٌ من صِفَةِ الله تبارك وتعالى. (٤)

ورغم ذلك فلفظ النعت هو المستقر عند الكوفيين، للدلالة على الصفة المعروفة، وذلك لعدم دلالته على مفاهيم نحوية أخرى، فالصفة عندهم تستعمل بمعنى حروف الجر أو الجار مع مجروره.

(١) سورة الأنعام: ٩٨
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٧، وينظر: ٢/ ٢٠٦
(٣) سورة الذاريات: ٥٨.
(٤) معاني القرآن للفراء ٣/ ٩٠، وينظر ١ / ٤٩٧، ٢/٣٦٤، ٣/ ١٨٨.

والخوارزمي لا يبعد عن منهج سابقيه في استعمال كلا المصطلحين لمعنى واحد، فحد الصفة بقوله: " الصفة هي الاسم الجاري على ما قبله كنحو التفرقة "(١)

ثم ذكر الغرض منها بقوله: " الصفة للتفرقة بين المشتركين في الاسم (٢)، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل، احتمل أن يكون ذلك الرجل هو القصير، وأن يكون هو الطويل، فإذا قلت: القصير فقد فرقت بين المشتركين في الاسم " (٣) أي أن ثمة جماعة رجال، والمختص بالقصر منهم واحد، فقطع الاشتراك بالوصف.

وقال في إعرابها: " الصفة أبدا تتبع الموصوف في إعرابه " (٤)

وقال معبرا بلفظ النعت: " نحو: مررت برجل كثير عدوه، وقولك (برجل) موصوف، و(كثير) صفة لرجل...، فهذا أحد الطريقين من نعت الشيء بما هو من سببه " (٥).

نخلص إلى أن أكثر النحاة على أن الصفة والنعت مترادفان ومتقاربان، ويتقارضان بوضع هذا في موضع هذا، وذاك في موضع هذا، فيقال في نحو:

---

(١) التخمير ٢ / ٨٧، وينظر: ٢ / ٣٠٥، وينظر شروح سقط الزند ١١٩، ١٠٢، ١٤٢، ٩٨٥، ١٠٨٥، ١١٥٦، ١٢٤٤.
(٢) وكذلك للمشتركين في المدح أو الذم أو التعظيم .
(٣) التخمير ٢ / ٨٨.
(٤) المرجع السابق ١ / ٣٣٥.
(٥) المرجع السابق ٢ / ٩٤، ٩٥، وينظر شروح سقط الزند ١١٥٠.

جاء زيد الكريم، نعت، ومنهم من يقول صفة، ولا خلاف فالمقصود واحد، ومع ذلك فإن هناك من يجعل النعت للعارض، والصفة للثابت، أو العكس.

الخفض / الجر: (١)

شاع عند النحاة أن التعبير بالخفض من عبارات الكوفيين والتعبير بالجر من عبارات البصريين (٢)، قال ابن يعيش: " والجر من عبارات البصريين، والخفض من عبارات الكوفيين " (٣)

والحق أن بعض متقدمي البصريين قد استخدموا اللفظين (الجر والخفض) في معنى واحد وهو المعنى الاصطلاحي، فجعلوهما مترادفين، من

---

(١) يطلق لفظ الجَرُّ في اللغةِ على الجذب، ويعني تَحريكَ آخِرِ الاسمِ بالكَسْرِ، وَيُقْصَدُ به: إيصالُ معنى الفعلِ أو ما هو في معناه: المصدرِ واسمِ الفاعلِ ومبالغاتِه، واسمِ المفعولِ والصفةِ المُشَبَهَةِ إلى الاسمِ، بواسطةِ حُروفِ الجَرِ. وذلك بِسَبَبِ قُصورِ وصولِ معنى الفِعلِ - أحياناً - إلى الاسم دُونَ وَسَاطَةِ. والخَفْضُ: ضِدُّ الرفْع. خَفَضَه يَخْفِضُه خَفْضاً فانْخَفَضَ، والْخَفْضُ: الانْحِطاط بعد العُلُوِّ والخفض: السير اللين . لسان العرب(جرر) ٧/ ١٤٥، تهذيب اللغة ٧/ ٥٤.

(٢) الأشباه والنظائر ٨٢/١

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٧. نسب إلى الخليل بن أحمد التعبير بمصطلح الخفض، ولكنه عنده مقصور على ما وقع في أعجاز الكلم منونا، فقد ورد في مفاتيح العلوم للخوارزمي أن الخفض من مصطلحات الخليل، ويعني عنده: " ما وقع في إعجاز الكلم منوناً نحو: زيد... وأما الجر فيعني عنده: " والجر: ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: يذهب الرجل. مفاتيح العلوم صـ ٦٦، لكن هذه الحركات لم تسلم للخليل، فقد جعل البصريون (الضم والكسر والفتح والسكون) علامة للبناء، كما خصوا الإعراب بعلامات أخرى هي (الرفع والجر والنصب والجزم) ينظر مفاتيح العلوم صـ ٦٣ وما بعدها، والكتاب ٣/١.

ذلك قول المبرد: " والبصريّون يجيزون على قبح: على كم جذع، و بكم رجل؟ يجعلون ما دخل على (كم) من حروف الخفض دليلا على (من)، ويحذفونها، ويريدون: على كم من جذع، وبكم من رجل؟ فإذا لم يدخلها حرف الخفض، فلا اختلاف في أنّه لا يجوز الإضمار.وليس إضمار (من) مع حروف الخفض بحسن ولا قويّ [١]

وقد وقع ذلك الاستعمال من ابن السراج حيث قال: " وقولي: جر وخفض بمعنى واحد [٢]

وتبعهما الخوارزمي، فلم يفرق بين الجر والخفض في المفهوم الاصطلاحي لهما، حيث عبر بالجر في قوله: والعامل للنصب والرفع الفعل، وللجر الحرف"[٣]

وقال: كما جاز (بالضارب الرجل) بالجر "[٤]

وعبر بمصطلح (الخفض) عند شرحه الخلاف في قول الشاعر: [٥]

يَـا صـاحِ يَـا ذَا الـضامِرُ العَـنْسِ
والرَّحْـلِ والأَقْتَـابِ والحِلْـسِ

(١) المقتضب للمبرد ٣/ ٤٨
(٢) الأصول في النحو ١/ ٤٠٨ وينظر ١ / ٣٧، ٤٦، ٤٧،٤٩، ٥٥.
(٣) التخمير ٢ /٥.
(٤) التخمير ٢ /٧
(٥) البيت سبق تخريجه

" والكوفيون ينشدونه بخفض الضامر، بإضافة (ذا) إليه، كما في قولك: (يا ذا المال)... واحتجوا لصحة روايتهم بخفض الرحل في البيت " [١]

وسمى الخوارزمي حروف الجر مع مجرورها ظروفا [٢]، حيث قال " وهو ظرف، وهذا لأن حرف الجر يسميه النحويون ظرفا، لأن العرب تعامله معاملة الظرف " وذلك لأنها وسائط بين الأفعال وبين الأسماء، موصلة معاني الأفعال إلى الأسماء في اصطلاح النحويين.

وقريب منه قول ابن الحاجب: " ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه[٣]

أما سيبويه فلم يقع منه استعمال (الخفض)، وإنما ورد عنده مصطلح (الجر) و(حروف الجر) [٤] في مواضع عدة من الكتاب، فعقد بابا سماه (هذا باب الجر)، وقال: " واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من أن كما حذفت من أنَّ، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: فعلت ذاك حذر الشرِّ، أي لحذر الشر. ويكون مجروراً على التفسير الآخر[٥]

---

(١) التخمير ١ / ٣٤٢.
(٢) وقد ذكر أدلة على ذلك، ينظر التخمير ١ / ٢٧٧.
(٣) الكافية في علم النحو ـ ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ) تحقيق د/صالح عبد العظيم الشاعر ـ مكتبة الآداب – القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ مصـ ٥١
(٤) حرف الجر ما وضع لإفضاء الفعل أو معناه إلى ما يليه، نحو: مررت بزيد، وأنا مار بزيد. التعريفات صـ ٨٦
(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٥٤ وينظر، ٣ /٧٩، ١٤٧، ٢٢٠، ٢٦٨، ٤٩٦.

وإنما سميت حروف الجر لأنها تجر معاني الأفعال القاصرة إلى الأسماء ، أو لأنها تجر ما بعدها من الأسماء. (١) أي تعمل فيها إعراب الجر.

وقد سماها أيضا (حروف الإضافة) حيث قال:" وأمَّا الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ، ولكنَّها يضاف بها إلى الاسم ما قبله أو ما بعده. فإذا قلتَ: يا لَبَكْرٍ فإنَّما أردت أن تَجعل ما يَعمل فى المُنادَى من الفعل المضمر مُضافا إلى بكرٍ باللام، وإذا قلتَ: مررتُ بزيدٍ، فإنَّما أضفتَ المرورَ إلى زيد بالباء " (٢)

وسمى الاسم المجرور بواحد من حروف الجر مضافا إليه بقوله: " واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا، وباسم لا يكون ظرفا.فأمّا الذى ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررتُ بعبدِ الله، وهذا لعبدِ الله، وما أنت كزيدٍ(٣)

وقد ورد مصطلح (حروف الإضافة) عند المبرد حيث قال موضحا علة التسمية: " فَإِن سميت رجلا من زيد وَعَن زيد فَإِن أَجود ذَلِك أَن تَقول هَذَا من زيد وَعَن زيد كَمَا تَقول يَد زيد، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِك هَكَذَا وَلم يكن كَالَّذي قبله

(١) ينظر: الكافية في النحو صـ ٢١٥، وجامع الدروس العربية ـ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ) ـ المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ الثامنة والعشرون١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م ٣ / ١٦٨.
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٢٠، ٤٢١
(٣) المرجع السابق ١/ ٤١٩

لِأَن هَذِه الْحُرُوف حُرُوف إِضَافَة توصل مَا قبلهَا إِلَى مَا بعْدهَا تَقول الْغُلاَم لزيد كَمَا تَقول غُلاَم زيد(١)

أي تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء، أي توصله، وكذلك تجره، ويكون المراد به نفس الإعراب، فكأنها أضيفت إلى الإعراب الذي هو معمولها كما يقال حروف النصب وحروف الجزم وكلها اشتركت في أنها وصلت على ذلك، وإن اختلفت معانيها وراء ذلك على ما يفسر (٢)

واستعمله الفراء من الكوفيين حيث قال عند توجيه قوله تعالى: {حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ} (٣): وَفِي قراءة عبد الله: حَقِيقٌ بِأَنْ لَا أقول عَلَى الله فهذه حجة من قرأ (عَلَى) ولم يضِف " (٤)

قوله: (ولم يضف) أي لم يجر بها ياء المتكلم كما في قراءة نافع. (٥)

واستعمل الكوفيون وعلى رأسهم الفراء مصطلح (الخفض) مقابل الجر، حيث قال الفراء: " فالحرف (٦) بعد (حَتَّى) مخفوض فِي الوجهين من ذلك قول

(١) المقتضب ٤/ ٣٣
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/٨.
(٣) سورة الأعراف: من الآية ١٠٥.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٨٦
(٥) قرأ نافع {حقيق علىّ} بتشديد الياء وفتحها على أن ياء المتكلم دخلت على حرف الجر ثم أدغمت الياء في الياء. الكنز في القراءات العشر ـ أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (٧٤١هـ) تحقيق د. خالد المشهداني ـ مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ـ الأولى، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م ٢/ ٤٨٣
(٦) يقصد (الاسم).

الله تبارك وتعالى { تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ}(١) و {سَلاَمٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ} (٢) لا يكونان إلا خفَضا لأنه ليس قبلها اسم يعطف عليه ما بعد حَتَّى، فذهب بحتى إلى معنى (إلى). والعرب تقول: أضمنه حَتَّى الأربعاء أو الخميس، خفضا لا غير(٣)

وقد توسع الفراء في استعمال مصطلح (الخفض) (٤)حيث أطلقه على حركة التخلص من التقاء الساكنين، فقال في قوله تعالى: {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ} (٥): " خفض الْحَسَن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم. (٦)

وقال أيضا: ضربِ الرجل فخفضتَ الباء لاستقبالها اللام(٧) ومثله قوله: كما قالوا رجلان، فخفضوا النون من رجلان لأن قبلها ألفًا(٨)

كما أطلقه على حركة الاتباع حيث قال عند توجيهه قوله تعالى (الْحَمْدُ لله) حيث قال : "وأما من خفض الدال من (الْحَمْدُ) فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقُل عليهم أن يجتمع

(١) سورة الذاريات: من الآية ٤٣.
(٢) سورة القدر: ٥.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٧
(٤) سميت حروف الخفض بذلك ؛ لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بها، وميل الحنك إلى إحدى الجهتين. الإيضاح في علل النحو صـ ٩٣.
(٥) سورة آل عمران: ١٤٢
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٥
(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ١٨
(٨) المرجع السابق ١/ ١٠

في اسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة، أو كَسْرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إِبِلٍ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم(١)

فحرك آخر المرفوع (الحمد) بالكسر، ولو لم يقع بعده ساكن، فهذا واضح في أنه يقصد بالحركة هنا هيئتها عند النطق بها، لا الدلالة على أنها دالة على معنى إعرابي

وقد أطلق الكوفيون . تبعا لإمامهم . على حروف الجر والمجرور بعدها لفظ (الصفة) قال الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى: { وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} (٢)" فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذِكْرُهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة... " (٣)

يريد أنه يجوز (لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً) فتضمر الصفة أي تحذف حرف الجر، ثم تظهر الصفة فتقول: (لا تَجْزِي فيه نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً).

كأنهم لاحظوا معنى هذه الحروف مع غيرها، أي الصفة التي يكون فيها الحدث واقعا على هذه الحروف وما بعدها، أو الصفة التي يكون عليها الاسم المسبوق بحرف الخفض خبرا عن الاسم، فهي تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها فقولك جَلَست فِي الدَّار دلّت (فِي)

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣
(٢) سورة البقرة: ٤٨.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣١، وينظر١ / ٢،٣٧٥ /٣٠٩، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٩٠.

على أَن الدَّار وعَاء للجلوس، وكذلك (جئت من الدار إلى المسجد) ف(من) يقتضي أن الدار مبتدأ المجيء و(إلى) دالة على أن المسجد منتهى المجيء فتفهمك هذه الحروف معاني، وتوجب في الدار صفات. (١)

وقد شاع استعماله بين المفسرين لمراعاته دلالة واضحة لهذه الحروف، فنجد بعض المفسرين(٢) يضع لهذه الحروف عنوانا سماه (باب دخول حروف الصفات مكان بعض)

نخلص إلى أن الخفض والجر بمعنى واحد عند بعض متقدمي البصريين(٣)، وهو ما انتهى إليه بعض المتأخرين، قال أبو الحسن الأشموني: "وبدأ بالاسم لشرفه فقال: (بِالْجَرِّ) (٤) ويرادفه الخفض" (٥)، أي هما مصطلحان يدلان على شيء واحد، فإن كان ذلك يعني مجرد الاصطلاح فمسلم ؛ لأنه لا مشاحة في الاصطلاح، وإن كان مرادهم أن اللفظين يدلان

(١) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ٦٣٠ و شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٥٤، وهمع الهوامع ٢ /٤١٤

(٢) تأويل مشكل القران ـ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) تحقيق: إبراهيم شمس الدين ـ دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ١ / ٩٨.

(٣) في حين لم يقع من سيبويه استعمال الخفض، وفي المقابل لم يستعمل الفراء مصطلح (الجر).

(٤) يعني في قول ابن مالك:
بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ٢٧

على معنى لغوي واحد بطريق الترادف فغير مسلم به لاختلاف اللفظين في المعنى اللغوي الوضعي لكل منهما.

وأبو القاسم الزجاجي قد استشعر الفرق بين المصطلحين لغويا، ومن ثم في المعنى المصطلح عليه عند النحويين، فروى بسنده عن الأصمعي عبد الملك بن قريب أحد متقدمي البصريين قوله: ": دخلت على الخليل لأستفيد منه شيئا، فقال لي: يا كيس ما الفرق بين الخفض والجر؟ ففكرت وأبطأت، فقال لي: ما صنعت؟ فقلت له: الخفض عندي الشيء دون الشيء، كاليد إذا جعلتها تحت الرجل. والجر أن تميل الشيء إلى الشيء وتقيم شيئا مقام شيء، كقولك: هذا غلام زيد، فزيد أقمته مقام التنوين. (١)

(١) مجالس العلماء للزجاجي صـ ١٩٣

الحال / القطع: (١)

المشهور في كتب النحو أن مصطلح الحال بصري، ويقابله مصطلح القطع كوفي، قال الرعيني: " وتسميته حالا تسمية بصرية، أما الكوفيون فيسمونه قطعا ؛ لأن الأصل أن يكون نعتا (٢)، إلا أنه لما كان ما قبله معرفة وهو نكرة قطع عن التبعية إلى النصب " (٣)

وقد حده الخوارزمي بأنه: ليس بيان هيئة الفاعل أو المفعول على الإطلاق، بل وقت وقوع الفعل منه أو عليه " (٤)

---

(١) الحَالُ: كِينَةُ الإنسان وَهُوَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ خَيْرٍ أَو شَرٍّ، يُذَكَّر ويُؤَنَّث،، والحَالُ: الْوَقْتُ الَّذِي أَنت فِيهِ. كتاب العين ٣/ ٢٩٩ والمخصص٣/ ٤٥٩، وإنّما سُمّي حالًا لأنّه لا يجوز أن يكون اسمُ الفاعل فيها إلَّا لِمَا أنت فيه، تَطاولَ الوقتُ أم قَصرَ. ولا يجوز أن يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال. إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل.شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤

(٢) الْفرق بَين الصّفة وَالْحَال أَن الصّفة تفرق بَين اسْمَيْنِ مشتركين فِي اللَّفْظ، وَالْحَال زِيَادَة فِي الْفَائِدَة وَالْخَبَر قَالَ الْمبرد إِذا قلت جَاءَنِي عبد الله وقصدت إِلَى زيد فَخفت أَن يعرف السَّامع جمَاعَة أَو اثْنَيْنِ كل وَاحِد عبد الله أَو زيد قلت الرَّاكِب أَو الطَّوِيل أَو الْعَاقِل وَمَا أشبه ذَلِك من الصِّفَات لتفصل بَين من تَعْنِي وَبَين من خفت أَن يلبس بِهِ كَأَنَّك قلت جَاءَنِي زيد الْمَعْرُوف بالركوب أَو الْمَعْرُوف بالطول فَإِن لم ترد هَذَا وَلَكِن أردْت الْإِخْبَار عَن الْحَال وَقع فِيهَا مجيئة قلت جَاءَنِي زيد رَاكِبًا أَومَاشِيا فَجئْت بعده بنكرة لَا تكون نعتا لِأَنَّهُ معرفَة وَإِنَّمَا أردْت أَن مَجِيئه وَقع فِي هَذِه الْحَال وَلم ترد جَاءَنِي الْمَعْرُوف بالركوب فَإِن أدخلت الْألف وَاللَّام صَارَت صفة للاسم الْمَعْرُوف وفرقا بَينه وَبَينه. الفروق اللغوية للعسكري صـ ٣١

(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ١ /٤٨٠، وطبقات النحويين واللغويين صـ٤١

(٤) التخمير١/٤٢٤. وينظر شروح سقط الزند صـ٤١، ٥٥٠، ٦٠٥، ٧٣٦، ٧٤٢، ٩٥٠، ١٠١٨، ١٠١١، ١٠٠٢، ١٠٥٧، ١٠٢٥، ١١٥٦، ١٢٠٠، ١١٧٢، ١٢٠٧، ١٤٥٣

وقد نبه عيسى بن عمر النحاة لهذا المصطلح . وإن لم يصرح به . وذلك حين قرأ بالنصب على الحال قول الله عز وجل { خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ } (١)، وتابعه اليزيدي (٢)، وكان يقول: له وجه حسن بالنصب ، وصاحب الحال على هذه القراءة ضمير مستكن في قوله (كاذبة) قبلها، وإما على إضمار فعل، والمعنى: (إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) وقعت (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ)، فيكون ذو الحال ضميرا مستكنا في الفعل المستأنف. (٣)

وقد صرح بلفظه سيبويه في مواضع عدة من الكتاب، منها قوله: " ومما يَنتصب لأَنَّه حالٌ وقع فيه الفعلُ قولك: بِعْتُ الشاءَ شاةً ودرهماً "(٤)، وقوله: "هذا باب ما غلبت فيه المعرفة النكرة، وذلك قولك: هذان رجلان وعبد الله منطلقين. وإنما نصبت للمنطلقين لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة لعبد الله، ولا أن يكون صفة للاثنين، فلما كان ذلك مُحالاً جعلته حالا صاروا فيها، كأنك قلت: هذا عبد الله منطلقا. (٥)

---

(١) سورة الواقعة: ٣

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) ـ وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٤٢٠هـ ١٩٩٩م ٢/ ٣٠٧

(٣) ينظر: تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ)تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ـ دار الكتب المصرية – القاهرة ـ الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م ١٩٦/١٧، وإعراب القران للنحاس ٢١٦/٤

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٩٢، وينظر ١ / ٣٩٤ وما بعدها.

(٥) المرجع السابق ٢/ ٨١ وينظر ٢ / ٨٦، ٨٧.وينظر: المقتضب للمبرد ٢ / ٦٧.

ولم يكتف سيبويه بذلك، فسماه (فعلا واقعا فيه) [١]، و(خبرا)، وذلك في قوله: " باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يَستوى فيه إجراء الصفة على الاسم، وأن تجعله خبرا[٢]، فتنصبه[٣]

كما سماه مفعولا فيه حيث قال:" وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلتَ الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله منطلقا. وإنما يريد في هذا الموضع أن يُذكَر المخاطَب برجلٍ قد عرفه قبل ذلك... فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حالٌ مفعول فيها، [٤]

وقد وافقه المبرد حيث قال: هذا باب من المفعول ولكنّا عزلناه ممّا قبله، لأنّه مفعول فيه وهو الذي يسمّيه النحويّون (الحال) [٥]

ولهذه التسمية وجه ؛ فالحال تتضمن معنى (في) [٦] ولكنها تشرك الظرف في ذلك ؛ لذا خصصها النحويون باصطلاح الحال [٧]

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠٧
(٢) يقصد حالا.
(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٤٩.وينظر ٢ / ٨١.
(٤) المرجع السابق ٢/ ٨٦، ٢/ ٨٧
(٥) المقتضب للمبرد ٤/ ٤٣٤
(٦) ينظر: تسهيل الفوائد ١٠٨، و شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٧.
(٧) ينظر الأشباه والنظائر ٢ / ٨٠.

وقد وافقهم الخوارزمي وبين وجه شبه الحال بالظرف في قوله: " والحال يشبه الظرف من حيث إنك إذا قلت: جاء زيد راكبا، فمعناه: جاء زيد حال كونه راكبا، وقولك: حال كونه راكبا ظرف، فإن سألت، فلم لم يسم ظرفا كما سمي فاها لفيك مصدرا ؟، أجبت: الحال لها شريطة وهي أن تكون بيان هيئة الفاعل والمفعول، ولا كذلك الظرف، فسموا هذا النوع من الظرف حالا " (١)

وقال في تعدد الحال: " إذا قلت: لقيت زيدا راكبين، فراكبين حال من الفاعل والمفعول على الجمع، وإذا قلت: لقيته مصعدا ومنحدرا، فمصعدا ومنحدرا حال منهما على التفريق " (٢)

وأعرب (ومثل فقدان الشريف) بالنصب على الحال في قول أبي العلاء: (٣)

ولا مثل فقدان الشريف محمد رزية خطب أو جناية ذي جرم

واشتهر الكوفيون باستعمال مصطلح (القطع) مقابل (الحال)، فقال الفراء عند إعرابه كلمة (غير) من سورة الفاتحة: " والنصب جائز فى (غَيْرِ)، تجعله قطعا من (عَلَيْهِمْ) (٤) (فغير)منصوبة على الحال من (الهاء) في (عليهم) كأنه قيل: أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم (٥)

(١) التخمير ١ / ٤٢٤.
(٢) المرجع السابق ١ / ٤٢٤. وينظر ما بعدها.
(٣) ينظر:شروح سقط الزند ٩٥٠.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٧
(٥) المرجع السابق ١/ ٧ هامش رقم (٥)

وقال مثل ذلك عند توجيه قوله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} [١] " وإن شئت نصبت (هُدىً) على القطع من الهاء التي في (فِيهِ) كأنك قلت: لا شك فيه هاديا. [٢]

وقد نقله الزجاج عن الخليل رحمهما الله، حيث قال:" والنصب من قطع مثل قولك: هذا الرجل واقفا... ومثله {فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً}[٣] على القطع "[٤]، وعليه يكون الفراء قد أخذه عن الخليل رحمه الله.

ولهذا المصطلح عند الفراء مدلول آخر وهو النصب بفعل محذوف [٥]، قال عند توجيه قوله تعالى {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ} [٦]: " ومن قَالَ (مَطْوِيَّاتٌ) رفع السموات بالباء التي فِي يمينه، كأنه قَالَ: والسموات فِي يمينه. وينصبُ المطويَّاتِ عَلَى الحال أو عَلَى القطع والحال أجود[٧]

(١) سورة البقرة: ٢.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢، وينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٤٨.
(٣) سورة النمل: ٥٢.
(٤) الجمل في النحو - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق - د. فخر الدين قباوة - الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م ٦٧/١، وينظر: ١/ ٩٤، ١٠٩.
(٥) أي على الاستثناء بالنصب على تقدير فعل محذوف، ويكون الاستثناء أيضا بالرفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف. قال الفراء: أن الرجل يقول: قد قام عبد الله، فتقول: حقًّا إذًا وصلته. وإذا نويت الاستئناف رفعته وقطعته مِمّا قبله. وهذه محض القطع الَّذِي تسمعه من النحويين. معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٤٦
(٦) سورة الزمر: ٦٧.
(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢٥

يريد (بالقطع) هنا أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: أعنى السماوات، بدليل أنه أردف مع القطع الحال. (١)

وهو مع ذلك لا يتجاهل المصطلح البصري (الحال)، حيث استعمله عند توجيه قوله تعالى {فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا}(٢): فنصبا لأنهما حالان للفعل لا يصلحان خبرا(٣)

وقد جمع بينهما لمعنى واحد في قوله: {لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ * لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ}(٤)، وَفِي قراءة أبيّ {إِنَّهَا لَإِحْدَى الْكُبَرِ * نَذِيرًا لِلْبَشَرِ} (٥) بغير ألف. فما أتاكَ من مثل هذا فى الكلام نصبته ورفعته. ونصبه عَلَى القطع وَعَلَى الحال. (٦)

وقد عبر أيضا بمصطلح (الخروج) مقابل النصب على الحال حيث قال عند إعراب قوله تعالى {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ } (٧): جعلت (مباركًا) من نعت (الكتاب) فرفعته. ولو نصبته عَلَى الخروج من الْهَاء فِي (أَنْزَلْنَاهُ) كان صوابا. (٨)

(١) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٤٢٥
(٢) سورة البقرة: ٢٣٩
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ١٤٢ وينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٤٩٤.
(٤) سورة المدثر: ٢٨، ٢٩.
(٥) سورة المدثر: ٣٥، ٣٦
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٠٩
(٧) سورة الأنعام: ٩٢.
(٨) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦٥

ولعل الفراء قد عبر بلفظ (الخروج) (١) دون القطع، لإزالة الإبهام لئلا يظن أنه منصوب على القطع بفعل محذوف، وللتنبيه أيضا على صاحب الحال.

كما يبدو أن مصطلح الخروج شرح للنصب على الحال، وليس مصطلحا من مصطلحات الحال، بدليل أن الفراء قد جمع بين (الحال والخروج) في تعبير واحد عند توجيه قوله تعالى: {غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ} (٢): نصبت (غير) لأنها حال ل (مَنْ)، وهي خارجة من الاسم الذي فى (اضطرّ) (٣)

وقد يشير الفراء إلى الاسم المنصوب على الحال دون أن يذكر اصطلاحا، فمن ذلك قوله عند توجيه قوله تعالى: {يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا}(٤): " نصب مصدقا لأنه نكرة ويحيى معرفة " (٥)

نخلص إلى أن مصطلح (القطع) لم يجد قبولا، فهذا الزجاج يضعف دلالته ويستنكره، حيث قال في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} (٦): وقال بعضُ النحويين: (وَجِيهًا) منصوب على القطع من عيسى، وقطع ههنا كلمة محال، لأنه إنما بُشَر به في هذه الحال، أي في

---

(١) واستعمله أيضا في مقام الصفات المقطوعة للمدح أو للذم، حيث قال: " والعرب تفترض من صفات الواحد إذا تطاولت...أن يتبع آخر الكلام أوله. معاني القرآن للفراء ١٠٥/١

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣) ينظر: مصطلحات النحو الكوفي صـ ٥٩. ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٠١

(٤) سورة آل عمران: ٣٩.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٨، ١٦٠.

(٦) سورة آل عمران: ٤٥.

حال فضله فكيف يكون قطعها منه، ولم يقل لم نصب هذا القطع، فإن كان (القطع) إنما هو معنى، فليس ذلك المعنى موجوداً في هذا اللفظ، وإن كان القطع هو العامل فما بَينَّ ما هو، وإن كان أراد أن الألف واللام قُطِعَا منه فهذا محال لأنَّ جميع الأحوال نكرات والألف واللام لمعهود، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قَط[1]

فمصطلح القطع وإن كانت فيه دلالة لفظية هي قطع الحال عما قبلها في الإعراب، إلا أنه يربك الدرس النحوي ؛ لتعدد دلالته، فالمشهور عند المتأخرين استعماله في الدلالة على المنصوب بفعل محذوف لا في النصب على الحال ؛ لذا نجد مصطلح (الحال) يسود لدى المتأخرين ؛ فهو واضح الدلالة قريب المأخذ.

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٤١٢

التفسير / التمييز: [١]

المشهور عند النحاة أن استعمال التفسير عند الكوفيين مصطلحا مساويا للتمييز عند البصريين، والظاهر أن مصطلح التفسير من وضع الخليل بن أحمد، فقد روى عنه سيبويه. رحمهما الله. قوله: " وإن شئت قلت: لي ملء الدار رجلا، وأنت تريد جميعا، فيجوز ذلك، ويكون كمنزلته في كم وعشرين. وإن شئت قلت: رجالا... فجاز في تفسيره الواحد والجميع " [٢]

وقد سماه الخليل أيضا (مقدار المثل)، حيث نقل عنه سيبويه قوله: "إذا قلت لي مثلُه فقد أبهمتَ،... فإذا قلت درهما فقد اختصصتَ نوعا، وبه يُعرَفُ من أي نوع ذلك العدد. فكذلك مثلُه هو مبهَم يقع على أنواع... فإذا قال عبدا فقد بين من أي أنواع المِثْلُ. والعبدُ ضرب من الضروب التي تكون على مقدار المثل " [٣] أي تفسيرا

(١) التفسير في اللغة البيان، وفَسَر الشيءَ يفسِرُه، بالكَسر، ويفْسُرُه، بِالضَّمِّ، فَسْراً وفَسَّرَهُ: أَبانه والتمييز في اللغة الفصل والبيان تَقُولُ: مِزْتُ بَعْضَهُ مِنْ بَعْضٍ فأَنا أَمِيزُه مَيْزاً، وَقَدْ أَمازَ بعضَه مِنْ بَعْضٍ، ومِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلْتُهُ وفَرَزْتُه، ومَيَّزَهُ: فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ. لسان العرب ٥/٥٥،٥/٤١٢ وسمّي تمييزًا وتفسيرًا لأنّ "المراد به رفع الإبهام وإزالة اللّبس؛ وذلك نحو: أنْ تخبِر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردّد المخاطَب فيها، فتنبّهه على المراد بالنّصّ على أحد محتملاته تبيينًا للغرض". شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٧٣

(٣) المرجع السابق ٢/ ١٧٢

وسمى تمييز العدد (تبيّن العدد) نقله سيبويه بقوله: " وسألته (يعني الخليل) عن قوله: وهو الراعي: من الطويل [١]

فأومـــأْتُ إيـــماء خَفِّيـــا لحبـــترٍ ولله عَيْنَـــا حبـــترٍ أَيُّـــما فَتَـــى

فقال: أيما تكون صفة للنكرة، وحالا للمعرفة، وتكون استفهاماً مبنيا عليها ومبنية على غيرها، ولا تكون لتبيين العدد[٢] أي لا تقع تمييزا للعدد.

وقد زعم بعض الباحثين[٣] أن سيبويه لم يستعمل التفسير مقابل التمييز، وليس الأمر كما زعم فسيبويه يقول: " وإذا قلت: كم عبد الله ماكثٌ، فكم أيامٌ وعبد الله فاعلٌ. وإذا قلت: كم عبد الله عندك، فكم ظرفٌ من الأيام، وليس يكون عبد الله تفسيرا للأيام لأنه ليس منها. والتفسير[٤]: كم يوما عبد الله ماكثٌ، أو كم شهرا عبد الله عندك[٥]

وقد ورد عند المبرد في قوله: " وكما امتنعت من أن تقول: (عشرو درهم) للفصل بين التفسير والملك إذا قلت:(عشرو زيد)، امتنعت في قولك:(أنت

---

(١) البيت من جملة أبيات للراعي النميري قالها وقد نزل به أضياف، ولم يجد قرى فأشار إلى غلامه فنحر ناقة من رواحلها، فلما جاءته إبله عوض صاحب الناقة.وأومأت: أشرت إشارة خفية.حبتر: اسم غلام الشاعر، وهو ابن أخته،والبيت في الديوان تحقيق راينهرت فايبرت ـ بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨٠م صـ ٣، وخزانة الأدب ٩/ ٣٧٠، ٣٧١؛ والكتاب ٢/ ١٨٠؛ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/ ٣٩٤ وشرح الكافية الشافية ١/ ٢٨٧

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٠، ١٨١

(٣) الباحث، عبد الوهاب الغامدي في رسالته (المصطلحات والأصول النحوية في إيضاح الوقف والابتداء للأنباري) صـ ٨٣

(٤) يقصد التمييز.

(٥) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٩، ١٦٠، وينظر: المقتضب ٢٨/٣، والأصول ١ / ٢٢٥.

أفرههم عبدا) من الإضافة لأنّك إذا قلت: (أنت أفرههم عبدا)، فإنّما عنيت مالك العبد. (١)

واستعمل سيبويه مصطلح التبيين، حيث قال عند شرحه قول الشاعر:(٢)

يَـا صـاحِ يَـا ذَا الـضامِرُ العَـنْسِ
والرَّحْـلِ ذي الأنـساع والحِلْـسِ

" وإذا قلت الضامرُ فقد عمّمت، وإذا قلت العنس فقد اختصصتَ شيئا من سببه كما اختصصت ما كان منه، وكأن العنسَ شيءٌ منه، فصار هذا تبيينا لموضع ما ذكرتَ كما صار الدرهمُ يبيَّن به(٣) مم العشرون، حين قلت: عشرون درهما. (٤)

وسماه أيضا: " باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة وذلك قولك: هذا راقودٌ خَلاّ، وعليه نِحيٌ سَمناً "(٥)

(١) المقتضب للمبرد ٣/ ٢٨ وينظر الأصول ١ / ٢٢٥
(٢) البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٦/ ٢١٠، ٢١٢، ٢١٣؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢٠١/٢ والكتاب ٢/ ١٩٠؛ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٣٧، والأصول في النحو ١/ ٣٣، والمقتضب ٤/ ٢٢٣، والضامر: قليل اللحم، والعنس: الناقة الشديدة. والرحل: كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع، ومركب للبعير، والحلس: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله.
(٣) يميز به.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩١
(٥) المرجع السابق ٢ / ١١٧

أما لفظ (التمييز) بمفهومه الاصطلاحي، فقد عرفه البصريون بعد سيبويه، فالمبرد قد جمع الأقوال المتفرقة فيما يتعلق بالتمييز، وعقد لها بابا سماه (باب التبيين والتمييز) (١)

وقد تردد الخوارزمي بين ألفاظ (التمييز والتفسير والمميز) فحد التمييز بقوله: " التمييز رفع الإبهام في مفرد أو جملة بالنص على أحد محتملاته " (٢)

وعلل لعدم جواز تقديم تمييز النسبة على عامله قائلا: " لأن المميز في هذه الأفعال فاعل من حيث المعنى، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير فكذلك هذا " (٣)

وقال موضحا جهة الاتفاق بين فاعل (نعم) ومجرور (رب) المضمر: " فإذا قلت: نعم رجلا زيد فزيد مرفوع على انه هو المخصوص بالمدح، وفاعله مضمر تفسره هذه النكرة الظاهرة (رجلا)... فذلك الضمير المستكن في (نعم) مثل هذا الضمير البارز في ربه رجلا، من حيث إنه مبهم ومفتقر إلى التفسير لا من حيث التنكير " (٤)

(١) المقتضب للمبرد ٢٦/٣ وينظر الأصول لابن السراج ١/ ٢٢٧.
(٢) التخمير ١ / ٤٤٨،وما بعدها، وينظر ٢ / ١٦٨، وينظر شروح سقط الزند ٤٤، ٤٥، ٩٢، ٥٥٠، ٧٣٨، ١١٨٧،١١٨٢.
(٣) التخمير ١ / ٤٥١
(٤) المرجع السابق ١٦٩/٢.

أي أن فاعل (نعم) المضمر، والضمير المجرور محلا بـ (رب) يفسر بنكرة منصوبة على التمييز، وكذلك الضمير المجرور محلا بـ (رب) يفسر بنكرة منصوبة على التمييز.

وقال أيضا: " اعلم أن رب تستعمل على ثلاث جهات:...، الثانية أن تدخل على مضمر مفسر بمنصوب كما في نعم رجلا زيد " (١)

والمشهور عند الفراء والكوفيين استعمال (التفسير) مقابل (التمييز)، قال الفراء عند توجيه قوله تعالى: {فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا} (٢): "نصبت الذهب لأنه مفسر لا يأتي مثله إلا نكرة، فخرج نصبه كنصب قولك:عندي عشرون درهما، ولك خيرهما كبشا. ومثله قوله (٣) {أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا} (٤) ثم شرح ذلك قائلا: " وإنما ينصب على خروجه من المقدار الَّذِي تراه قد ذكر قبله، مثل ملء الأرض، أو عدل ذلك، فالعدل مقدار معروف، وملء الأرض مقدار معروف، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شيء له قدر كقولك: عندى قدر قفيز دقيقا، وقدر حملةٍ تبنا، وقدر رطلين عسلا، فهذه مقادير معروفة يخرج الَّذِي بعدها مفسرا لأنك ترى التفسير خارجا من الوصف يدل على جنس المقدار من أي شيء هُوَ كما أنك إذا قلت: عندي عشرون فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره، وجهل

(١) التخمير ٤ / ٢٠.
(٢) سورة آل عمران: ٩١.
(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٥
(٤) سورة المائدة: من الآية ٩٥.

جنسه وبقي تفسيره، فصار هذا مفسرا عَنْهُ، فلذلك نصب.ولو رفعته على الاستئناف لجاز كما تقول: عندي عشرون، ثُمَّ تقول بعد: رجال، كذلك لو قلت: ملء الأرض، ثُمَّ قلت: ذهب، تخبر على غير اتصال.(١)

وقال مثل ذلك عند توجيه قوله تعالى : (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)(٢) " المعنى- والله أعلم- : فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء. فنقل الفعل من الأنفس إليهن فخرجت النفس مفسّرة كما قالوا: أنت حسن وجها(٣)

وقال أبو بكر الأنباري: " والوقف على قوله (فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً) الوقف على شيء منه قبيح ؛ لأن النفس تنصب على التفسير "(٤)

وقد أطلق الفراء التفسير مقابل (البدل)، حيث قال عند توجيه قوله تعالى : {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ }(٥): إن شئت جعلت الْجِنَّ تفسيرًا للشركاء(٦)

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٢٦
(٢) سورة النساء: ٤.
(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٦ وينظر مجالس ثعلب ٢٦٥، ٤٢٤، ٤٢٥
(٤) إيضاح الوقف والابتداء ١٣١، ١٣٢.
(٥) سورة الأنعام: ١٠٠
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٨

واستعمله أيضا بمعنى المفعول لأجله [١] حيث قال عند إعراب قول الله تعالى { يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ} [٢] : " فنصب (حَذَرَ) على غير وقوعٍ من الفعل عليه لم ترد يجعلونها حذرا ، إنما هو كقولك : أعطيتك خَوْفًا وفَرَقًا ، فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه على التفسير ليس بالفعل " [٣]

ووافقه الأنباري حيث قال: والوقف على قوله: {مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا} [٤] حسن غير تام ؛ لأن قوله (حسدا من عند أنفسهم) منصوب على التفسير عن الأول " [٥]

نخلص إلى أن التفسير والتمييز والمميز والتبيين أسماء مترادفة، وحقيقته اللغوية فصل شيء عن شيء [٦].

---

(١) قد يكون ذلك أخذا من كلام سيبويه، حيث علل لانتصاب المفعول لأجله بقوله: هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم فى قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً.وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان. قال الشاعر، هو حاتِم بن عبد الله " الطائىّ:

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادَّخارَه وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

هذا كلُّه يَنتصب لأنَّه مفعول له الكتاب لسيبويه ١ / ٣٦٧ ـ ٣٦٩

(٢) سورة البقرة: ١٩

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٤٨

(٤) سورة البقرة: ١٠٩

(٥) إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٨.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ـ أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ الثانية، ١٤٠٥ ١ / ١٩٣، ١٩٤.

ولكن إذا كان التمييز في الأعداد فالأفضل في الاستعمال مصطلح التمييز، وهو المشهور في الدرس النحوي.(١)

التوكيد /التكرير: (٢)

مصطلح التوكيد مصطلح قديم في الدرس النحوي، نقله سيبويه عن أستاذه الخليل مرادفا للتكرير حيث قال: " باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة... وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة....وقال بعض ولدِ جرير:

يــا زيــدَ زيــدَ الــيَعْمَلاتِ الــذَّبَّلِ(٣)

وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا.(٤)

(١) ينظر: اللمحة البدرية ٢ / ١٨٥.

(٢) (التَّوْكِيدُ) لُغَةٌ فِي التَّأْكِيدِ وَقَدْ (وَكَّدَ) الشَّيْءَ وَأَكَّدَهُ بِمَعْنًى. وَالْوَاوُ أَفْصَحُ وَكَذَا (أَوْكَدَهُ) و(آكَدَهُ إِيكَادًا) فِيهِمَا. وهو إتباع الاسم اسماً ويعرب بإعرابه.والمراد به نفي الشك، والتبعيض. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ١١/ ٧٢٧٣

(٣) من الرجز، نسبه سيبويه لبعض ولد جرير، ينظر: الكتاب ٢/ ٢٠٦، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٤٦/١ والمقتضب ٤/ ٢٣٠ وشرح التصريح على التوضيح ٢١٧/٢ ولسان العرب (عمل)، واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبّل: الضامرة.

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٦،٢٠٥ وينظر: معاني القران للزجاج ٣ / ١٧٩.

وقد عبر عنه باصطلاحات أخرى، فسماه: تكريرا ونعتا وصفة، فعبر بالتكرير حيث قال: " باب يكرر فيه الاسم في حال الإضافة ويكون الأول بمنزلة الآخر [١] ومثل له بنحو: يا زيدَ زيدَ عمرٍو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدَنا.

ثم قال: " وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا، فلما كرروا الاسمَ توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا.[٢]

وقال أيضا: " وتقول: أنت أنت، تكررها، كما تقول للرجل أنت وتسكت، على حد قولك: قال الناس زيد. وعلى هذا الحد تقول: قد جُرِّبْتَ فكنتَ كنت، إذا كررتها توكيدا [٣]

وظاهر هذا يفيد أن (زيدا) في نحو (يا زيد زيد عمرو) مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني توكيد للأول وتكرير، وعليه فليس التكرير عند سيبويه مصطلحا بمعنى التوكيد، وإنما ورد عنده التعبير بالتكرير لشرح التوكيد اللفظي، وأنه عبارة عن تكرير اللفظ مرة ثانية، بدليل أنه عبر بالتوكيد في قوله: (ثم كرروا الاسم توكيدا) وقال أيضا: " و قلت: أيهما عندك عندك، لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد. [٤]

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٠٥
(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٠٦
(٣) المرجع السابق ٢/ ٣٦٠
(٤) المرجع السابق ٣/ ١٧٢، وينظر: معاني القران للأخفش ١ / ٢٠٧، ٢ / ٤٨٠، والمقتضب ٢/٥٢٧، والأصول ٢ / ١٩، ٢٠.

وقد استعمل التكرير مقابل التوكيد المعنوي حيث قال: " وتقول: مررت بزيدٍ ابن عمروٍ، إذا لم تجعل الابن وصفاً، ولكنَّك تجعله بدلاً أو تكريرا كأجمعين(١)

وسماه نعتا حينما تحدث عن توكيد الضمير المتصل بالمنفصل حيث قال: "فإن نعته حسن أن يشركه المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ، وقال الله عز وجل: {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ }(٢) و {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} (٣). وذلك أنك لما وصفتَه حسن الكلام حيث طوله وأكده(٤)

وسمى التوكيد المعنوي صفة في قوله: وأمَّا كلُّهم وجميعُهم وأَجمعون وعامَّتُهم وأنفسُهم فلا يكنَّ أبدا إلاّ صفةً. (٥)

وقال أيضا: " وإن شئت قلت: قد وليتَ عملا فكنتَ أنت إياك، وقد جرّبتُك فوجدتُك أنت إياك، جعلتَ أنت صفة وجعلت إياك بمنزلة الظريف إذا قلت: فوجدتُك أنت الظريف(٦)، والصفة أو النعت بمعناهما الاصطلاحي يضيفان مزيدا من التحقيق والتشديد والوضوح على معنى الجملة، فكل صفة

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠٨
(٢) سورة المائدة: ٢٤.
(٣) سورة البقرة: ٣٥.
(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٧٨
(٥) المرجع السابق ١/ ٣٧٧
(٦) المرجع السابق ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠ وينظر: ٣٧٩/٢، ٢ /٣٨١. بهذا يعد سيبويه أول من استعمل الصفة والنعت بمعنى التوكيد ينظر: تطور المصطلح النحوي البصري. يحيى عطية عبابنة. عالم الكتب الحديثة. اربد. الأولى ٢٠٠٦. صـ ١٨٠.

توكيد، ولكن ليس كل توكيد صفة، وإنما يقبل هذا المصطلح .الصفة أو النعت .في مرحلة الدراسات الأولى. (١)

وقد زعم بعض الباحثين أن سيبويه قد أطلق لفظ (التخصيص) مقابل التوكيد، وذلك أخذا من قوله: " واعلم أن رُوَيْداً تَلحقها الكافُ وهى فى موضع افعل، وذلك كقولك: رويدك زيداً، ورويد كم زيدا...وإنَّما جاءت هذه الكافُ توكيداً وتخصيصا(٢)

وليس الأمر كما زعم، فالتوكيد هنا لغوي، والكاف في (رويدك) لتوكيد المخاطب المتنبه لما يلقى عليه، فالأصل ألا تلحق الكاف، ولكنها زيدت لتأكيد التنبيه، والتوكيد بخلاف التخصيص، فالكاف هنا تخصص المخاطب دون غيره من المضمرين، وليست للتوكيد كما زعم، يؤكد ذلك قول سيبويه: "وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ(٣)

كما أن مفهوم التخصيص يناقض التوكيد، فالتوكيد يفهم فيه من الأول ما يفهم من الثاني، ولكن يكرر للتقرير والتثبيت، أما التخصيص فيفهم منه أن ما قبله فيه تعميم يراد تخصيصه وتحديده.

كما زعم الباحث نفسه أن سيبويه قد أطلق لفظ (البدل) أيضا مقابل التوكيد، أخذا من قوله في (باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعا)...فهذه الأسماء

(١) ينظر: تطور المصطلح النحوي صـ ١٨١.
(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٢٤٤،١/ ٢٤٥
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٤٤

المبهمة إذا فسرتها تصير بمنزلة أى، كأنك إذا أردت أن تفسرها لم يجزْ لك أن تقف عليها وإنما قلت: يا هذا ذا الجمة، لأن ذا الجمة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنما يكون بدلا أو عطفا على الاسم إذا أردت أن تؤكد"(١)

والأمر بخلافه فمراد سيبويه بذكر التوكيد هنا التماثل في المعنى بين الجملتين، (ياهذا ذا الجمة، يا هؤلاء أجمعون) يؤكد ذلك قوله: " كقولك: يا هؤلاء أجمعون، وإنما أكدت حين وقفتَ على الاسم. (٢) فالكاف بمعنى (مثل) للتشبيه.

وقد استعمل الخوارزمي مصطلح التأكيد، وذكر الغرض منه في قوله: " التأكيد لدفع التهمة، ألا ترى أنك إذا قلت (جاءني الخليفة) خفت أن يتهمك السامع بأن بالغت أو سهوت، أو نسيت أو كذبت، فأتبعته بقولك (نفسه) دفعا للتهمة " (٣)

واستعمل التكرير بمعنى التوكيد اللفظي حيث قال: " ضربت زيدا زيدا تكرير في الاسم، وضربت ضربت زيدا تكرير في الفعل، وإن إن زيدا تكرير في الحرف، وجاءني زيد جاءني زيد تكرير في الجملة " (٤)

والكوفيون لا يختلفون مع البصريين في التعبير بمصطلحي التوكيد والتكرير، قال الفراء: " العرب لا تَجمع اسمين قد كُنِّيَ عنهما لَيْسَ بينهما شيء

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٨٩
(٢) المرجع السابق ٢/ ١٩٠
(٣) التخمير ٢ / ٧٨، وينظر: ٢ / ٨٠ وما بعدها.
(٤) التخمير ٢ / ٧٩ وينظر: شروح سقط الزند ١٤١٥.

إلّا أن ينووا التكرير وإفهام المكلّم فإذا أرادوا ذلك قالوا: أنت أنت فعلت، وهو هو أخذها. ولا يَجوز أن نَجعل الآخرة تَوكيدًا للأولى، لأن لفظهما واحد. ولكنهم إذا وصلوا الأول بناصب أو خافض أو رافع أدخلوا لَهُ اسمه فكان توكيدًا. (١)

كما أطلق الفراء مصطلح (التكرير) على التوكيد اللفظي عند توجيه قراءة أُبيّ في قوله تعالى {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ}(٢) حيث قال: ويكون فِي قراءة أُبَيّ أن تجعل (أَن) التي فِي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هي (أن) التي فِي قوله (أَنْ لا تَعْلُوا عَلَى) كأنها فِي المعنى. ألقي إليّ أن لا تعلوا عليّ. فلمّا وُضعت فِي (بسم الله) كُرِّرت عَلَى موضعها فِي (أَنْ لا تَعْلُوا) كما قَالَ الله {أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ} (٣) فأنكم مكررة ومعناها واحد(٤)

ولهذا المصطلح (التكرير) مدلول آخر عند الفراء حيث أطلقه مريدا به (البدل) عند إعراب قوله تعالى: {بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا} (٥) قال:

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٥.وينظر: مجالس ثعلب ٥٩٢، ١٣٣، ٥٧٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١٢٤، ٣٤٧.
(٢) سورة النمل:الآيتان ٣٠، ٣١.
(٣) سورة المؤمنون: من الآية ٣٥.
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩٢ وقد تبعه ثعلب في تسمية التوكيد اللفظي (تكريرا) حيث جاء في المجالس: " أتيتك يوم يوم قلت كذا، ويوم ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمت. قال: هذا تكرير لا وقت. مجالس ثعلب صـ ٥٣٣.
(٥) سورة البقرة: من الآية ٩٠.

(أن يكفروا) في موضع خفض ورفع، فأما الخفض فأن ترده على الهاء التي فِي (به) على التكرير على كلامين كأنك قلت: اشتروا أنفسهم بالكفر[١]

فالمصدر المؤول من أن والفعل في محل جر بدل من الهاء في (به) والبدل على نية تكرار العامل.

وقال أيضا عند توجيه قوله تعالى: {إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} [٢] مكسورتانِ أعني إنّ وإنّ. ولو فُتحتا جَميعًا كان جائزا، على قولك: أُلقِيَ إليّ أَنَّهُ من سُلَيْمَان وأنه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فموضعهما رفع عَلَى التكرير[٣] عَلَى الكتاب " [٤]

ومن التعبيرات الأخرى عند الفراء مصطلح (التشديد) الذي استعمله بمعنى التوكيد، وذلك عند توجيه قوله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ}[٥] : "فإذا رفعت أحدهما بالآخر، كقولك الأول السابق، وإن شئت جعلت الثانية تشديدًا للأولى " [٦]

نخلص إلى أن النحاة يكادون يجمعون على استعمال مصطلح التوكيد، وأن هذا المصطلح قد قام في الغالب على المعنى اللغوي، حتى عبر بعضهم بأكثر من تعبير، لأن هذه المصطلحات: (الصفة والنعت والتكرير والتشديد

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٥٦
(٢) سورة النمل: ٣٠.
(٣) أي البدل
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٩١ وينظر: ١ / ١٢٢، ١ /٧، ١ /٢٣٠.
(٥) سورة الواقعة: ١٠
(٦) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٢٢ وينظر: ١/ ١٧٧، ١٢٢/٣

والتوكيد) بينها سمات مشتركة [١] قد تكون السبب الذي دفع المتقدمين إلى التعبير بها توسعا

العطف / النسق: [٢]

اشتهر في كتب المتأخرين أن (النسق) من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم، قال ابن يعيش: " ويسمى عطفا بحرف، ويسمى نسقا، فالعطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين " [٣]، والحق أن

(١) من هذه السمات: (أ) التأكيد بمنزلة الصفة، لأنه تابع ليس في تقدير جملتين بوجه فأشبه الصفة، فكما لا توصف النكرة بما توصف به المعرفة كذلك لا تؤكد النكرة بما تؤكد به المعرفة (ب) التأكيد يشبه النعت في انه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن ينوى بالأول الطرح، فكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة، فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأشياء، (ج) التشديد لغة خلاف التخفيف، وهو بمعنى التقوية، وجاء في معنى التوكيد: التقوية والشدة. ينظر: شرح الجمل ١١٩/١، واللسان (وكد)

(٢) العطف في اللغة الميل والانثناء، وعَطَفَه عَطْفاً وعُطُوْفاً: أمَالَه وثَنَاه. وعَطَفَ على ذي رَحِمِه وتَعَطَّفَ عليه. وهو عَطُوْف وعَطَاف، وعِطْفا كل شَيْ: جَانِباه من لَدُنْ رأسِه إلى وَرِكِه، وعطف فلان: مال.وعطفت الوسادة: ثنيتها.وعطفا كل شيء: جانباه.. والنسق: ما كان على نظام واحد عام في الأشياء.وحرُوفُ العطفِ يسمِّيها النحويونَ حرُوفَ النسَق لِأَن الشَّيْء إِذا عطَفْتَه على شَيْء صارَ نظاماً وَاحِدًا. والشِّرْكَةُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لَا يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا. وَيُقَالُ: شَارَكْتُ فُلَانًا فِي الشَّيْءِ، إِذَا صِرْتَ شَرِيكَهُ. وَأَشْرَكْتُ فُلَانًا، إِذَا جَعَلْتَهُ شَرِيكًا لَكَ. مقاييس اللغة ٣/ ٢٦٥، لسان العرب ٤٤٨/١٠، كتاب العين ٥/ ٨١، وتهذيب اللغة ٨/ ٣١٣

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٤، ٨ / ٨٨، وينظر المساعد ٢ / ٤٤١، والتصريح ٢ / ١٣٤، وهمع الهوامع ٢ / ١٢٨.

خلفا قد روى عن الخليل أنه سمى العطف نسقا، وحروف العطف حروف النسق، في قصيدته في النحو: (١)

انسق وصل بالواو قولك كله وبلا وثم وأو فليست تصعب
الفاء ناسقة كذلك عندنا وسبيلها رحب المذاهب مشعب

وقد استعمله بعض متقدمي البصريين، فزاوج ابن السراج بين لفظ (نسق وعطف) حبث قال: " واعلم: أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض فإن وجدت ذلك في كلام فقد أُخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرٌو ولا زيدٌ، الواو نَسقٌ و"لا" توكيد للنفي، وكذلك قولك: والله لا فعلتُ ثم والله لا فعلتُ، ثم نَسق والواو قَسمٌ، وحروف العطف لا يفرق(٢)

ومصطلح العطف (٣) قديم عند البصريين، حيث جاء في الكتاب " قال الخليل: إذا قلت يا هذا وأنت تريد أن تقف عليه ثم تؤكده باسم يكونُ عطفا

(١) ينظر: مقدمة في النحو صـ ٨٥، ٨٦، والمتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي صـ ٧.
(٢) الأصول في النحو ٢/ ٥٩
(٣) سُمّي هذا القبيل عطفًا؛ لأن الثاني مَثْنيّ إلى الأوّل، ومحمول عليه في إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين، وهو من قولهم: "ثَغْرٌ نَسَقٌ"، إذا كانت أسنانه مستوية، وكلامٌ نَسَقٌ إذا كان على نظام واحد. فلمّا شارك الثاني الأوّلَ وساواه في إعرابه، سمي نسقًا شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٣ وينظر: المساعد ٢ / ٤٤١، والتصريح ١٣٤/٢.

عليه...،فتُجري ما يكون عطفا على الاسم مُجرى ما يكون وصفا، نحو قولك: يا زيدُ الطويلُ ويا زيدُ الطويلَ. (١)

وقد سمى حروفه حروف العطف حيث قال: " ألا ترى أنَّك تقول: والله لأفعلنَّ ووالله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء"(٢)

وعبر عن المعطوف والمعطوف عليه (بضم أحد الاسمين إلى الآخر)، فقال عند التفريق بين واو القسم وواو العطف، في قوله عز وجل {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى}(٣): " الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيدٍ وعمروٍ، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألا ترى أنَّك تقول: والله لأفعلنَّ ووالله لأفعلن، فتدخل واو العطف عليها كما تدخلها على الباء والتاء ". (٤)

أي أن الواو الأولى حرف قسم، وأن الواوين الآخرين للإشراك والعطف.

وقد أخذه عنه سيبويه فعبر بالمعطوف في قوله: " وتقول فيما يكون معطوفاً على الاسم المضمَرِ في النّية وما يكون صفة له في النّية، كما تقول في

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ١٩٢
(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠١
(٣) سورة الليل: ١ ـ ٣
(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٥٠١

المظَهر.أَمّا المعطوف فكقولك: رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ الله، كأَنَّك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ الله [١]

كما أطلق عليه (الشريك والشركة) في قوله: " واعلم أن المعرفة والنكرة في باب الشريك والبدل سواء " وقال: " واعلم أن المنصوب والمرفوع في الشركة والبدل كالمجرور [٢]، وأطلق عليه الاشتراك، حيث قال: " هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن، فالحروف التي تشرك: الواو والفاء..." [٣]، وسمى حروفه حروف العطف[٤] وحروف الإشراك [٥]، والحروف التي تشرك. [٦]

ولعل الذي دفع سيبويه لهذه المصطلحات أن حروف العطف تفيد معنى الإشراك في اللفظ والمعنى، أو اللفظ دون المعنى، وزعم عبد السلام هارون أن سيبويه استعمل المضموم [٧] بمعنى المعطوف، وذلك أخذا من قول سيبويه: باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطول وآخر الاسمين

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٤٦
(٢) المرجع السابق ١ / ٤٤١
(٣) المرجع السابق ٢ / ٣٨١، ٣ / ٥٢، وينظر ٢ /٥٩.
(٤) المرجع السابق ١/ ٤٣٧
(٥) المرجع السابق ٢/ ٥٩
(٦) المرجع السابق ٣/ ٥٢
(٧) ذكر في فهارس الكتاب عبارة: " التعبير عن المعطوف بالمضموم) وكأنه يقصد أن سيبويه قد استعمل اصطلاح المضموم وهو يريد المعطوف. ينظر:فهرس الكتاب ٥ /٣٢٨

مضموم إلى الأول بالواو، وذلك قولك: واثلاثة وثلاثيناه.وإن لم تندب قلت: يا ثلاثة وثلاثين، كأنك قلت يا ضاربا رجلا. (١)

والذي يبدو أنه لا يريد بالمضموم المعطوف، فقد قال في تتمة كلامه: وليس هذا بمنزلة قولك يا زيدُ وعمرو، لأنك حين قلت يا زيدُ وعمرو جمعت بين اسمين كلُ واحد منهما مفرد يُتوهّم على حياله، وإذا قلت يا ثلاثة وثلاثين فلم تُفرد الثلاثة من الثلاثين لتُتوهّم على حيالها، ولا الثلاثين من الثلاثة(٢)

والعطف مرادف الاشتراك عند الخوارزمي، حيث قال: " العطف بعمومه يفيد الاشتراك في الإعراب، وأما الاشتراك في المعنى فذاك للعطف بخصوصه " (٣)

فالعطف بنوعيه (البيان و النسق) يفيد الاشتراك في اللفظ، أما العطف بالحرف خاصة فيفيد(٤) الاشتراك في اللفظ والمعنى.

وقال أيضا مبينا حكم العطف على الضمير المتصل: " وأما متصله فالبتة لا يكون معطوفا لعدم الإمكان، ولكنه يعطف عليه بشرط، وذلك أن يؤكد

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٢٨
(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٢٨
(٣) التخمير١٢٧/٢.وينظر: شروح سقط الزند صـ٤٩٤،٥٠٢،٥٠٥، ٥١٧، ١٠٥٤، ١٠٧٠، ١٠٨١، ١١٢٤.
(٤) يرى الخوارزمي أنه ليس في حروف العطف ما يوجب المشاركة بين الثاني والأول سوى (الواو والفاء وثم) وأنها كالأصول.التخمير ٤ / ٧٦.

بالمنفصل، تقول: ذهبت أنت وزيد...والعطف على المتصل المنصوب يجوز ، وذلك ضربتك وزيدا " (١)

فالضمير المتصل المرفوع محلا لا يجوز دون توكيده بالمنفصل، أما العطف على المنصوب محلا نحو الكاف في ضربتك فجائز من غير تأكيد، وإن أكدته كان أحسن.

وقد بين حقيقة العطف بقوله: " العطف في الكلمة المختلفة نظير التثنية في الأسماء المتفقة " (٢)

وقد تردد التعبير بمصطلح (النسق) كثيرا عند الكوفيين، من ذلك قول الفراء: " قُمتُ ففَعَلْت، لا يقولون: قمت فعلت، ولا قلت قال، حَتَّى يقولوا: قُلْتُ فقال، وَقُمْتُ فقام لأنها نَسَقٌ وليست باستفهام يوقف عليه(٣)

وقال ثعلب: " إذا وقع النسق والقطع والحال والاستثناء بين الفعل وصلته كان صواباً(٤)، وقوله: " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده، ولكنه يجعل منه قطعاً(٥)

ومع ذلك فإن الفراء لا يهجر المصطلح البصري (العطف)، حيث جمع بينه وبين النسق، لمعنى واحد عند توجيه قوله تعالى {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ

(١) ينظر: التخمير ٢ / ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠.
(٢) المرجع السابق ٤، ٧٥.
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٤، وينظر: ٣٧٢/١.
(٤) مجالس ثعلب ١٤٦
(٥) المرجع السابق ١ / ٣٢٤

جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ} [١]: خفض الْحَسَن (ويعلم الصابرين) يريد الجزم. والقراء بعد تنصبه. وهو الَّذِي يسميه النحويون الصرف كقولك: (لم آته وأكرمه إلا استخف بي) والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثُمَّ أو الفاء أو أو، وفي أوله جحد أو استفهام، ثُمَّ ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكر فِي العطف، فذلك الصرف. ويجوز فِيهِ الاتباع لأنه نسق فِي اللفظ " [٢]

وقال عند توجيه قوله تعالى{وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ}[٣]: إن شئت جعلت فَتَكُونا جوابا نصبا، وإن شِئتَ عطفتَه على أول الكلام فكان جزْما [٤]

وعند إعراب قوله تعالى: {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}[٥]، ومثله قوله: ": إن شئت جعلت وَتَكْتُمُوا فِي موضع جزم تريد به: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق، فتُلقي لا لمجيئها فِي أول الكلام. وفي قراءة أَبي:(ولا تكونوا أوّل كافر به وتشتروا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلا) فهذا دليلٌ على أن الجزم فى قوله: (وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ) مستقيم صوابٌ...، وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ[٦] المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف " [٧]

(١) سورة آل عمران: ١٤٢
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٣٥
(٣) سورة البقرة: ٣٥.
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦ وينظر ١ / ٢١٣.
(٥) سورة البقرة: ٤٢
(٦) يقصد الفعل المضارع.
(٧) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣

وأطلق لفظ الرد [١] مقابل النسق عند توجيه قوله تعالى: " {كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ} [٢]: وَذِكْرى لِلْمُؤْمِنِينَ فِي موضع نصب ورفع. إن شئت رفعتها على (الردّ) على الكتاب كأنك قلت: كتاب حقّ وذكرى للمؤمنين والنصبُ يُرَاد به: لتنذر وتذكّر به المؤمنين. [٣] يقصد الرفع عطفا على الكتاب.

وقد أفاد المتأخرون من مصطلحي (العطف والنسق) في استعمالهم، (عطف النسق) أو (المعطوف عطف النسق) [٤]، وقد قدر لمصطلح (عطف النسق) أن يسود عند البيئة النحوية في مراحلها المختلفة، حتى قال الخوارزمي صاحب مفاتيح العلوم أن " العطف هو النسق وحروفه عشرة: الواو والفاء وثم واو وأم ولا وبل ولكن وأما " [٥]

نخلص إلى أن مصطلحات (النسق والاشتراك والشركة) كلها مترادفات لغوية، وفيها مناسبة للموضوع، فالنسق في اللغة فيه دلالة على المساواة، وهذه الأحرف (حروف العطف) تدخل نوعا من الشركة والتنسيق على ما دخلت عليه دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى بعطف البيان، وقد استحسن الدكتور مهدي المخزومي لفظ (النسق) حين وصفه بأنه أدق من المصطلح

(١) الرد صرف الشيء ورفعه. لسان العرب (رد)
(٢) سورة الأعراف: ٢.
(٣) معاني القران للفراء ١/ ٣٧٠ وينظر ١٢٤/١، ٦٥/٢.
(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١١٩٨، وشرح عمدة الحافظ ٦٠٦.
(٥) مفاتيح العلوم صـ ٧٣

البصري ؛ لاختصاره، وغنائه عن التخصيص والتقييد " [١] كما أن هذا المصطلح ومصطلح الشركة أيضا فيهما مناسبة للموضوع، فالنسق في اللغة فيه دلالة على المساواة وهذه الأحرف تدخل نوعا من الشركة والتنسيق على ما دخلت عليه، دون أن ينصرف الذهن إلى التابع المسمى بـ (عطف البيان)

(١) مدرسة الكوفة صـ ٣١٥، وينظر: النحو الكوفي في شرح السبع الطوال صـ ٦٥.

الفصل / العماد: (١)

الفصل أحد الروابط التي تربط المبتدأ في الجملة الاسمية بخبره، ويذكر إعلاما بأن المبتدأ يكون مقصورا على خبره، وأن هذا الخبر مقصور عليه دون غيره. (٢) يقول ابن يعيش: " ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً (٣)

مصطلح الفصل قديم عند البصريين، فقد روى سيبويه عن أبي عمرو موقفه من ضمير الفصل، حيث رأى أن يكون الضمير مبتدأ وما بعده خبرا، فقد كان يقول: " إن كان لهو العاقل، وعليه قول قيس بن ذريح: (٤)

---

(١) الفصل في اللغة القطع، وهو بَوْنُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ. والفَصْل مِنَ الْجَسَدِ: مَوْضِعُ المَفْصِلِ، وَبَيْنَ كُلِّ فَصْلَيْن وَصْل. لسان العرب ١١/ ٥٢١، والعماد هو الضمير اللاغي الذي يتوسط بين المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، واسم إن وخبرها، ومفعولي ظن " مدرسة الكوفة صـ ٣١٢. قال الرضي: " الكوفيون يسمونه عمادا؛ لكونه حافظا لما بعده، حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط " شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢ / ٢٤.

(٢) أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ـ محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (٥٠٥هـ) تحقيق: عبد القادر أحمد عطا. دار الفضيلة صـ ٤٩ والفصل لا يقع إلا بين جزئي الجملة، ولا يقو بين الحال وذي الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم، وقد حكى الأخفش دخول الفصل بين الحال وذي الحال نحو (جاءني زيد هو ضاحكا) ينظر: البحر المحيط ٥ / ٤٧، ورصف المباني. أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق احمد محمد الخراط. مجمع اللغة العربية بدمشق صـ ١٣٠، وهمع الهوامع ١ / ٦٧.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٢٨

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٩٣ والبيت من الطويل لقيس بن ذريح في ديوانه تحقيق عبد الرحمن المصطاوي ـ دار المعرفة. بيروت/لبنان ـ الثانية ٢٠٠٤م صـ ٧٦؛ وينظر:الجمل في النحو صـ ١٩٠ والمقتضب ٤/ ١٠٥وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٣٢

تُبَكّـي عـلى لُبنـى وأنـتَ تركتَهـا وكنـتَ عليهـا بـالمَلا أنـتَ أقـدرُ

ولكـن مـذهب الخليـل وسـيبويه أن يكـون الفـصل فـيما لا يـتم الكـلام إلا بـما بعـدها، نحـو (كـان زيـد هـو أخـاك، وأن يكـون مـا بعـدها معرفـة أو مـا أشـبهها، جـاء في الكتـاب " قـال الخليـل: والله إنـه لعظـيمٌ جعلهـم هـو فـصلا في المعرفـة وتـصييرهم إياهـا بمنزلـة مـا إذا كانـت مـا لغـوا، لأن (هـو) بمنزلـة أبـوه، ولكـنهم جعلوهـا في ذلـك الموضـع لغـوا كـما جعلـوا مـا في بعض المواضع بمنزلة ليس. (١)

وقـد عقـد سـيبويه بابـا سـماه (بـاب مـا يكـون فيـه هـو وأنـت وأنـا ونحـن وأخـواتهن فـصلا) (٢) تحـدث فيـه عـن أحكـام هـذا الـضمير، وأشـار إلى أن مـا كـان فـصلا فإنـه لا يغـير مـا بعـده عـن حالـه التـي كـان عليهـا قبـل أن يـذكر، وضرب عـلى ذلـك الأمثلـة بقولـه: "واعلـم أن مـا كـان فـصلا لا يغـير مـا بعـده عـن حالـه التـي كـان عليهـا قبـل أن يُـذكر، وذلـك قولـك: حسبتُ زيدا هو خيرا منك، وكان عبد الله هو الظريف. (٣)

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٩٧
(٢) المرجع السابق ١ / ٣٩٤.
(٣) المرجع السابق ٢/ ٣٩٠، وكان هذا الضمير في مثل هذه الامثلة فصلا، ولم يكن توكيدا للظاهر قبله، لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر كما أقرّ النحويون.

أما الكوفيون فيستعملون مصطلح (العماد) [١] مقابل (الفصل) ، من ذلك قول الفراء في معرض تعليقه على قوله تعالى: {وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ } [٢]: "إن شئت جعلت (هو) عمادا ، ورفعت الإخراج بـ (محرم) "[٣]

وقال أيضا عن (هو) من قوله تعالى {إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ} [٤]: " فى (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسمًا رفعت الحق بهو. وإن جعلتها عمادًا بِمنزلة الصلة نصبت الحق[٥]

فالفراء يقول (عمادا) بمنزلة الصلة، وهو يريد إن جعلتها زائدة أو حشوا ؛ لأن الصلة بمعنى الزيادة والحشو عنده [٦]، فهو يرى أن العماد لم يوضع على أن يكون لنصب أو لرفع أو لخفض، وإنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل. [٧]

(١) أدخلوا العمادَ ليفرقوا بين الفعل والنعت؛ لأنك لو قلت: زيدٌ العاقل لأشبه النعت، فإذا قلت: زيدٌ هو العاقل قطعت (هو) عن توهم النعتِ.الأصول في النحو ٢/ ١٢٥ وفائدة هذا المصطلح الاختصاص، ورفع توهم الصفة، فمن ثم لا يجامعه.

(٢) سورة البقرة: ٨٥

(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٥١، وينظر ١ / ٢٤٩، ٢١٣/٢، ٣ / ٣٧.

(٤) سورة الأنفال: ٣٢.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٠٩

(٦) المرجع السابق ١/ ٥٨

(٧) ينظر: المرجع السابق ١/ ٥١

وكذلك ابن النحاس يرى أن حكم العماد والفصل حكم الزائد، ففي قول الله عز وجل {أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }[١]، يقول: هُمُ ابتداء ثان الْمُفْلِحُونَ خبر الثاني والثاني وخبره خبر الأول، ويجوز أن يكون (هم) زيادة، يسميها البصريون فاصلة ويسميها الكوفيون عمادا "[٢]

وقد مال الخوارزمي إلى استعمال مصطلح الفصل حيث قال عند بيان بعض شروطه: " فإن كانا جميعا نكرتين، أو كان أحدهما معرفة والآخر نكرة لا يشبه المعرفة لم يصلح وقوع الفصل بينهما "[٣]، وكذلك قوله: " فلك أن تأتي بالفصل في هذا فتقول: كأن زيدا هو القائمة جاريته "[٤]

وقد علل له بقوله: " هذا الضمير يسميه البصريون فصلا، لفصله بين الخبر والصفة [٥]، فهذا التفسير يعتمد على المعنى، وقيل سمي بذلك لأنه فصل بين المبتدأ والخبر [٦]، وهذا تفسير شكلي، وعلل لمصطلح العماد بأن المبتدأ يتقوى به، ويعتمد عليه [٧]

(١) سورة الأعراف من الآية ١٥٧.
(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٧ وينظر المقتضب ٤ / ١٠٣
(٣) التخمير ٢ / ١٦٤، ١٦٥.
(٤) المرجع السابق ٢ /١٦٥.
(٥) التخمير ٢ / ١٦٢، ١٦٤.
(٦) أي يحسم الأمر فيهما.
(٧) التخمير ٢ / ١٦٢، ١٦٤، وينظر شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢ /٢٤، ٤٥٦.

وقال في موضع آخر: " وذكر هذا الضمير المسمى بالفصل والعماد ابن السراج وقال هو ملغي من الإعراب " (١)

وبعض الكوفيين يسميه (دعامة) (٢)؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى به ويؤكده، والتأكيد من فوائد مجيئه، وبعض المتأخرين (٣) يسميه صفة، ويصفه بأنه مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ. (٤)

ولكن مصطلح العماد لم يكن وقفا على الضمير المرفوع المنفصل عند الكوفيين، فقد ذهب بعضهم إلى أن الكاف في (إياك) مضمر، وأن (إيا) عماد، وقد رد ابن الأنباري زعمهم هذا معللا بأن الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه، وأن (إيا) اسم مضمر، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب. (٥)

نخلص إلى أن تسمية هذا المصطلح فصلا أو عمادا تعتمد على الغرض منه، وقيمته في الاستعمال، ولكن تسميته (ضمير الفصل) أولى ؛ لأن الفصل

(١) التخمير ٢ / ١٦٤. وقوله (ملغي من الإعراب) أي لا موضع له من الإعراب عند البصريين. ينظر: الكتاب ٢ / ٨٧، ٣٩٧. والمقتضب ٤ / ١٠٣، ١٠٥. وقد نسب إلى الكوفيين أن له موضعا من الإعراب، فإما أن يكون تابعا لما قبله في إعرابه أو تابعا لما بعده. ينظر: الإنصاف صـ ٧٠٦/٢.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ـ دار الفكر – دمشق ـ السادسة، ١٩٨٥صـ ٦٤٥

(٣) الكافية صـ ٣٣، وينظر همع الهوامع ١ / ٢٢٧، ودور اللهجة في التقعيد النحوي ٤٤/١.

(٤) الكافية صـ ٣٣

(٥) أسرار العربية ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ـ دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ الأولى ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م صـ ٣٤٢.

أخص، إذ كل ما وضع للفصل كتاء التأنيث والإعراب قد اعتمد به على المراد منه، وليس كل ما يعتمد عليه في شيء يكون فصلا، ألا ترى أن زيدا من (زيد قائم) معتمد عليه في المراد به، ولم يفصل شيئا من شيء، ثم إن الأخص يكون مشتملا عليه الأعم ضرورة عدم تحقيق الأخص بدون الأعم، وتسمية أهل البصرة له فصلا أقرب إلى الاصطلاح، لأن الشيء يسمى باسم معناه "[١]

الشأن / المجهول: [٢]

يتقدم قبل الجملة ضمير غائب يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا، على حسب العوامل نحو (هو زيد قائم)، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم. [٣] ومنه قوله تعلى: { إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ

(١) تعليق الفرائد ١ / ١٢٨، ١٢٩. ويرى بعض الباحثين أن تسميته (عمادا) أصرح في التعبير عن قيمة هذا الضمير في الاستعمال. ينظر: الضمائر في اللغة العربية. د.محمد عبد الله جبر الأولى ـ ١٩٨٣ صـ ١٣٧.

(٢) الشأن في اللغة: "ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسره دلالته، وتوضح المراد منه، ومعناها معناه".وإنما سمي ضمير الشأن لأنه يرمز للشأن، أي: للحال المراد الكلام عنها، والتي سيدور الحديث فيها بعده مباشرة. وهذه التسمية أشهر تسمياته، كما يسمى: "ضمير القصة"، لأنه يشير إلى القصة "أي: المسألة التي سيتناولها الكلام. " ويسمى أيضًا: ضمير الأمر، وضمير الحديث؛ لأنه يرمز إلى الأمر الهام الذى يجيء بعده، والذى هو موضوع الكلام والحديث المتأخر عنه. النحو الوافي. ١/ ٢٥٢

(٣) الكافية صـ ٣٤، وينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/ ٢٢٠ وقد اتفق أكثر النحاة على أن هذا الضمير اسم معرب حسب العوامل الداخلة عليه، ولكن =

عَلَيْهِ الْجَنَّةَ } [١]

وهو وسيلة [٢] لإدخال إن وأخواتها على الجملة الفعلية، وقد تنبه إلى ذلك الفراء حين سمى هذا الضمير عمادا، وبين أن وظيفته تتمثل في تمكين (إن وأمثالها من الدخول على الأفعال، وأن هذا الضمير يشبه في هذه الحالة (ما) الزائدة التي تقع بعد أمثال (إن) فيأتي بعدها جملة فعلية نحو (إنما قام زيد) [٣]

=ابن الطراوة يرى أن هذا الضمير حرف ينظر: همع الهوامع ١ / ٢٣٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٧٦.

(١) سورة المائدة: ٧٢.

(٢) لهذا الضمير فوائد عند النحاة منها: الإيجاز والاختصار، ويشترك فيه مع باقي الضمائر، ومنها تعظيم الأمر وتفخيمه، وذلك ناتج لما تشتمل عليه الجملة المفسرة من شيء يراد الاعتناء به، قال ابن يعيش: " وعادةُ العرب أن تُصدِّر قبل الجملة بضمير مرفوع، ويقع بعده جملةٌ تُفسِّره، وتكون في موضع الخبر عن ذلك المضمر، نحوَ قولك: "هو زيد قائمٌ"، أي: الأمرُ زيدٌ قائمٌ. وإنما يفعلون ذلك عند تفخيم الأمر وتعظيمه. وأكثرُ ما يقع ذلك في الخُطَب والمَواعظ؛ لِما فيها من الوعد والوعيد، ثمّ تدخل العواملُ على تلك القضيّة.شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٣٤٩ وينظر النحو الوافي ١/ ٢٥٠.

ويرى البلاغيون أن سر التعبير به هو الإيهام أولا، ثم التفسير ثانيا، ليتمكن المعنى في ذهن السامع يقول القزويني: فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرًا لعقبى الكلام: كيف تكون، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن، وهو السر في التزام تقديم الشأن أو القصة، قال الله تعالى: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ } سورة الإخلاص: ١، وقال: {إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ} سورة المؤمنون: ١١٧. " الإيضاح في علوم البلاغة ـ محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي(٧٣٩هـ). دار إحياء العلوم ـ بيروت. الرابعة، ١٩٩٨م ٢/ ٨٢

(٣) معاني القران للفراء ١ / ١٦٣، ٣/ ٢٩٩ وقد تنبه المستشرق (برجستراسر) إلى هذه الفائدة حيث قال: " وفائدة هذا التركيب انه يمكن الناطق من إدخال (إن وأن) على الجملة الفعلية نحو (لا يفلح الظالمون)، فهذا مما يشهد بمزية العربية = =شهادة مبينة، فغيرها من اللغات قد يقدم أمثال (إن) على الجمل الفعلية، وإن كان

واشتهر بين المتأخرين أن هذا الضمير يسمى ضمير الشأن عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين [١]، لكن البصريين المتقدمين لم يستعملوا لفظ الشأن بمعناه العرفي، وإنما أطلقوا على هذا الضمير اصطلاحات أخرى منها: القصة والحديث، والأمر والخبر [٢]

وقد تنبه الخليل إلى فائدة هذا الضمير. وإن لم يصرح بلفظه. حيث روى عنه سيبويه قوله: " وقال: إن فيها كان زيد ، على قولك: إنه فيها كان زيدٌ ، وإلا فإنه لا يجوز أن تحمل الكلام على إن. [٣]

أي لا يجوز وقوع الجملة بعد إن إلا بتقدير ضمير الشأن

وقال سيبويه موضحا الحكم الإعرابي لهذا الضمير والجملة بعده: "ومما يضمر لأنه يفسره ما بعده ولا يكون في موضعه مظهرٌ قول العرب: إنه كِرامٌ قومُك، وإنه ذاهبةٌ أمتُك. فالهاء إضمارُ الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء، كأنه في التقدير – وإن كان لا يُتكلم به – قال: إن الأمر ذاهبةٌ أمتُك وفاعلةٌ فلانة، فصار هذا الكلام كله خبرا للأمر، فكذلك ما بعد هذا في موضع خبره. [٤]

موضعها الأصلي أول الجملة الاسمية فقط، وهي مع ذلك اخترعت وسيلة لقلب الجملة الفعلية اسمية بغير تغيير تركيبها لكي يمكن إلحاق (إن) وأخواتها بالجملة الفعلية بواسطة لا مباشرة " ينظر التطور النحوي للغة العربية. برجستراسر. تعليق د. احمد عبد التواب مكتبة الخانجي الثانية ١٩٩٤. صـ ١٣٩، ١٤٠.

(١) ينظر: المفصل صـ ٣٩، وتسهيل الفوائد صـ ٢٨، وهمع الهوامع ١ / ٢٧٢.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ١/ ١٢٠

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٥٣ وينظر: ٣ /٧٣.

(٤) المرجع السابق ٢/ ١٧٦

وقال ابن السراج: " فإن أضمرت في (كان) [١] الأمر أو الحديث أو القصة وما أشبه ذلك وهو الذي يقال له: المجهول. كان ذلك المضمر اسم "كان" وكانت هذه الجملة خبرها، فعلى ذلك يجوز، كان زيدًا الحمى تأخذ "[٢]

وقال في موضع آخر" وتقول: ظننته زيدٌ قائمٌ تريد ظننت الأمر والخبر وهذا الذي يسميه الكوفيون المجهول. وتقول ظننته هند قائمة فتذكر لأنك تريد الأمر والخبر وظننته تقوم هند، ويجوز في القياس: ظننتها زيد قائم، تريد: القصة. ولا أعلمه مسموعًا من العرب. [٣]

فالأحسن عنده تذكير هذا الضمير مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث. [٤]

ويبدو أن لفظ الشأن لم يعرفه متقدمي البصريين، وإنما عرفه النحاة بعد ذلك، فابن جني يقول: " وَقد يضمر فِيهَا اسْمهَا وَهُوَ ضمير الشَّأْن والْحَدِيث فَتَقَع الْجمل بعْدهَا أَخْبَارًا عَنْهَا تَقول كَانَ زيد قَائِم أَي كَانَ الشَّأْن والْحَدِيث زيد قَائِم قَالَ الشَّاعِر: [٥]

إِذا مت كَانَ النَاسُ نِصْفَانِ شامتٌ وَآخر مثنٍ بِالَّذِي كنت أصنع

(١) يعني الناقصة.
(٢) الأصول في النحو ١/ ٨٦، ١٨٣
(٣) المرجع السابق ١/ ١٨٢
(٤) ينظر: المفصل بشرح الخوارزمي ٢ / ١٦٧، وشرح الكافية الشافية ١/ ٦٥
(٥) هذا بيتٌ من الطّويل، وهو للعجير السّلوليّ في: الكتاب ٧١/١، والجمل ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٦/١، ٤/ ٣٤٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٤، ٤٠٩.

أَي كَانَ الشَّأْن والْحَدِيث النَّاس نِصْفَانِ[١]

ويكون هذا الضمير منفصلا ومتصلا مستترا أو بارزا، على حسب العوامل نحو (هو زيد قائم)، و (كان زيد قائم) و (إنّه زيد قائم). [٢]

وقد استعمل الخوارزمي مصطلح (الشأن والقصة)، حيث قال: "إذا قلت: هو الله أحد، فـ (هو) هاهنا ضمير الشأن والقصة، معناه الشأن والقصة هذه هي: إن الله أحد. [٣]

ثم قال مشترطا تقديم ضمير الشأن على الجملة المفسرة: " وضمير الشأن والقصة لا يكون إلا في أول الكلام[٤]

أما الكوفيون[٥] فيسمونه المجهول [٦]، لأنه لا يرجع على مذكور، ولم يتقدمه ما يفسره ويعود عليه، فتفسيره لا يكون إلا بعد ه ، ولو تقدم تفسيره قبله، لما احتاج إلى تفسير ، ولما سماه الكوفيون بضمير المجهول " [٧]

(١) اللمع في العربية لابن جني صـ٣٨ وينظر المفصل ١ / ١٧٣، ١٨٥، ٣٥١، وشرح الكافية الشافية ١/ ٦٥، ٢٣٣.
(٢) الكافية في علم النحو صـ ٣٤
(٣) التخمير ٢ / ٢٠١، وينظر ١٦٥.وشروح سقط الزند ٢ / ٥٥٥.
(٤) التخمير ٢ / ٢٠١، وينظر ١٦٥ وما بعدها.
(٥) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ـ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ مصر/ القاهرة ـ الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م ٤٦/١، والخصائص ٢ / ٣٩٧، وتعليق الفرائد ١ / ١٢٠، والمفصل صـ ١٧٣، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٢. ١٦٦.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٢ / ٢٧، وتعليق الفرائد ٢ / ١٢١.
(٧) الخصائص لابن حني ٢/ ١٧٠

وقد رد أحد الباحثين [١] هذا التعليل بقوله: إنه غير دقيق ؛ لأن بعض الضمائر في اللغة تعود على متأخر في اللفظ لتقدمه في الرتبة، وقد تعود على متأخر في اللفظ والرتبة، وفي هذه الأحوال جميعها لا يسمى الضمير مجهولا، ولا يتخيل فيه ذلك ؛ لأنه كما قدمنا يفسر أو يعود على مرجع يمكن أن يتمثل في كلمة واحدة

والمشهور عند الفراء إطلاق لفظ (المجهول) على هذا الضمير، حيث قال عند توجيه قوله تعالى: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً} [٢]: " ومن نصب: قَالَ كَانَ من عادة كَانَ عند العرب مرفوع ومنصوب، فأضمروا فِي كَانَ اسمًا مجهولا، وصيّروا الَّذِي بعده فعلا [٣] لذلك المجهول. وَذَلِكَ جائزٌ فِي كَانَ، وليس، ولم يزل، وَفِي أظنّ وأخواتها: أن تَقُولُ (أظنه زيد أخوك) [٤]

وقد أطلق عليه (عمادا) [٥] عند توجيه قوله تعالى {إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ} [٦]: " هَذِه الْهَاء هَاء عِمَاد. وهو اسم لا يظهر. وقد فسّر [٧]

(١) عبد الله الخثران في مصطلحات النحو الكوفي صـ ٦٧، ٦٨.
(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.
(٣) أي خبرا
(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٦١
(٥) هذا الإطلاق من الفراء رحمه الله غير مرض ؛ لأن ضمير الشأن يعود على غير مذكور في الكلام، والجملة بعده لها محل من الإعراب، وهذا بخلاف مصطلح (العماد) مقابل الفصل، فهذا في حكم الزائد، ولا تأثير له في الحكم الإعرابي.
(٦) سورة النمل: ٩.
(٧) معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٨٧، ٣/ ٢٩٩، وينظر: ١ / ١٤٨، ٢ / ٢١٢، ٢٢٨، ٣ / ١٨٥.

وقد زاوج ثعلب بين المجهول والأمر حيث قال: "قال أبو العباس: وقال أبو عثمان المازني: إذا قلت إن غداً يجئ زيد، على إضمار الأمر، وتضمر الهاء فيرجع إلى غير شئ. وقال أبو العباس: وكل هذا غلط، العرب تقول: إن فيك يرغب زيد. ولا يحتاج إلى إضمار الأمر؛ لأن المجهول لا يحذف[١]

وقد جرى بعضُ المتأخرين على المذهب الكوفي في استعمال مصطلح (المجهول)، قال القيسي: لِأَن الْمَجْهُول لَا يُفَسر إِلَّا بالجمل السالمة من حُرُوف الْخَفْض [٢]، بينما رجح الدماميني تسمية البصريين ؛ لأنهم سموه بمعناه، والكوفيون إنما سموه باعتبار وصفه. [٣]

ولا مشاحة في مأخذ التسمية فكلاهما يريد به ضميرا لا يعود على شيء تقدم عليه في الذكر، وإنما يعود على الجملة التالية له [٤]، وهذه الجملة تكون خبرا عنه وتفسيرا له. [٥] فالضمير المجهول لا يفسر إلا بجملة خبرية قد صرح بجزأيها، ويتعين إبرازه إذا كان مبتدأ أو كان اسم (ما)، وكان منصوبا في بابي إن وظن، ويستكن في بابي كان وكاد. [٦]

---

(١) مجالس ثعلب صـ ٢٧٢.
(٢) مشكل إعراب القران ١/ ١٠٥
(٣) تعليق الفرائد ٢ / ١٢٠.
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٤.
(٥) ينظر: المرجع السابق ٣ / ١١٤، وتسهيل الفوائد صـ ٢٨.
(٦) تسهيل الفوائد صـ ٢٨، ٢٩. ونسب إلى الكوفيين والأخفش أنهم يجيزون تفسيره بمفرد مرفوع نحو (كان قائما زيد، وظننته قائما عمرو، كما أجازوا أيضا تفسيره بالفعل المبني للفاعل أو المبني للمجهول، فيجوز عندهم: إنه قام زيد، وإنه ضُرب. ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٦٣٧.

اسم الفاعل / الفعل الدائم: (١)

مصطلح (اسم الفاعل) قديم لدى البصريين، ولعل أول من هيأ لظهوره عيسى بن عمر الثقفي الذي روى عنه سيبويه بيت أبي الأسود الدؤلي: (متقارب) (٢)

فَأَلْفَيْتُــــه غـــــير مـــــستعتب وَلَا ذَاكـــــــر الله إِلَّا قَلِـــــــيلا

بحذف التنوين في (ذاكر) لالتقاء الساكنين، وهو هنا ضرورة. (٣)

وعنه أيضا: روى سيبويه قول الشاعر: (٤)

هــل أنــتَ باعــثُ دينــارٍ لحاجِتنــا أو عبـدَ رب أخـا عـون بـنِ مِخـراقِ

بنصب (عبد) بالعطف على موضع دينار لا لفظه، وهنا أجري اسم الفاعل أيضا مجرى فعله (٥)، كما وضع اسم الفاعل موضع المصدر، فلذلك نصب (خارجا) من قول الفرزدق: (٦)

---

(١) اسم الفاعل: ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. الكافية في علم النحو صـ ٤٠
أو هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب، ومكرم، ومنطلق، ومستخرج، ومدحرج. ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار. المفصل في صنعة الإعراب صـ ٢٨٥

(٢) البيت من شواهد الكتاب ١/ ٨٥، وهو لأبي الأسود الدؤلي، ينظر: المقتضب ٣١٣/٢ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٢٠٢. شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٥٩.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٦٩، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٥

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ١٧١ والبيت من البسيط وقيل إنه مصنوع " ينظر: خزانة الأدب ٢١٥/٨والمقتضب ١٥١/٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥وملحق ديوان تأبط شرا وأخباره ـ تحقيق على ذو الفقار شاكر ـ دار الغرب الإسلامي ـ الأولى ١٩٨٤م صـ ٢٤٥

(٥) خزانة الأدب ٨/ ٢١٥ المقتضب ٤/ ١٥١

(٦) البيتان من (الوافر) للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٢٢٣، ٤/ ٤٦٣ ؛ والكتاب ٣٤٦/١؛ ولسان العرب ٢/ ٢٥٠ (خرج) ؛ والمقتضب ٤/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١٧٧/١.

ألم تـــرني عَاهَـــدت رَبِّي وإننـــي لبـــين رتـــاج قَـــائِما ومقـــام
عـلى قـسم لَا أشـتم الـدَّهْر مُـسلما وَلَا خَارِجـا مـــن فِي زور كَـــلاَم

نـصب (خارجـا) عـلى (الحـال)، حمـلا عـلى نفـي شيء هـو فيـه، أي لا شـاتما ولا خارجا [١]

وقد عقد سيبويه الكلام عليه في عدة مواضع من الكتاب، منها قوله في عمل اسم الفاعل: " هذا باب من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ فى المفعول فى المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا"[٢]

ومراده بالجري [٣] على الفعل انه يعمل عمله، فينصب المفعول به إن كان بمعنى المتعدي، ويرفع الفاعل إن كان بمعنى اللازم، نحو أقائم زيد.

وسماه صفة في قوله: " ومع هذا أنّك ترى الصفة تَجرى في معنى يَفْعَلُ، يعني هذا رَجلٌ ضاربٌ زيداً، وتَنْصِب كما ينصِب الفعلُ[٤]

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٣٤٦ المقتضب ٣/ ٢٦٩، ٤/ ٣١٣، شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠خزانة الأدب ٤/ ٤٦٥
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٦٤، وينظر ١٦٥، ١٨١وما بعدها.
(٣) الجري في كتب النحو يراد به معان منها الصفة، سواء ذكر معها الموصوف أم لم يذكر، ومنها كون الصفة مترتبة على الموصوف، كقولهم فعيل بمعنى مفعول، مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، ومنها أيضا كون الصفة موازنة للفعل المضارع لفظا أو معنى (وهو المراد هنا) ينظر التخمير ٣ / ٩٩، ٢ /٨٩.
(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ٢١

وقد بين شرط عمله بألا يكون ماضيا في قوله: " وممّا لا يكون فيه إلا الرفعُ قوله : أَعبدُ الله أنت الضاربُه ؛ لأنّك إنما تريد معنَى أنت الذى ضَرَبَه. وهذا لا يجرى مجرى يَفْعَلُ. (١)

وقد أطلقه سيبويه على (خبر كان) الناقصة وأخواتها ، حيث قال في باب (الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ): " وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك ، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى. (٢)

وقد استعمله الخوارزمي حيث قال في عمل اسم الفاعل: " اسم الفاعل لا يعمل لذاته، بل بواسطة مشابهة المضارع " (٣)، وفصل القول في ذلك حيث قال " اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل ؛ لأنه يشبه المضارع صورة ومعنى، وإنما يشبه معنى إذا أريد به الحال والاستقبال " (٤)

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣٠، وينظر ١ /١٧١.
(٢) المرجع السابق ١/ ٤٥ وينظر شرح التسهيل١/٣٣٧.
(٣) التخمير ٣ /١٠٠، وينظر: ٣ / ١٠٢، ١٠٩.و شروح سقط الزند١٠٨٥، ١١٩٨، ١٢١٣،١٤٤٣، ١٤٥٤، ١٤٩٦،١٥١٢.
(٤) التخمير ٣ /١٠٩

وبين شروط عمله قائلا : " اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا اعتمد على الأشياء الخمسة [١]، ومنها النفي نحو (ما ذاهب غلاماك) ف(ذاهب) اسم فاعل " [٢]

وجاء في شرحه على سقط الزند، تعليقا على قول أبي العلاء:

فلـــو أن عينـــي متّعتهـــا بنظـــرة إليـك الأمـاني مـا حلمـت بفائـل

" الفائل : هو الضعيف ، اسم فاعل من فال رأيه يفيل. [٣]

أما الكوفيون فأطلقوا مصطلح (الدائم) [٤] مقابل (اسم الفاعل)، قال الفرء ردا على الكسائي في تجويزه إدخال (أن) في (ما لك) حيث اعتبر الكسائي ذلك كقوله (وما لكم ألا تقاتلوا): " ولو كان ذلك على ما قال لجاز فِي الكلام أن تقول: مالك أن قمت، وما لك أنك قائم... لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول: منعتك أن قمت ؛ فلذلك جاءت فِي (ما لك) فِي المستقبل ولم تأت فِي دائم ولا ماض. [٥] فالذي يريده الفراء بالدائم اسم الفاعل، وبالماضي الفعل الماضي، وبالمستقبل الفعل

(١) الأشياء الخمسة هي: المبتدأ نحو (زيد منطلق غلامه)، والموصوف نحو (هذا رجل بارع أدبه، وذو الحال نحو (جاءني زيد راكبا حمارا)، والاستفهام نحو (أقائم أخواك)، والنفي في قولك (ما ذاهب غلاماك). ينظر: التخمير ٣ / ١١٠.

(٢) المرجع السابق ٣ /١١٠

(٣) شروح سقط الزند ١٠٨٥.

(٤) وذلك لدلالته على الماضي تارة، والحال والاستقبال تارة أخرى.

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٥

المضارع، وفي عطفه ماض على دائم إشارة إلى أنه كان يسمي اسم الفاعل فعلا.

وقد استعمله بمعناه اللغوي، حيث قال: " وَفِي قراءة عبد الله (كانَ لَهُ) وربّما أدخلت العرب (كَانَ) عَلَى الخبر الدائم الَّذِي لا ينقطع. ومنه قول الله فِي غير موضع {وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا }[1]، {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا } [2] فهذا دائم. [3]

وقد أطلق مصطلح (الفعل) [4] مقابل اسم الفاعل، حيث قال: " فإن قلت: فهل يجوز أن تقول: كان أخوك القاتل، فترفع لأن الفعل معرفة والاسم معرفة فترفعا للاتفاق إذا كانا معرفة كما ارتفعا للاتفاق فِي النكرة؟ [5]

وقد يعترض على الفراء في هذه التسمية بأنه اسم لدخول التنوين عليه، فإذا كان فعلا لم يكن اسما، وان كان اسما فلا ينبغي أن تسميه فعلا، ويجاب عنه بأن لفظه لفظ الأسماء، لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنه ينصب، فيقال: ضارب زيدا، فالجهة التي

(١) سورة الفرقان: ٥٤.
(٢) سورة النساء: ٩٦.
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٠٣، وقد عبر عنه بلفظ (فاعل) عند توجيه قوله تعالى: {بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ } [القيامة: ٤]. ينظر معاني القران ٣ /٢٠٨.
(٤) مصطلح (فعل) يراد به المصدر، وما أخذ منه كاسم الفاعل والمفعول المرجع السابق ١/ ٣٢،٣٣
(٥) المرجع السابق ١/ ١٨٥

هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما. (١)

وجاء في مجالس ثعلب: " والشروط كلها يتقدمها المستقبل والماضي، والدائم، وإن لا يتقدمها إلا مستقبلها. (٢)

وفي المنادى المضاف إلى ياء المتكلم يقول: " يا غلام أقبل، تسقط الياء منه، ويا ضاربي أقبل، لا تسقط الياء منه. وذلك فرق بين الاسم والفعل. (٣) فالاسم (غلام) والفعل الدائم عنده هو ضارب، وهي تصلح للماضي والحال والاستقبال

فهذا صريح في عد الكوفيين (الدائم) ثالث أقسام الفعل ؛ إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعا من المضارع، وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله (٤)، وقد وافقهم على ذلك بعض النحاة واللغويين، قال ابن فارس " الخبر ما جاز تصديق قائله أو تكذيبه ، وهو إفادة المخاطَب أمراً في ماضٍ من زمان أو مستَقبل أو دائم. نحو "قام زيد" و"يقوم زيد" و"قائم زيد".(٥)

نخلص إلى أن مصطلح (اسم الفاعل) فيه دقة واضحة ؛ وذلك لانطباق علامات الاسم الشكلية عليه، من تعريف وتنوين وإضافة ونحوها،

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ١ / ٢٦٥
(٢) المرجع السابق صـ ٢٣١، صـ ٩٧.
(٣) مجالس ثعلب صـ ٣٨٨
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٤٤ ـ ٣٠٩.
(٥) الصاحبي في فقه اللغة صـ ١٣٣، وينظر: مجالس العلماء للزجاجي صـ ٣١٨ـ ٣٤٩.

ومصطلح (الفعل) وإن كان فيه مراعاة للمعنى، حيث إنه يحتمل معنى الفعل بعنصريه الحدث والزمن، كما أنه يشبه الفعل في العمل، ولا شك أنه مفارق لغيره من الأسماء كالضمائر والجوامد، إلا أن فيه تجوزا كبيرا، فللفعل خصائص لا تنطبق عليه [١]، أما كونه (دائما) ففيه نظر إلى ناحية الدلالة الزمانية، واختلاف النحويين في عمله إذا كان ماضيا أو كان بمعنى الحال أو الاستقبال كبير " [٢]

(١) فالفعل يعمل بلا شرط أو قيد، أما اسم الفاعل فلا بد من اعتماده أو تقيده بزمن الحال أو الاستقبال إذا كان مجردا من (ال)

(٢) ينظر:شرح الكافية ٢ / ٢٠٢.

فعل الأمر:(١)

فعل الأمر ثالث أقسام الفعل عند البصريين(٢)، وهو مصطلح قديم عندهم، فقد ورد عند الخليل بالصورة التي نعرفه بها اليوم، حيث قال: " إذا قلت: إن تأتني آتك، فآتك انجزمت بإن تأتني، كما تنجزم إذا كانت جوابا للأمر حين قلت: ائتني آتك(٣)

واستعمله سيبويه في قوله: " وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب واقتُلْ واضرِبْ، ومخبراً: يَقْتُلُ (٤)، وقوله أيضا: " والوقف قولهم: اضرب في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقع المضارعة، فبعدت من المضارعة بعدكم وإذ من المتمكنة. (٥)

وقال المبرد موضحا زمن فعل الأمر: " وإِنَّما الأَمر من الْفِعْل الْمُسْتَقْبل لأَنَّك إِنَّما تأْمره بِمَا لم يَقع "(٦)

---

(١) هذا المصطلح من المصطلحات التي رفض الكوفيون التسليم بها للبصريين. والْأَمر فِي اللُّغَة اسْتِعْمَال صِيغَة دَالَّة على طلب من الْمُخَاطب على طَرِيق الاستعلاء قَالَ الشَّيْخ سعد الدّين: الْأَمر فِي عرف النُّحَاة مَا هُوَ المقرون بِاللَّامِ والصيغة الْمَخْصُوصَة . الكليات صـ ١٧٦

(٢) ولصيغة الأمر عند البصريين أسماء بحسب إضافته، فإن كان من الأعلى إلى مَن دونه، قيل له: "أمر"، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: "طلبٌ"، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: "دعاءٌ" ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٨٩

(٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٦٣

(٤) المرجع السابق ١/ ١٢

(٥) المرجع السابق ١/ ١٧

(٦) المقتضب ١/ ٨٣

وقد توسع سيبويه في استعمال هذا المصطلح فلم يخص به صيغة واحدة، حيث أطلقه وهو يريد به النهي، وذلك في قوله: " وتقول: كتبت إليه أن لا تقل ذاك، وكتبت إليه أن لا يقول ذاك وكتبت إليه أن لا تقول ذاك.فأما الجزم فعلى الأمر [١]، وأطلقه وهو يريد الإغراء وذلك في قوله: " ومن ذلك قول الشاعر، وهو المسكين: (الطويل)[٢]

أخـاكَ أَخـاكَ إنّ مَـنْ لا أخَـا لـه كـسَاعٍ إلى الهَيْجَـا بغَـيْرِ سِـلاح

كأَنّه يريد: الزَمْ أخاك.ومن ذلك قولُك: زيداً وعمرا، كأَنّك تريد: اضربّ زيداً وعمرا، كما قلتَ: زيداً وعمرا رأيتُ. [٣]

واستعمله في المضارع المجزوم بلام الأمر حيث قال: " واعلم أن هذه اللام ولا في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمنيك، وليجزك الله خيراً.واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرةً. وقال الشاعر: [٤]

مُحَمَّـدُ تَفْـدِ نفـسَكَ كـلُّ نفـسٍ إذا مـا خفـت مـن شـئ تَبـالاَ

وإنما أراد: لتفد. [٥]

(١) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٦٦
(٢) من الطويل واحد من أبيات نسبت في كتاب سيبويه ١/ ١٢٩ لمسكين الدارمي . والأغاني ٢٢٣/٢٠، وخزانة الأدب ٣/ ٦٥
(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٥٦
(٤) هذا البيت من الوافر وهو من شواهد سيبويه، ينظر: الكتاب لسيبويه٨/٣، والمقتضب ١٣٢/٢والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٣٢ ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٢٩٧وهمع الهوامع ٢/ ٥٣٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٥٣
(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ٨ وينظر: ١٠٠/٣، ٥٠٩

والذي دعا النحاة إلى عدم تقييد صيغة الأمر بالاستعلاء أن لفظ الدعاء كلفظ الأمر إلا أن الأمر لمن هو دونك، أما الدعاء فهو أن تطلب ممن أنت دونه، قال سيبويه: " واعلم أَنّ الدعاءَ بمنزلة الأمر والنهى، وإنما قيل: (دعاءٌ) لأنه استُعْظِمَ أَنْ يقال: أمرٌ أو نَهْىٌ[١]

وقد سار الخوارزمي على نهج البصريين فاعتمد (فعل الأمر) قسما ثالثا من أقسام الفعل [٢]، حيث جرى على منهج الزمخشري في تقسيم الفعل إلى ثلاثة أبواب: باب الفعل الماضي، باب الفعل المضارع، باب الفعل الأمر، فقال موضحا أصله: " مثال الأمر أبدا على طريق المضارع من الفعل الذي تصوغه منه، تفسير ذلك أنك تجد فاء الفعل وعينه فيه على ما هما عليه في المضارع، تقول: اضرب فتجد الضاد ساكنة والراء مكسورة " [٣]

ثم وضح علة كسر همزة الوصل أو ضمها في الأمر بقوله: فإن سألت الهمزة تكسر إذا كانت العين مكسورة، وتضم إذا كانت مضمومة، فكيف لم تفتح إذا كانت مفتوحة ؟ أجبت: لئلا يظن أنه مضارع موقوف عليه، فتقع اللبسة، ألا ترى أنك لو قلت حينئذ: افتح دار الأمير، لم يكن فرقا بين أن يكون هذا إخبارا وبين أن يكون أمرا [٤]

(١) المرجع السابق ١/ ١٤٢ وينظر: المقتضب ١٣٢/٢.
(٢) الفعل عند البصريين ثلاثة أقسام: ماض ومضارع وأمر.
(٣) التخمير ٣ / ٢٥٧.
(٤) المرجع السابق ٣ / ٢٥٧، ٢٥٨، وينظر: شروح سقط الزند ١١٢٤.

أما الكوفيون والأخفش من البصريين فالفعل عندهم قسمان [١] (بإسقاط الأمر) على أنه مقتطع من المضارع،قال السيوطي: " الْفِعْل ثَلاَثَة أَقسَام خلافًا للكوفيين فِي قَوْلهم قِسْمَانِ وجعلهم الْأَمر مقتطعا من الْمُضَارع[٢]

فأصل الأمر عندهم فعل مضارع، دخلت عليه لام الأمر فانجزم بها [٣] وحذفت كما يقول الأزهري [٤] حذفا مستمرا في نحو (قم) و(اقعد) والأصل: لتقم ولتقعد، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، قال العليمي: إنما تبعها حرف المضارعة دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب [٥] (الأمر) بالمضارع الذي لا قلب فيه. [٦]

وقد استعمل الفراء هذا المصطلح في المعنيين اللغوي والاصطلاحي، ولكن هذا لا يعني انه مسلم بقسمة الفعل عند البصريين، لأنه صرح أن فعل

---

(١) قسم بعض الكوفيين الفعل إلى ماض ومستقبل ودائم، وعنوا بالفعل الدائم ما عرف باسم الفاعل. ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ٣١٨، ٣٤٩. ومصطلح اسم الفاعل في هذا البحث

(٢) همع الهوامع ١/ ٣٤ وينظر الانصاف ٣ / ٥٢٤

(٣) ينظر: تفسير القرطبي ٣٥٤/٨.وقد رد ابن يعيش مزاعم الكوفيين وفند ادعاءهم، وأورد الحجج والشواهد القاطعة بفساد ما ذهبوا إليه. ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦١،٦٢/٧.

(٤) التصريح ٥٥/١، وينظر تفصيل ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م ٢ / ٤٢٧

(٥) المجزوم.

(٦) المرفوع.

الأمر معرب مجزوم بلام مقدرة، حيث قال: " وقد ذكر عَن زيد بن ثابت أنه قرأ (فبذلك فلتفرحوا) (١) ثم قال: " وقوّى قول زيد أنها فِي قراءة أُبَيّ (فبذلك فافرحوا) وهو البناء الَّذِي خُلِق للأمر إِذَا واجهتَ بِهِ أو لَمْ تواجه إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل. (٢)

فالفراء يرى أن صيغة لتفعل هي البناء الذي خلق للأمر، وأن صيغة افعل فرع على ذلك البناء، والأمر مأخوذ من المضارع، والمضارع معرب، فكذلك فعل الأمر لشبهه به، ولكن لا يدخل على الأمر ناصب ولا جازم، لعدم وجود أحرف المضارعة في أوله. (٣)

واستعمل لفظ الأمر (بمعناه الوضعي) حينما عرض لقول الله جل وعز {قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ} (٤): هذا أمر أمر اللَّه به محمدا صلى الله عليه وسلّم فقال: قل لهم لما قالوا عدوّنا جبريل(٥)

(١) تنظر: القراءة في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٣١٣/١. والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٧ البحر المحيط في التفسير ٣٦١/٩
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٦٩
(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢٢٢
(٤) سورة البقرة: ٩٧.
(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٦٣

واستعمله بمعناه الفني عند توجيه قول الله تعالى: {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ }[١] فقال: " لا تهمز فِي شيءٍ من القرآن لأنها لو همزت كانت (اسأل) بألفٍ. وإنما (ترك همزها) فِي الأمر خاصة لأنها كثيرة الدور فى الكلام فلذلك ترك همزه كما قَالُوا: كل، وخذ، فلم يهمزوا في الأمر، وهمزوه فِي النهى وما سواه.[٢]

واستعمله ثعلب حيث قال: والنون الخفيفة والثقيلة تدخل في ستة مواضع هذا أحدها، وفي الأمر، والنهى، والإستفهام، والتمني، و " إما " إذا كانت جزاء، مثل: " فإما نذهبن بك ". وهي قليلة في الأمر.[٣]

نخلص إلى أن الأمر جزء من المضارع عند الفريقين، لكنه عند الكوفيين معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، لأنه مقتطف من المضارع المجزوم بلام الأمر، وليس قسيما للماضي والمضارع، أما عند البصريين فهو مبني على السكون غير معرب، لأنه لا يوصف به، ولا يقع موقع المضارع [٤]، وهو ثالث أقسام الفعل، وهذا ما جرى عليه الخوارزمي والمتأخرون، يقول ابن يعيش: " وآخِرُها فعل الأمر الذي ليس في أوّله حرف المضارعة الذي لم يضارع الاسم ألبتّة، فبقي على أصله، ومقتضى القياس فيه السكون.[٥]

(١) سورة البقرة: ٢١١.
(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ١٢٤، ١٢٥، وينظر ١٥٦/١
(٣) مجالس ثعلب صـ ٥٥٢،٥٥١
(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ١٧.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٢٠٨، وينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤ /١١٥.

واو الصرف / المعية: (١)

المراد بواو الصرف(٢) أن الفعل كان يستحق وجها من الإعراب غير النصب فيصرف الفعل بدخول الواو عليه، وعلامة هذا الانصراف هو النصب، وذلك كقوله تعالى: {وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا} (٣) في قراءة من نصب، وكذلك قوله (ويعلم الصابرين) (٤)فقياس الأول الرفع، وقياس الثاني الجزم، فصرفت الواو الفعل إلى النصب.

وحق الفعل إذا عطف أن يعرب إعراب ما قبله حسبما يقتضيه العطف، لكن إذا كان المعنى على غير ما يقتضيه العطف، وذلك أن يجتمع الفعلان

---

(١) الصَّرْفُ في اللغة: رَدُّ الشَّيْءِ عَنْ وَجْهِهِ، صَرَفَه يَصْرِفُه صَرْفاً فانْصَرَفَ. وصَارَفَ نفْسَه عَنِ الشَّيْءِ: صَرَفَها عَنْهُ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ثُمَّ انْصَرَفُوا؛ أَي رَجَعوا عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي استمعُوا فِيهِ لسان العرب ١٨٩/٩ ،والصرف: عدم اتصال المعنى بين ما بعد الواو وما قبلها، وليس عاملا نحويا على الأصح، والمعية تقتضي التشريك والمصاحبة الحتمية، وذلك بخلاف الواو المجردة للعطف، فإنها قد تحتمل المصاحبة أحيانا.النحو الوافي ٤ /٣٨٣.

(٢) سميت (واو الصرف) لا واو العطف، كأنها إرشاد لصرف الكلام عن سنته أي أنها غير عاطفة، وقيل: لأن الكلام انصرف من معنى الشرط إلى معنى آخر. أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٩٤ وشرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٦٨/٤ وَتُسَمَّى وَاوَ الصَّرْفِ لِأَنَّهَا تَصْرِفُ الثَّانِيَ عَنْ إعْرَابِ الْأَوَّلِ ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ـ ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (٦١٠هـ) ـ دار الكتاب العربي صـ ٥٣٥، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١/ ٢٥٥

(٣) سورة الشورى: ٣٥

(٤) سورة آل عمران: ١٤٢

بالواو وفي أوله جحد أو استفهام ثم لا يحسن إعادتهما مع الثاني انتصب ما بعد الواو.

ولكن اختلفوا في ناصبه، فيرى الفراء انه منصوب على الصرف، وهذه الواو (واو الصرف)، قال عند توجيه قوله تعالى {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} [(١)] وإن شئت جعلت هذه الأحرُفَ المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقولُ النحويّون من الصَّرْف فإن قلت: وما الصّرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلامٍ فى أوّله حادثة لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصَّرْفُ، كقول الشاعر: [(٢)]

لا تَنْـهَ عَـن خلـق وَتَـأْتِي مثلـه عَـار عَلَيْـك إِذا فَعلـتَ عظِـيمُ

ألا تـرى أنـه لا يجـوز إعـادة لا فِي تـأتي مثلـه فلـذلك سُـمّي صَرْفًـا إذْ كـان مَعطوفًـا ولم يـستقم أن يُعـاد فِيـهِ الحـادث الَّـذِي قبلـه. ومثلـه مـن الأسـماء التـي نـصبتها العـربُ وهـي معطوفـة عـلى مرفـوع قـولهم: لـو تُركـت والأسـد لأكلـك، ولـو خُلِّيـت ورأيَـك لَـضَلَلْتَ: لـمَّا لم يحـسن فِي الثـاني أن

(١) سورة الأنفال: ٢٧

(٢) من شواهد سيبويه ١/ ٤٢٤، على نصب "تأتي" بإضمار أن بعد واو المعية، والتقدير: لا يكن منك نهي وإتيان، وهذا البيت مختلف في قائله، فقد نسب إلى المتوكل الكناني، ونسبه سيبويه إلى الأخطل وليس في ديوانه، ونسب إلى أبي الأسود الدؤلي وهو الصحيح. وانظر المقتضب ٢/ ٢٦، ومعاني القران للفراء ٣٤/١، وابن يعيش ٧/ ٢٤.

تقول: لو تُركت وتُرك رأيُك لضللت تهيّبوا أن يعطِفوا حرفًا لا يستَقيمُ فِيهِ ما حَدَثَ فِي الَّذِي قبله. (١)

لم يشترط الفراء مجيء الفعل بعد واو الصرف منصوبا، كما انه لم يقيده بالفعل، وإنما متى عطف فعل على فعل أو اسم، ولا تستقيم تلك الواو العاطفة أن يكون معناها للعطف فهو الصرف.

ما أطلقه الفراء قيده ابن هشام بالدخول على المضارع المنصوب، لعطفه اسم صريح أو مؤول (٢) كقول ميسون: (٣)

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِن لُبْسِ الشُّفُوفِ

أو يتقدم الواو نفي أو طلب كقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عَن خلق وَتَأْتِي مثله ... عَار عَلَيْك إِذا فعلت عَظِيم

وقد أخذت بهذا المصطلح (واو الصرف) كتب معاني الحروف، وجعلت من معاني الواو (الصرف) (٤)، واستعمله الخوارزمي بالمفهوم الاصطلاحي عند الكوفيين، حيث ذكر قوله تعالى {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ } (٥)

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣،٣٤
(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب صـ ٤٧٢
(٣) البيت من الوافر، من قصيدة قالتها ميسون بنت بحدل تشكو فيها من حياة الحاضرة.وهو في كتاب سيبويه ٤٥/٣ والمقتضب ٢٧/٢ والأصول ١٥٠/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣٧/٤، وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٣، ٥٠٤.
(٤) ينظر: حروف المعاني والصفات ـ عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)تحقيق. علي توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ الأولى، ١٩٨٤م صـ ٢٤٧
(٥) سورة البقرة: ٤٢.

قيل: يجوز في (تكتموا) النصب والجزم، ووجه النصب قائلا: " أما النصب فعلى أن الواو (واو الصرف) كما في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فلم يرد الاشتراك بين الفعلين " (١)

فالمعنى في المثال المذكور النهي عن الجمع بين الشيئين، وليس النهي عن أكل السمك وحده، أو شرب اللبن، ولو كانت الواو تعني التشريك لكان المعنى النهي عن أكل السمك وشرب اللبن على كل حال.

أما البصريون فأطلقوا على هذه الواو (واو المعية) وهي تفيد المصاحبة (٢) دون مطلق المشاركة، والمضارع بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة (٣) وجوبا لتكون مع الفعل بتأويل مصدر يحسن عطفه على مصدر متصيد من الكلام السابق، أو على الاسم الصريح.

قال سيبويه: " اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء. (٤)

ومن النصب في هذا الباب قوله عز وجل: " {وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}(٥)، وقد قرأها بعضهم: " ويعلم الصابرين "وقال

(١) التخمير ٣ / ٢٣٤-٢٣٦.
(٢) أحد معاني الواو الثلاثة فهي هنا تعطف متصاحبين فقط.
(٣) يشترط لنصب المضارع بعدها بـ (أن) مضمرة وجوبا أن تكون مسبوقة بنفي محض أو بما يلحق به.
(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤١ ٤٢ وينظر المقتضب ٢/٣٢٥-٣٢٧.
(٥) سورة آل عمران: ١٤٢

تعالى: " {وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ} (١) " إن شئت جعلت وتكتموا على النهي، وإن شئت جعلته على الواو. (٢)

مراده أنه يجوز في المضارع بعد الواو الجزم على اعتبار الواو لمجرد العطف، فالمضارع بدون فاعل بعدها معطوف على المضارع السابق المجزوم، والنهي منصب على الأمرين على سبيل التشريك، ويجوز فيما بعد الواو النصب، على اعتبار الواو للمعية الحتمية (٣)

ثم قال: ومن النصب أيضاً قوله:

لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني أَحَبُّ إليَّ مِن لُبْسِ الشُّفوفِ

لما لم يستقم أن تحمل وتقر وهو فعلٌ على لبس وهو اسمٌ، لما ضممته إلى الاسم، وجعلت أحب لهما ولم ترد قطعه، لم يكن بدٌ من إضمار أن.(٤)، فـ (أن) وما بعدها في تأويل مصدر، عطف على اسم سابق، وجعل الخبر عنهما واحدا وهو (أحبّ).

وخالفهم الرضي، حيث ذهب إلى أن الواو التي ينصب المضارع بعدها غير عاطفة (٥) فقال: " لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من أول الأمر إلى أنها ليست

(١) سورة البقرة: ٤٢
(٢) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٤
(٣) ينظر: النحو الوافي ٢/ ٣١٤
(٤) الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٥، ٤٦
(٥) والذي عليه أكثر النحاة أن هذه الواو عاطفة.ينظر: اللمع في العربية ١/ ١٢٩، ومغني اللبيب ٤٧٢

للعطف، فهي، إذن، إما واو الحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية،فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا" (١)

وعلل لعدم جعلها عاطفة قائلا: " ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع "(٢)

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٤/ ٦٧، ٦٨
(٢) المرجع السابق ٤/ ٦٨

المضارع / المستقبل: (١)

ظهر مصطلح المضارع عند سيبويه، واستعمله جميع نحاة البصرة (٢) حيث قال سيبويه: " والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم " (٣)

وقد زعم بعض الباحثين (٤) أن سيبويه لم يوقع اصطلاح المضارعة صراحة على هذا النوع من الأفعال، وأن اصطلاح المضارعة الوارد عنده هو

---

(١) المستقبل: ما يترقب وجوده بعد الزمن الحاضر سمي به لأن الزمان يستقبله. التوقيف على مهمات التعاريف صـ ٣٠٥، قال أبو حيان: المضارعة في اللغة المشابهة، يقال: فلان يضارع الأسد أي يشابهه، والمشابه: الاسم، سمي مضارعا كأنه وضع معه ضرعا واحدا، فالمضارعة من لفظ الضرع التذييل والتكميل ٢١/١ المُضارِعُ مِنَ الأَفعال: مَا أَشبه الأَسماء وَهُوَ الْفِعْلُ الْآتِي وَالْحَاضِرُ لسان العرب ٢٢٣/٨ وإنما سمي مضارعا لمشابهته للاسم، ولهذا أعرب واستحق التقديم في الذكر على أخويه. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٥٢، والفعل المضارع يشبه الاسم من أوجه:أحدها ـ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في كثير من المواقع، فيقع خَبَراً، وصِفةً، وصِلَةً، وحالاً، والثاني: أن الفعل يحتاج إلى الإعراب لتمييز المعاني كالاسم، والثالث: أنَّ الفعل المضارع أشبه الاسم في الإبهام والتَّخصِيص، والرابع: دخول لام الابتداء على الفعل المضارع كما تدخل على الاسم، والخامس: جريان الفعل المضارع واسم الفاعل معاً في الحَرَكات والسَّكَنات وعدد الحروف. ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢ /٢٠، وعلل النحو لابن الوراق ١٤٣/١.

(٢) تطور المصطلح النحوي صـ ٣٧.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤ وينظر ٢١/١، ٢٠، ١٧، ١٦، ١٦٤، ١٦٨، ١٨٤، ١٧١، ١٨٩

(٤) ينظر: المصطلح النحوي ـ عوض القوزي صـ ١١٣.

الاصطلاح اللغوي لا الفني للكلمة، معتمدا في ذلك على ما جاء في الكتاب من مثل قول سيبويه عن سبب إعراب الفعل: " جاز لهم فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم [١]

وليس الأمر كما زعم، فسيبويه. وتبعه البصريون. كما أطلقه على المعنى اللغوي أطلقه كذلك على هذا اللون من الأفعال بالصورة التي نعرفه عليها اليوم، في مواضع من الكتاب [٢]

من ذلك قوله: والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنّه ليس في الأسماء جزم[٣]

ومثله قوله: " واعلم أن ما ضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجرَى لفظُه مُجرى ما يَستثقِلون ومنعوه ما يكون لَما يَستخفُّونَ " [٤]، وقوله أيضا: " هذا باب من اسم الفاعل الذى " جَرَى مَجرى الفِعل المضارعِ فى المفعول فى المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت فى يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا " [٥]

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٠، ١/ ١٦
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤ وينظر: ١٦/١، ٢٠،١٧،١٨٤،١٧١،١٦٨،١٦٤،٢١، ١٨٩
(٣) المرجع السابق ١/ ١٤
(٤) المرجع السابق ١/ ٢١
(٥) المرجع السابق ١/ ١٦٤، كما سماه أيضا الفعل الذي لم تمضه. ينظر: الكتاب ١٧٢/١

وقد بين حمله على اسم الفاعل في الإعراب بقوله: " إنما أُجْرِيَ مُجرى الفِعل المضارِع له، كما أَشبَهه الفعلُ المضارعُ فى الإِعراب، فكلٌّ واحد منهما داخل على صاحبه " (١)

ومثل ذلك قول المبرد: " والمُعْرَب الاِسْم المتمكن وَالْفِعْل الْمُضَارع(٢)

والمضارع عند سيبويه يدل على الحال والاستقبال (٣)، فُهم ذلك من قوله عند بيان علة إعرابه: " وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة" (٤)

أي أن الفعل المضارع من حيث دلالته على الحال أو الاستقبال قد يكون موضع تردد في قبول مضمونه على وجه الشك، فجيء باللام لأداء هذا المعنى

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٧١

(٢) المقتضب ١/ ٣ وينظر ١ / ٧٢، ٨٨، ٩٨ والأصول في النحو ٢٧/١، ٤٨، ٤٩ وغيرها.

(٣) وكما اختلف الكوفيون والبصريون في دلالة هذا المصطلح كذالك اختلفوا في علة إعرابه، فقال البصريون: إعراب الأفعال المضارعة لمشابهتها الاسم في عدة أوجه، أما الكوفيون فذهبوا إلى أن المستقبل معرب لأنه دخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة " ينظر: أسرار العربية صـ ٤٩، والإنصاف ٢ / ٥٤٩، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٠٢. الإنصاف ٢ / ٥٤٩.

(٤) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤، ٣ / ١١٥، وينظر في علة إعراب المضارع ورفعه ٣/٩-١١.

؛ لأن دلالة المضارع عليه من حيث دلالته على المستقبل غير وافية به، وكذلك الحال في دخول السين أو سوف عليه، فهما يخصصان مدلوله بالاستقبال دون الحال، فيشبه الاسم النكرة بعد تعريفه باللام المعرفة.

وقال في تعريف الفعل: " وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع " [١] أي جعلت تلك الأمثلة لتكون: (فعل) للماضي، و(يفعل) للواقع في الحال أو غير الواقع في الحال، وإنما هو خبر عما سيكون، و(افعل) للأمر.

ومثل ذلك قول المبرد: " يصلح لوقتين: لما أنت فيه، ولما لم يقع " [٢] وقال ابن السراج: " ولا دليل في لفظه على أي الزمانين تريد.... " [٣]

وقد تردد الخوارزمي بين ألفاظ(المضارع والمستقبل والاستقبال) للتعبير عن هذا المقصد النحوي حيث قال: " الفعل المضارع يشبه المنكر من اسم الجنس " [٤]

ثم قال: " إذا قلت إنه ليحزنني، فهو للحال، كما لو قلت: زيد سيقوم، وسوف يقوم، كان للاستقبال " [٥]

---

(١) المرجع السابق ١/ ١٢
(٢) المقتضب هامش ١ / ٣٠١.
(٣) الأصول ١ / ٣٩.
(٤) التخمير:٣/ ٢١٢. ٣/ ١٠٠، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩.
(٥) التخمير: ٣ /٢١١، وينظر: ٤ /١٣٥

فاحتمال المضارع للحال والاستقبال عنده يدعو إلى القول بإبهامه كما هو الحال في اسم الجنس الذي لا يتخصص إلا بالألف واللام أو الإضافة، ولكي يخلص الفعل لأحد الزمانين فلا بد من وجود قرينة تدل على ذلك (١)

وقال الخوارزمي عند حديثه عن إضافة (إذا) في قوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى} (٢): " في الآية اللغتان، لأنه أضيف إلى الماضي والمستقبل "(٣)

وقال في إعمال اسم الفاعل " اسم الفاعل لا يعمل لذاته، بل بواسطة مشابهته المضارع، فيلزم ضرورة أن لا يكون مضافا، إذ الفعل غير مضاف، بخلاف المصدر فإنه يعمل لذاته " (٤)

وأما الكوفيون والنحاس (٥) من البصريين فقد استعملوا مصطلح(المستقبل) في مقابل (المضارع) إشارة إلى الدلالة الزمانية، قال الفراء في معرض حديثه عن قول الله تعالى: {فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ} (٦): " يقول القائل: إنما (تَقْتُلُونَ) للمستقبل فكيف قال: (مِنْ

(١) ينظر: رصف المباني صـ ٤٧، ٤٨، وتسهيل الفوائد صـ ٤، ٥.
(٢) سورة الليل: ١، ٢
(٣) التخمير: ٢/٢٧٥.
(٤) المرجع السابق:٣/ ١٠٠، ١/ ٢٠٣
(٥) ينظر: إعراب القران للنحاس ٢ / ١، ١٢١،١٢٣،٥، ١٤٩،١٤٣،٤١ ،١٨٩، ٣٢٨.
(٦) سورة البقرة: ٩١.

قَبْـلُ) ؟ ونحـن لا نجيـز فِي الكـلام أَنَـا أضربـك أمـس، وذلـك جـائز إذا أردت بتفعلون الماضي.[١]

وقال ثعلب: وقال أبو العباس: فاعلت وفعللت وأفعلت، كله يجيء بالضم في الاستقبال، فيقولون أفعل ويفعل فيحذفون الهمز استثقالاً[٢]

وقال أيضا: قال: وفتحت مستقبلات وضع يضع، ووهب يهب وأشباهها، لأنها من حروف الحلق[٣]

وقد عبر الفراء عنه أيضا بصيغة (يفعل) [٤] حيث قال في قول الشاعر: [٥]

فَيُـذْرِكَ مِـنْ أُخْـرى الْقَطَـاةِ فَتَزْلِـقُ

" وجـاز في قولـه:فَيُـذْرِكَ مِـنْ أُخْـرى الْقَطَـاةِ فَتَزْلِـقُ لان الـذي قبـل الفـاء يفعـل والـذي بعـدها يفعـل، وهـذا مـشاكل بعـضه لـبعض لأنـه فعـل

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٦٠ وينظر: ١ / ١٧٥، ولعل الفراء مسبوق في استعمال هذا المصطلح بما روى عن الكسائي أنّه إِذا قَالَ: (إِذا) مُنوَّنة، إِذا خلت بِالْفِعْلِ الَّذِي فِي أَوله أَحد حُرُوف الِاسْتِقْبَال نَصَبَتْه، تَقول مِن ذَلِك: إِذا أُكْرِمَك. تهذيب اللغة باب الذال والميم ١٥/ ٣٩ لسان العرب(ظا) ١٥/ ٤٦٣

(٢) مجالس ثعلب صـ ٣٩

(٣) المرجع السابق صـ ٣٦٠

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٨/١، ٦٦، ١٣٣، ١٣٤.

(٥) عجز بيت وصدره (فقلتُ له صوِّب ولا تجهدنَّه) وهو لعمرو بن عمار الطائي في الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠١ وهو بدون نسبة في المقتضب ٢/ ٢٣

مستقبل فيصلح أن يقع على أخره ما يقع على أوله، وعلى أوله ما يقع على أخره لأنه فعل مستقبل[١]

وقد اعتمد بعض العلماء تسمية الكوفيين (المستقبل) كالزجاجي الذي يقسم الفعل إلى ماض ومستقبل [٢]، وكذلك ابن السكيت الذي يقول: " واعلم أن كل فعل كان ماضيه على فَعِلَ مكسور العين، فإن مستقبله يأتي بفتح العين، نحو عَلِم يَعْلَمُ، وكَبِر يَكْبَرُ...ومن الفعل المعتل ما جاء ماضيه ومستقبله بالكسر: وَمِق يَمِق، ووَفِق يَفِق " [٣]

ودلالة هذا المصطلح عند الكوفيين الاستقبال دون الحال، قال النحاس: "والكوفيون يقولون: يكون مستقبلا لأن هذه الزوائد إنما جيء بها علامة للاستقبال " [٤]

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨
(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو صـ ٨٦،٨٧.
(٣) ينظر: إصلاح المنطق ـ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) تحقيق محمد مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م صـ ١٦٠ وقد استعمل ابن السكيت لفظ (الغابر) بمعنى الباقي في قوله: "ويقال: قد أَغْبَرَ في طلب الحاجة، إذا جَدَّ في طلبها، وقد أَغْبَرَ، إذا أثار الغبار، وقد غَبَر يَغْبُرُ، إذا بَقِي، والغابر: الباقي. إصلاح المنطق صـ ١٨٤
(٤) إعراب القران ٢ / ٢٢٨.

وقد خالفهم ابن الطراوة في ذلك، حيث ذهب إلى أنه لا يكون إلا للحال، واستدل على ذلك بأن العرب لا تخبر بالمستقبل عن المبتدأ إلا إذا كان عاما أو مؤكدا، كقول لبيد بن ربيعة العامري: (١)

وكـلُّ أنـاسٍ سـوفَ تـدخلُ بيـنهم دُوَيْهِيَـةٌ تَـصْفَرُّ منهـا الأنامِـلُ

نخلص إلى أن إطلاق لفظ المضارع (٢) فيه مراعاة للناحية الشكلية للفظ، وهو المشهور لدى النحاة (٣)، ومصطلح (المستقبل) فيه مراعاة للناحية الدلالية للفظ، فحروف المضارعة زيدت فيه للدلالة على الاستقبال.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ٢٨. والبيت من الطّويل، وهو للبيد بن ربيعة.والشّاهدُ فيه: (دويهيّة) حيث إنّ التّصغير يفيد التّعظيم والتّهويل؛ وهو مذهب الكوفيّين. يُنظر هذا البيتُ في: جمهرة اللّغة (خوخ) ٢٣٢/١ - وفيه (خُوَيْخِيَّة) بدل (دويهيّة) ومعناها الدّاهية -، وديوان المعاني ١١٨/١، والإنصاف ١٣٩/١، و شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥، والهمع ١٣٠/٦، والأشمونيّ ١٥٧/٤، وخزانة الأدب ١٥٩/٦

(٢) استحسن بعض الباحثين إطلاق مصطلح الفعل الحاضر على المضارع، لعدة اعتبارات، ينظر: النحو الكوفي في شرح القصائد السبع د محمد شيبة صـ ٥٠.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق ١ / ١٤٤، والخصائص ١ / ٦٤، ١١٤،١٣٧، والكافية في النحو ١ / ٤٤، ٤٦، ٥٥.

الخاتمة

لقد أسفر البحث في المصطلح النحوي عن عدة نتائج يتضمنها البيان الآتي:

• أثبتت القراءة النظرية للمصطلح النحوي عن ثراء المصطلح، واشتماله على العديد من الظواهر الفنية، كتعليل التسمية والمشترك اللفظي، وإبراز علاقة المصطلح بمفهوم الباب، ومدى دقته في الدلالة عليه أو عدم دقته، والتثبت من بعض الأشياء التي أثبت البحث عدم صحتها.

• لم يصرح المتقدمون أحيانا بالمصطلح المشهور لدى المتأخرين، ولكن قد يوجد في كلامهم ما ينبه المتأخرين عليه، من ذلك مصطلح (النافية للجنس) فأغلب الظن أن المتأخرين أخذوه من قول المبرد رحمه الله: " إذا قلت: لا رجل في الدار، لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره " [(١)]، وقد استعمل بعض متقدمي البصريين بعض المصطلحات بمعناها الفني، ولم ينص عليها سيبويه، كما في مصطلحات (المكنى والمفعول المطلق، الخفض، والتبيين والتمييز)

• عادة ما ينسب المصطلح في كتب النحو إلى الفرقة التي كثر استعمالها له، دون أن يعني ذلك اقتصارها عليه، أو عدم استعمالها للمصطلح المناظر، وذلك كما في نسبة المصطلحات (النعت، الكناية، النسق، الجاري وغير الجاري) إلى الكوفيين، في مقابل نسبة (الصفة والضمير والعطف والمنصرف وغير المنصرف) إلى البصريين، وقد كشفت الدراسة استعمال الفريقين كلا المصطلحين

(١) المقتضب ٤/٥٧١.

• قد يستعمل النحوي مصطلحا غير الذي اشتهر به، في موضع معين، لغرض إزالة الإبهام، كما فعل الفراء عند إطلاق مصطلح الخروج في مقابل القطع أو الحال، لئلا يتوهم القارئ انه منصوب بفعل محذوف

• جاء التعليل لكثير من المصطلحات على أيدي المتأخرين، ولم يكن للمتقدمين كبير جهود فيها ؛ نظرا لانشغالهم بجوهر القضية، ولكن هذا لا يعني عدم استفادة المتأخرين من جهود أسلافهم في هذا المجال، بما أعطوا من توجيهات، كما أفاد المتأخرون من بعض المصطلحات التي اختلف فيها كالعطف والنسق، حيث جمعوا بينهما، وأطلقوا عليه (عطف النسق)، ثم ساد المصطلح في الدرس النحوي.

• اتبع الخوارزمي الطريقة التعليمية التي تعتمد على الحوار وعلى البسط والإيضاح، لأنه يعتمد تجويد المراد ومزيد البيان، كما ظهرت عنده الطريقة المنطقية التي تعتمد على التعليل والتوجيه واضحة في بعض المصطلحات، كالفصل والعماد، والمفعول المطلق، وتعليله عدم إطلاق لفظ المفعول فيه على الحال.

• مال الخوارزمي إلى المذهب البصري، حيث وافقهم في كثير من المصطلحات، وجرى على نهجهم في استعمال أكثر من مصطلح للباب الواحد كاستعمال التمييز في مقابل التفسير، والفصل في مقابل العماد، وكانت له شخصيته المستقلة في كثير من المواضع كموقفه من عدم إطلاق لفظ المفعول فيه على الحال وتعليله لذلك.

• غالبا ما يبدأ الخوارزمي شرحه على المفصل (التخمير) دون أن يذكر مصطلح الباب المشروح، إما لانشغاله بالشرح، وإما اكتفاء بذكر صاحب

الكتاب لها، والغالب انه لا يذكر مصطلح الباب إلا أثناء شرحه، كما وجدناه يعبر عن المصطلح تعبيرا واحدا يقابل اللفظ الآخر للمصطلح، وذلك كما في مصطلح (الحال وواو الصرف، وغيرهما.

• بالغ الخوارزمي في ثقته بنفسه حيث انتقد النحويين في باب ما لا ينصرف بقوله: " اعلم أن كلام النحويين في باب ما لا ينصرف مخبط، وأنا أورد أولا تحقيق قاعدة ذلك الباب لأتمكن به من تخريج المسائل " [١]وقوله: " هذا الكلام مختل بمرة، وأنا أولا أشرحه، ثم أعترض عليه، ثم أذكر الصحيح " [٢]، وقوله: "هذا الفصل قد تخبط فيه النحويون، وأنا أولا أصلح كلامهم بقدر الممكن، ثم أعترض عليه ثم أذكر الصحيح. [٣]،

وأخيرا، يوصى البحث بعمل معجم تطوري مدرسي أو إقليمي للمصطلح النحوي، تيسيرا على الدارس وأمنا للالتباس، كما يوصى بدراسة القضايا النحوية والصرفية في شروح سقط الزند، فهي مجال خصب للدراسة، ناهيك عما تتميز به من تكثيف وإيجاز، وسهولة في التعامل مع القاعدة النحوية .

(١) التخمير ٢٠٩/١
(٢) التخمير ١١/٢
(٣) التخمير ١٦/٢

ثبت المصادر والمراجع

- أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة ـ نعمة رحيم العزاوي ـ النجف الأشرف ـ مطبعة الآداب ١٩٧٥م
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/رجب عثمان. مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب ـ الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م ـ مطبعة المدني.
- أساس البلاغة ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ الأولى، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨م
- أسرار التكرار في القرآن المسمى البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ـ محمود بن حمزة بن نصر، أبو القاسم برهان الدين الكرماني، ويعرف بتاج القراء (٥٠٥هـ)تحقيق: عبد القادر أحمد عطاـ دار الفضيلة
- أسرار العربية ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ـ دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ الأولى ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م
- الأسلوب ـ أحمد الشايب ـ مكتبة النهضة المصرية ـ الثانية عشرة ٢٠٠٣م
- الأشباه والنظائر في النحو ـ جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٧م
- إصلاح المنطق ـ ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ) تحقيق محمد مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م

- الأصول في النحو ـ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ) تحقيق ـ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- الأضداد ـ أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (٣٢٨هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ـ المكتبة العصرية، بيروت ـ لبنان ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧م
- إعراب القرآن للباقولي ـ إعراب القرآن المنسوب للزجاج ـ علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (٥٤٣هـ) ـ تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري ـ دارالكتاب المصري ـ القاهرة ودارالكتب اللبنانية ـ بيروت ـ القاهرة / بيروت ـ الرابعة ـ ١٤٢٠ هـ
- إعراب القرآن للنحاس ـ أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ) وضع حواشيه وعلق عليه ـ عبد المنعم خليل إبراهيم ـ منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ الأولى، ١٤٢١ هـ
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ـ مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ـ مصر/ القاهرة ـ الأولى، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م
- الأغاني ـ علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (٣٥٦هـ) تحقيق: سمير جابر ـ دار الفكر ـ بيروت/ الطبعة الثانية

- أمالي ابن الحاجب ـ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ـ دار عمار ـ الأردن، دار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م
- الإمتاع والمؤانسة.أبو حيان علي بن محمد ابن العباس التوحيدي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية ـ بيروت / لبنان ـ الأولى ـ ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ـ البصريين والكوفيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الأولى ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ـ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ) تحقيق ـ يوسف الشيخ محمد البقاعي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- إيضاح الوقف والابتداء ـ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) ـ تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م
- الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر (٦٤٦هـ) تحقيق د.موسى بناي العليلي ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية (إحياء التراث الإسلامي) العراق
- الإيضاح في علل النحو ـ أبو القاسم الزجاجي تحقيق د مازن المبارك ـ دار النفائس. الثالثة ١٩٧٩م.
- الإيضاح في علوم البلاغة ـ محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي(٧٣٩هـ). دار إحياء العلوم – بيروت. الرابعة، ١٩٩٨م

- البحر المحيط في التفسير - أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (٧٤٥هـ) تحقيق - صدقي محمد جميل - دار الفكر- بيروت - ١٤٢٠هـ
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع. تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط أولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
- تاج العروس من جواهر القاموس - محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ) - مجموعة من المحققين - دار الهداية
- تأويل مشكل القران - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)تحقيق: إبراهيم شمس الدين - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
- التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ) تحقيق - علي محمد البجاوي - عيسى البابي الحلبي وشركاه
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل - أبو حيان الأندلسي. تحقيق د حسن هنداوي - دار القلم دمشق.
- تسهيل الفوائد تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق / محمد كامل بركات - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧م
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو - خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) - دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان - الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م

- تطور المصطلح النحوي البصري. يحيى عطية عبابنة. عالم الكتب الحديثة. اربد. الأولى ٢٠٠٦.
- التطور النحوي للغة العربية. برجستراسر. تعليق د. احمد عبد التواب مكتبة الخانجي الثانية ١٩٩٤م
- التعريفات ـ علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) ـ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ـ الأولى ١٩٨٣م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد.محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ـ تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن المفدي ـ الأولى. ١٩٨٣م
- تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ـ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١هـ)تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ـ دار الكتب المصرية – القاهرة ـ الثانية، ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م
- تهذيب اللغة ـ محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (٣٧٠هـ) تحقيق ـ محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الأولى، ٢٠٠١م
- التوقيف على مهمات التعاريف ـ زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ) ـ عالم الكتب ـالقاهرة ـ الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م
- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ـ أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ) تحقيق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام ـ دار المعارف بمصر ـ الثالثة، ١٩٧٦م
- جامع الدروس العربية ـ مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ) ـ المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ـ الثامنة والعشرون١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م

- الجمل في النحو - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)تحقيق - د. فخر الدين قباوة - الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع - أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ) – ضبط وتوثيق: د. يوسف الصميلي - المكتبة العصرية، بيروت
- حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (٤٠٣هـ) - تحقيق سعيد الأفغاني - دار الرسالة
- الحدود في علم النحو - أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيُّ، شهاب الدين الأندلسي (٨٦٠هـ) – تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م
- حروف المعاني والصفات - عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ)تحقيق. علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة – بيروت - الأولى، ١٩٨٤م
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)تحقيق:محمد نبيل طريفي/اميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٨هـ
- الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) – الهيئة المصرية العامة للكتاب - الرابعة
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط - دار القلم، دمشق
- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القرن ١٢هـ) عرب عباراته الفارسية:

حسن هاني فحص ـ دار الكتب العلمية ـ لبنان / بيروت ـ الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م

- ديوان الإسلام ـ شمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (١١٦٧هـ) تحقيق سيد كسروي حسن ـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ الأولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠ م
- ديوان الراعي النميري ـ تحقيق راينهرت فايبرت ـ بيروت ١٤٠١هـ ١٩٨٠م
- ديوان تأبط شرا وأخباره ـ تحقيق علي ذو الفقار شاكر ـ دار الغرب الإسلامي ـ الأولى ١٩٨٤م
- ديوان قيس بن ذريح تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي ـ دار المعرفة. بيروت/لبنان ـ الثانية ٢٠٠٤م
- رصف المباني. أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق احمد محمد الخراط. مجمع اللغة العربية بدمشق
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ـ شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ) ـ تحقيق علي عبد الباري عطية ـ دار الكتب العلمية – بيروت ـ الأولى، ١٤١٥ هـ
- الزاهر في معاني كلمات الناس ـ محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (٣٢٨هـ) تحقيق د.حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ الأولى، ١٩٩٢م
- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي) ـ أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي ثم المصري الشافعي المقرئ (٨٠١هـ)راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي

الضباع ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثالثة، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

- شرح التسهيل ـ جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة. الأولى ١٩٩٠م
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ـ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (٩٠٥هـ) ـ دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان ـ الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ـ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦ هـ ـ تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر ـ ١٣٩٥ ـ ١٩٧٥م ـ جامعة قار يونس ـ ليبيا
- شرح اللمحة البدرية. ابن هشام الأنصاري. تحقيق صلاح الراوي. الثانية
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير ـ صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ) تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.دار الغرب الإسلامي
- شرح المفصل لابن يعيش ـ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م
- شرح النظم الجامع لقراءة الإمام نافع ـ عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (١٤٠٣هـ)ـ المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة
- شرح طيبة النشر في القراءات ـ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣هـ)ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة ـ دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ ـ ٢٠٠٠ م

- شروح سقط الزند تحقيق الأساتذة: مصطفى السقا، عبد السلام هارون،إبراهيم الإبياري، عبد الرحيم محمود، حامد عبد المجيد ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الثالثة ـ ١٤٠٦هـ
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ـ نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ) تحقيق د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله ـ دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية) الأولى١٩٩٩ م
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ) ـ دار الكتب العلمية محمد علي بيضون ـ الأولى ١٩٩٧م
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. تقي الدين ابراهيم بن الحسين النيلي. تحقيق د محسن العميري. جامعة ام القرى (معهد البحوث)
- الضمائر في اللغة العربية. الدكتور محمد عبد الله جبر. الأولى ـ ١٩٨٣م
- طبقات النحويين واللغويين. أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف. الثانية.
- علل النحو ـ محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (٣٨١هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ـ مكتبة الرشد - الرياض / السعودية ـ الأولى، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩م
- الفروق اللغوية ـ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ) ـ حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ـ دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر
- الكافية في علم النحو ـ ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦ هـ) تحقيق د/صالح عبد العظيم

الشاعر. المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر - مكتبة الآداب – القاهرة. الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

- الكتاب - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (١٨٠هـ) تحقيق - عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي، القاهرة - الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م
- كتاب العين - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ) تحقيق - د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي - دار ومكتبة الهلال
- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل - المنسوب لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (٦١٧هـ) (دكتوراة من جامعة أم القرى) للباحث. عادل محسن سالم العميري ١٤١٩هـ
- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية - أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) تحقيق ماهر ياسين الفحل - دار ابن الجوزي – الدمام - الأولى، ١٤٣٢ هـ
- الكليات. معجم في المصطلحات والفروق اللغوية - أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (١٠٩٤هـ)تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت
- الكنز في القراءات العشر - أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (٧٤١هـ) تحقيق د. خالد المشهداني - مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة - الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م
- **اللباب في علل البناء والإعراب - أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان - دار الفكر – دمشق - الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م**

- لسان العرب - محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (٧١١هـ) - دار صادر - بيروت - الثالثة - ١٤١٤ هـ
- اللمع في العربية - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)تحقيق - فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت
- المتون والشروح والحواشي والتقريرات في التأليف النحوي د. عبد الله بن عويقل السلمي.بحث منشور بمجلة الأحمدية - العدد الرابع - جمادى الأولى ١٤٢٠ هـ
- مجالس العلماء.عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (٣٣٧هـ) تحقيق.عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الثانية ١٤٠٣ هـ -١٩٨٣م
- مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب. تحقيق عبد السلام هارون الثانية
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ) - وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م ٢
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز - أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (٥٤٢هـ) تحقيق.عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية – بيروت - الأولى - ١٤٢٢ هـ
- المخصص - أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ) تحقيق خليل إبراهم جفال - دار إحياء التراث العربي – بيروت - الأولى، ١٤١٧هـ١٩٩٦م

- مدرسة الكوفة النحوية. د مهدي المخزومي - مصطفى البابي الحلبي. الثانية ١٣٧٧هـ
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. تحقيق / محمد كامل بركات - طبع الجزء الأول بدار الفكر - دمشق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، وطبع الجزء الثاني ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م - دار الفكر - دمشق، وطبع الثالث والرابع ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م - دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع
- مشكل إعراب القرآن - أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (٤٣٧هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة – بيروت - الثانية، ١٤٠٥
- المصطلح النحوي دراسة نقدية تحليلية د. أحمد عبد العظيم عبد الغني - دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٩٠م
- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري - عوض حمد القوزي - عمادة شؤون المكتبات - جامعة الرياض ١٤٠١هـ
- مصطلحات النحو الكوفي. د عبد الله بن حمد الخثران. دار هجر. الأولى ١٩٩٠م.
- المصطلحات النحوية في كتاب سيبويه إعداد قمر أحمد مصطفى القصاص مجلة الزهراء كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات جامعة الأزهر العدد الحادي عشر ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣مـ
- المصطلحات والأصول النحوية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في القران الكريم، وعلاقتهما بمدرستي الكوفة والبصرة (دكتوراة من جامعة أم القرى) للباحث. عبد الوهاب بن محمد الغامدي
- معاني القرآن - أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)تحقيق - أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي - دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر - الأولى

- معجم الأدباء - شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ) تحقيق. إحسان عباس - دار الغرب الإسلامي، بيروت - الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار) - دار الدعوة
- معجم المؤلفين - عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (١٤٠٨هـ) - مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت
- معجم مقاييس اللغة - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (٣٩٥هـ)- تحقيق. عبد السلام محمد هارون - دار الفكر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المغرب في ترتيب المعرب - ناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المُطَرِّزِىّ (٦١٠هـ) - دار الكتاب العربي
- المغني في توجيه القراءات العشر - محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ) - دار الجيل بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية القاهرة – مصر - الثانية ١٤٠٨ هـ
- مفاتيح العلوم - محمد بن أحمد بن يوسف، أبو عبد الله، الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ) - تحقيق إبراهيم الأبياري - دار الكتاب العربي - الثانية
- المفصل في صنعة الإعراب أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (٥٣٨هـ) تحقيق د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال – بيروت - الأولى، ١٩٩٣م

- المقتضب ـ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)تحقيق ـ محمد عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب. – بيروت
- منهج الخوارزمي في كتابه شرح المفصل ـ سليمان أحمد الفضول (دكتوراة) في جامعة مؤتة ٢٠١١ م
- النحو الكوفي في شرح السبع الجاهليات لأبي بكر الأنباري. (ماجستير من جامعة أم القرى) للباحث محمد ابراهيم يوسف شيبة ١٩٨٨م
- النحو الوافي ـ عباس حسن (١٣٩٨هـ)دار المعارف ـ الطبعة الخامسة عشرة
- النشر في القراءات العشر ـ شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ هـ) تحقيق: علي محمد الضباع (١٣٨٠ هـ) ـ المطبعة التجارية الكبرى
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) تحقيق ـ عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية – مصر
- الوافي بالوفيات ـ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (٧٦٤هـ) تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ـ دار إحياء التراث – بيروت ـ ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآيــة	رقمها	الصفحة
سورة الفاتحة	{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ }	٧	٧١٠/ ٧٣٣
سورة البقرة	{ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ} "	٢	٧٣٤/ ٧٥٠
	{ صُمٌّ بُكْمًا عُمْيًا }	١٨	٧٢٩
	{وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ}	٣٥	٧٧٤
	{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ}	٣٥	٧٦٣
	{وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ }	٤٢	٧٧٤/ ٨٠٤ / ٨٠٦
	{ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا}	٤٨	٧٤٣
	{وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ}	٨٥	٧٧٩
	{بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا}	٩٠	٦٩٥/ ٧٦٦
	{فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ}	٩١	٨١٢
	{قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ}	٩٧	٨٠٠
	{مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا}	١٠٩	٧٦٠
	{فَلاَ رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ}	١٩٧	٧١٤
	{سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ }	٢١١	٨٠١
	{فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا}	٢٣٩	٧٥١

سورة آل عمران	{يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا}	٣٩	٧٥٢
	{إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ}	٤٥	٧٥٢
	{فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا}	٩١	٧٥٨
	{وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ}	١٤٢	٧٤٢/ ٧٧٤ / ٨٠٥
سورة النساء	(فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)	٤	٧٥٩
	{وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا }	٩٦	٧٩٣
	{فَآمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ }	١٧٠	٧٢٥
سورة المائدة	{غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ}	٣	٧٥٢
	{فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ }	٢٤	٧٦٣
	{إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ}	٧٢	٧٨٢
	{أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا}	٩٥	٧٥٨
سورة الأنعام	{وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ }	٩٢	٧٥١
	{وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى}	٩٤	٧١٨
	{قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً}	١٤٥	٧٨٧
سورة الأعراف	{كِتَابٌ أُنْزِلَ إِلَيْكَ فَلاَ يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ لِتُنْذِرَ بِهِ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ}	٢	٧٧٥
	{حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ}	١٠٥	٧٤١

	{أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ }	١٥٧	٧٧٩
سورة الأنفال	{يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}	٢٧	٨٠٣
	{إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ}	٣٢	٧٧٩
سورة يوسف	{بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرا جَمِيلا}	١٨	٧٢٠
	{ أَعْصِرُ خَمْرًا}	٣٦	٦٨٢
سورة الرعد	{طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنَ مَآبٍ}	٢٩	٧٢١
سورة النحل	{وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَمْ تَكُونُوا بَالِغِيهِ إِلَّا بِشِقِّ الْأَنْفُسِ}	٧	٧٢٦
سورة المؤمنون	{أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُمْ}	٣٥	٧٦٦
سورة الفرقان	{وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا }	٥٤	٧٩٣
	{وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}	٦٨، ٦٩	٦٩٤
سورة النمل	{إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ }	٩	٧٨٧
	{إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}	٣٠	٧٦٦/ ٧٦٧
	{ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ}	٣١	٧٦٦
	{فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً }	٥٢	٧٠٠/ ٧٥٠
سورة يس	{سَلاَمًا قَوْلًا مِنْ رَبٍّ رَحِيمٍ}	٥٨	٧٢١

سورة الزمر	{وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}	٦٧	٦٩٥/ ٧٥٠
سورة الشورى	{وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا}	٣٥	٨٠٢
سورة الأحقاف	{فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ }	٢٥	٧١١
سورة الذاريات	{يُؤْفَكُ عَنْهُ}	٩	٧٠٨
	{ تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ}	٤٣	٧٤٢
	{إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ }	٥٨	٧٣٥
سورة الواقعة	{ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ }	٣	٧٤٧
سورة الليل	{وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى * وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى}	١-٣	٧٧٠/ ٨١٢
سورة القدر	{سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ}	٥	٧٤٢

فهرس الأقوال والأساليب العربية

القول أو الأسلوب	الصفحة
أو فرقا خيرا من حب	٧٢٥
هذه مائةٌ وزنَ سبعةٍ	٧٢٣

فهرس الأبيات الشعرية

صدر	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
انسق	تصعب	الطويل	الخليل بن أحمد	٧٦٩/٧٠١
أخاك	سِلاح	الطويل	مسكين الدارمي	٧٩٧
يَا صاحِ	العَنْسِ	الرجز	خالد بن مهاجر	٧٥٦/٧٣٨/٦٩٣
يَا حُسْنَهُ	الْمِنْبَرُ	الكامل	مجهول	٧٠٧
فكيف	منير	الوافر	مجهول	٧١٥
تُبَكّي	أقدرُ	الطويل	قيس بن ذريح	٧٧٨
إذا مت	أصنع	الطويل	العجير السّلوليّ	٧٨٥
وَلُبْسُ	الشُّفوفِ	الوافر	ميسون بنت	٨٠٦/٨٠٤
فَيُذْرِكَ	فَتَزْلِقُ	الطويل	امرؤ القيس	٨١٣
هل أنتَ	مِخراقِ	الكامل	تأبط شرا	٧٨٩
فَأَلْفَيْتُه	قَلِيلا	متقارب	أبو الأسود الدؤلي	٧٨٩
مُحَمَّدُ	تَبالاَ	الوافر	مجهول	٧٩٧
وكلُّ أناس	الأنامِلُ	الطويل	لبيد بن ربيعة	٨١٥
يا زيدَ	الدُّبَّلِ	الرجز	بعض ولد جرير	٧٦١
فلا أخلف	النظم لآل	الطويل	أبو العلاء المعري	٧٢٤
فلو أن	بفائل	الطويل	أبو العلاء المعري	٧٩٢

صدر	عجز البيت	البحر	القائل	الصفحة
لا تنه	عَظِيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٨٠٤
فلا لغو	مقيم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٧١٤
ألم ترني	ومقام	الطويل	الفرزدق	٧٩٠
ولا مثل	جرم	الطويل	أبو العلاء المعري	٧٤٩
فأومأْتُ	فَتَى	الطويل	الراعي النميري	٧٥٥
يَشْكو	السّرى	الرجز	الملبد بن حرملة	٧٢٠

فهرس الموضوعات

مقدمـــــــــــة	**٦٦٩**
تمهيـــــــــــد (المصطلح النحوي)	**٦٧٣**
المبحث الأول	
المصطلحات النحوية (رؤية تنظيريه)	**٦٧٧**
تعليل التسمية	٦٧٨
التعبير عن المعنى بأكثر من مصطلح	٦٨٧
استعمال المصطلح للدلالة على أكثر من مفهوم	٦٩٣
التحقق من بعض المقولات التي أشيعت	٦٩٧
المبحث الثاني	
المصطلحات النحوية عند الخوارزمي	**٧٠٥**
المضمر، المكنى	٧٠٥
النافية للجنس، التبرئة	٧١٢
المنصرف وغير المنصرف / المجرى وغير المجرى	٧١٦
المفعول المطلق / المصدر	٧١٩
الواقع، المتعدي	٧٢٧
الصفة / النعت	٧٣١
الخفض / الجر	٧٣٧

الحال /القطع	٧٤٦
التفسير / التمييز	٧٥٤
التوكيد /التكرير	٧٦١
العطف / النسق	٧٦٨
الفصل /العماد	٧٧٧
الشأن /المجهول	٧٨٢
اسم الفاعل / الفعل الدائم	٧٨٩
فعل الأمر	٧٩٦
واو الصرف / المعية	٨٠٢
المضارع / المستقبل	٨٠٨
الخاتمة	٨١٦
ثبت المصادر والمراجع	٨١٩
فهرس الآيات القرآنية	٨٣٣
فهرس الأقوال والأساليب العربية	٨٣٦
فهرس الأبيات الشعرية	٨٣٧
فهرس الموضوعات	٨٣٩